جـزاف الجـزاف

يوسف الصيداوي

دمشق

جزاف الجزاف

ردٌّ على مقالة كتبها د. محمد الدالي عنوانها (جزاف الكفاف) هاجم فيها كتابنا (الكفاف)، ونشرتها مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة في الرياض -المجلد الثاني- العدد الثالث، رجب - رمضان ١٤٢١هـ/ أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠م.

﴿ربنا أفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا﴾

قبل ألف ومئتي سنة، مر في سماء البصرة شهاب، ما بدا حتى خبا، كان ذاك أبا بشر سيبويه، ونظر المشتغلون باللغة فيما ترك، فإذا (كتاب) قد جمع بين دفتيه علم العربية، واستكمل مسائلها، وأحاط بها، وكاد لا يترك لكتاب بعده زيادة لمستزيد، ولم يكن لأهل اللغة من قبل عهد بمثله، فوقفوا أمامه مُجلَّين مُكْبِرين، حتى لقد سموه (قرآن النحو)، ثم عمد العلماء من بعدُ إلى ما أوجزه سيبويه أو كثفه أو أشار إليه إشارة عابرة، فوقفوا عنده فأطالوا الوقوف، وأفاضوا ما وسعتهم الإفاضة، وحمّلوها إشاراته من المعاني على قدْر ما رأوها تحتمل، ولا نغالي إن قلنا: حمّلوها أحياناً فوق ما تحتمل.

وهكذا شرعت كتب النحو بعد كتاب سيبويه تتعدّد وتختلفُ منازعها، ما بين شرح وتفسير وتأليف، يعروها التفلسفُ حيناً، والمنطقُ حيناً، وتبايُنُ الآراء في كل حين.

فإذا أضفت إلى هذا، نشوء المصطلحات، واختلافَها وتَقَلقُلَها؛ ثم أَثَرَ الفقهِ وعلمِ الكلام في علم النحو، ونشوءَ مدرسة البصرة، ومِن بعدها نشوءَ مدرسةِ الكوفة، واصطراعَهما، واختلافَهما في كل صغيرة وكبيرة، وتَعَصُّبَ

أهل اللغة لهذه أو تلك منهما، إذا عرفت كل ذلك، عرف ما يعاني قُراء علم النحو من المشقة، ولم لا يصبر على قراءة كُتُبه، إلا من كان ذا بأس وجَلَد!!

حتى إذا انقضى نحوٌ من خمس مئة سنة، نَظَمَ ابن مالك ألفيّتَه المشهورة، فتلقّفها طلاب العلم، وأعرضوا أو كادوا يُعرضون عمّا سبقها: **أولاً** لإيجازها، **ثانياً** لسهولة استظهار الشعر، **ثالثاً** للثقة بعلم ذلك الإمام.

لكنّ قيود الوزن الشعريّ، التي نشأت الألفية مكبّلة بها أحْوَجَت الألفية أيضاً إلى شروح وتفاسير، وإلى إبداء رأي، وتبيين غامض، واستكمال ناقص.

ولما عجزت الشروح أن تبيّن ما في المتون، عمد فريق من الأئمة إلى كتابة حواش على الشروح، حتى إذا تكشَّف أنّ الحواشي على شُروح المتون، لم تَجْلُ ظلاماً ولا أنارت عتَمَة، عمد فريق من العلماء إلى وضع الحواشي على الحواشي، وسمَّوا ذلك تقريراً، حتى لقد تناقلت المتفكّهون مُقَوَّلَة: (مَن قرا الحواشي ما حوى شي).

ثم أطلّ القرن العشرون، فنظر أبناء الأمة فيما تراكم من كتب النحو، فإذا بين أيديهم فكرٌ غير فكرهم، وعلمٌ طرائقُه غيرُ طرائق علوم زمانهم، فامتنع عليهم أن يتمثّلوه، فاستثقلوه، ثم سخروا منه وكرهوه، ثم كرهوا اللغة كلها، ثم كرهوا العاملين عليها والمشتغلين بها!! ثم جعلوهم مواضيع نُكت وسخرية ورواية نوادر، ومن هنا أن قال الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله: (وأصبح النحو علماً عقيماً، يدرسه الرجل ويشتغل به سنين طويلة، ثم لا يخرج منه إلى شيء من إقامة اللسان والفهم عن العرب) فكر ومباحث/١٣.

ومن هنا أن شرع الناس -متخصّصين وغير متخصّصين- يجأرون:

(يسِّروا النحو- يسِّروا النحو). واستجاب المشتغلون باللغة لهذا النداء، فشُكلت اللجان وعقدت الندوات وألفت الكتب، ومع ذلك استمرّ أنين العليل جيلاً بعد جيل، لم تنفع في علاجه وصفاتُ الأطباء، ولا أدوية الصيادلة، وليس يُدرى إلى متى كان سيستمر كل هذا، لو لم نقل معلنين: (النحو لا يُيَسَّر)؟!

وأحبّ أن أصرّح فأعترف، أنني يوم بدأتُ عملي في كتابي، وقد سميته (الكفاف)، قد كان في ذهني أن أيسر النحو!! وقد أنفقتُ أكثر من ستة أشهر من العمل الدائب في (تيسيره)!! حتى إذا أطّل الشهر السابع كنت قد أيقنت أني كمن يحفر في الربع الخالي ليستنبط الماء، فعدت أدراجي -كما يقال- وما في الدنيا شيء أثبتُ عندي من حقائق ثلاث:

الأولى: أن النحو لا ييسَّر إلا إذا يُسِّر رسم الجو كندا أو يُسِّرت السمفونية التاسعة!! وأنّ السعي إلى تيسيره، باطل الأباطيل، وقبض الريح.

والثانية: أن النحو شيء والقواعد شيء آخر.

والثالثة: أن تخليص القواعد من النحو، ثم إعادة صوغها، هو وحده الذي يستطاع.

ولقد منَّ الله علينا فأعاننا، على إنجاز كتابنا (الكفاف) فصدر في (تشرين الثاني- نوفمبر/١٩٩٩ = شعبان/ ١٤٢٠هـ) عن دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر في بيروت، فكان كأنه تتحقيق أمنية أحمد حسن الزيات رحمه الله الذي قال: (لَمِ لا نجرد من النحو القواعد الثابتة وندع ذلك الطمّ والرمّ لمؤرخي الأدب وفقهاء اللغة وطلاب القديم، على ألا يطبقوه على الحاضر ولا يستعملوه في النقد، وإنما يلحقونه بتلك اللغات البائدة

التي خلق لها وتأثر بها فيكون هو وهي في ذمة التاريخ وفي خدمة التاريخ) فكر ومباحث/١٣.

ولقد كنا نعلم، ونحن ننسج كتابنا خيطاً بعد خيط، أن من المشتغلين باللغة من أَلِف قراءة موروث كتب النحو، حتى ليتعبّد بألفاظها، وحتى لأَلمُ وَقْعِ السياط، أهون عنده من السير نحو القاعدة من طريق لم يألف مسالكه!!

وقد رجونا أن يُعين النقاش على ترك ما ألف وما اعتيد، ولذلك جعلنا -في الأغلب- لكل بحث مناقشة يحكمها العقل والمنطق مرة، والاستشهاد بأقوال الأئمة مرة، واختيار الأيسر والأسلس والألين في كل مرة، ومن وراء كل ذلك وقبل كل ذلك، غاية هي تيسير القاعدة، وكان الناس يُسمون ذلك من قبل: تيسير النحو.

وعلى ذلك، جعلنا الكتاب جزأين: في الأول بحوث القواعد والأدوات، وفي الثاني مناقشات حول مضامين كثير مما جاء في الجزء الأول.

وقدمنا بين يدي الكتاب مقدمة هي منه كالمصباح يُستضاء بنوره، أو المصوَّر الطوبوغرافي، يُستدَل به على تضاريس من قَبْلُ لم توطأ، مقدمة لولاها لظنّه قارئُه كتاباً من كتب القواعد الحديثة، التي تُقمش موادّها -في عصرنا هذا- من متفرقات كتب النحو، قديمة وحديثة!! وقد تناولنا فيها ثلاث عشرة قضية، رجونا أن تعين القارئ على استيعاب مسائله، وخطة البحث فيه، وتبين غايته وأسباب صُنعه وتأليفه، إذ لم يكن له سابقة يُتَّكأ عليها، أو نظير يُستأنس به، أو يُرشد إلى معالم الطريق فيه.

وصدر الكتاب، فأدهش فريقاً من الناس، وأعجب فريقاً، وغاظ فريقاً،

وآلم فريقاً، وكتبتْ عنه الصحف الدمشقية قاطبة، بل أمعنت في الكتابة: (الثورة والبعث وتشرين ونضال الشعب)، وكتب عنه بعضُها أكثر من مرّة!! وكان من ذلك مقالة كتبها السيد الدكتور محمود السيد وزير التربية حالياً، ومقالة كتبها أستاذ مدرس للنحو في الجامعات الأردنية هو الدكتور جميل علوش، وكان هتف إليّ قبل ذلك من عمّان مهنئاً فقال لي: (إنني في العادة لا يُعجبني العَجَب، ولكنْ كتابك هذا أطار عقلي)، وكتبتْ عنه صحيفة الحياة الصادرة في لندن مقالة تحليلية، وأثني عليه وعلّق، متخصّصون في إذاعة لندن ودمشق والشرق الباريسة، وتلفاز الفضائية السورية، وأوصى الأستاذ الجليل، الشيخ هشام الحمصي -وهو من ذوي الاختصاص بالعربية في خطبة الجمعة يوم ٢٠٠٠/٢/٢٥ من على منبر جامع سعد بن معاذ في دمشق- أن يتعلم المسلم العربية لغة القرآن الكريم، وعرّف المصلّين بكتابين سهلين يساعدان على ذلك: جامع الدروس العربية للغلاييني، وكتابنا (الكفاف) الذي عرّفه الشيخ، وألمّ بشيء من مزاياه، ثم قال حرفياً: أيها المسلمون قلت هذا الكلام للإنصاف فحسب، والله يشهد!!

وقال لي الأستاذ رئيس المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر الدكتور عبدالملك مرتاض، هذا كتاب تاريخي خالد، وإننا لمفتقرون إليه، ونتمنى عليك أن تقبل دعوتنا فتلقي بعض المحاضرات حول مضمونه، في جامعة الجزائر قريباً.

وعُقدت له ندوتان في دمشق، الأولى بالتعاون بين وزارة الثقافة وهيئة الإذاعة والتلفزيون، وقد تفضّل الأستاذ الجليل الدكتور عبدالكريم اليافي فشارك فيها وكان أحد المحاورين، وحضرها السادة الأساتذة رئيس مجمع

اللغة العربية بدمشق، وأمين المجمع وثلاثة من أعضائه فيما أذكر، والندوة الثانية بمبادرة من الرابطة الأدبية الاجتماعية في دمشق.

ولقي من أفاضل العلماء تقديراً وتقويماً، ما أظنّ كتاباً من قبله لقي مثلهما، أذكر ممن شافهني منهم -ولا أذكر أسماء من نُقل إليّ كلامهم، فذلك فيما أعتقد ليس من حقي- الأستاذ رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق الدكتور شاكر الفحام، فقد هتف إلى منزلي متفضّلاً متلطّفاً، وكنت غائباً عن المنزل، فأثنى ثناءً لا يحلم بمثله مؤلفُ كتاب، ثناء كاد يُبكي -أو أبكى- من تلقّاه من أهل بيتي، وشكرتُه مساءً، فأعاد عليّ من الثناء ما الله به عليم. ووضعه السيد نائب رئيس المجمع الأستاذ الدكتور إحسان النصّ في مكان بارز من مكتبته الخاصة في المجمع «في حيث تقع عليه عين الزائر فور دخوله الغرفة»، كما قال لي حين زرته مرة، وذكر تقديره للكتاب، وقال: مع ذلك لي عليه بعض الملاحظات. فشكرته وتمنيت عليه أن يطلعني عليها حين يُتمّ قراءته، وأما أمين المجمع الأستاذ الدكتور عبدالله واثق شهيد فعنده كما قال لي: نسخة منه في مكتبه وأخرى في منزله، وتلقّيت من بعض السادة أعضاء المجمع رسائل إعجاب وهدايا، ولقد كنت عرضت شيئاً من بحوث الكتاب -خلال تأليفي له- على عدد من وجهاء المشتغلين باللغة وأساتذتها، فما منهم إلا أثنى على ما قرأ وحضّ وأيّد. ولقد قال لي أستاذٌ منهم جليل القدر عظيم الفضل، كان -أطال الله عمره- وما يزال منذ نحو خمس وأربعين سنة أستاذاً جامعياً، يدرس علوم العربية: (والله!! لو كانت ظروف عملي الحالية مناسبة، لطلبت أن تسمح لي بمشاركتك هذا العمل).

ثم ينظر في كتابنا دكتور شابّ اسمه محمد الدالي، يبحث مستعجلاً شديد الاستعجال، عن مكان له بين المشتغلين باللغة، راكباً إلى الشهرة كلّ مركب!! فيجعل من ذمّ الكتاب وهجاء مؤلفه مركباً من مراكبها، فيرمينا معاً بكل شنيعة، ولا يَدَعُ وسيلة يهجم بها عليه وعلينا، إلا ابتغاها. وفيما يلي شيء من ذلك، مشفوعاً بأرقام صفحاته في مجلة الدراسات اللغوية، وقد وَصَم كتابنا ابتداءً بالمجازفة، فسمّى مقالته (جزاف الكفاف)، قال:

١- الكتاب (موضع مخافة وزلل/٢٦٠) + (لا يطمأنّ إلى ما فيه ولا يوثق به/٢٦٠).

٢- المؤلف خلط خطأَ ما قعّده بصواب ما استقرّ عليه الناس/٢٦٠.

٣- بُني على أوقام + تهزّ الثقة به هزّاً عنيفاً + خلل المنهج الذي اتبعه صاحب الكفاف /٢٦٢.

٤- فيما أتى به صاحب الكفاف من وجوه الخلل والفساد ما فيه/٢٦٤.

٥- قال ساخراً: (من فيض خاطر الأستاذ أو صيده وهو مما حمله في صدره أربعين عاماً/٢٦٥).

٦- لا حقيقة له ولا محصول/٢٦٩ + قول الأستاذ ..... خطأ محض/٢٧١.

٧- يستجهل متبعك ويتمكن من الخطأ/٢٦٩ + هذا الكلام الغريب العجيب.. من أوائل ما فتح عليه /٢٧٢ + ولو خلا ما صاغه من وجوه الخلل - وهو محتب به- لم يصح ما زعمه/٢٧٣.

٨- الظاهر أنّ صاحب الكفاف لا يدري أن (إلاّ) تفيد القصر أو الحصر/٢٧١.

٩- لا يدري المرء كيف قاله/٢٧٥ + أيّ تخليط هذا؟! ٢٨١.

١٠- كيف يتكلم في هذه المسألة من لا يحسن هذا القدر منها/٢٧٦.

١١- خلّط صاحب الكفاف فيما عزاه إلى مدرسة الكوفة في هذه المسألة/٢٧٧.

١٢- تخليطاً وزعماً باطلاً وافتراء/٢٧٨ + ظلّ مضطرب الذهن/٢٨٥.

١٣- قولٌ مخترع مركب تركيباً، ولم يتقدمه إليه أحد ولا يقوله أحد/٢٨١.

١٤- في كلام الأستاذ مواضع فساد بما فيها من تعالم وعُجب وسخرية/٢٨٥.

١٥- ولم يصحَّ مما قاله شيء فيقبل/٢٨٦ + فهذا شيء اخترعه الأستاذ/٢٨٨.

١٦- وقد رأيت أن ما ذكره الأستاذ هو ما لا يصح في العقل والمنطق/٢٨٨.

١٧- أي شيء هذا الذي تفعل؟ إنه لشيء عجيب غريب/٢٨٩.

١٨- أوليس الذي قاله الأستاذ هزلاً وسمراً..؟!!/٢٩٠+ كلام مطول لا محصّل له/٣١٥.

١٩- القول الفاسد الذي أتى به + هذه كائنة غريبة من كل وجه/٢٩٠.

٢٠- الذي قاله صاحب الكفاف أَفْسَدُ من أن يوصف بالغلط + هو داء خبيث منتشر في جسد الكتاب + مما نقف عنده من طامات هذا الكلام + كل ما أتى به صاحب الكفاف هنا مما حدّث به نفسه ولا أصل له/٢٩٣ + فما قاله صاحب الكفاف منكر/ ٣٠٠.

٢١- هذا قول من لا يدري ما شواهد العربية وأسباب الاختلاف في روايتها وفي نسبتها، ولا يدري ما الاحتجاج ولا ما يحتج به على التحقيق!!/٢٩٩.

٢٢- مجازفته فيما يخيَّل إليه، ووقوعه في الناس وسخريته منهم، منهج التزمه في كتابه/٣١٧.

٢٣- صاحب الكفاف قليل البصر بكتب العربية وشواهدها ودواوين الشعر وروايتها ومسائل العربية وتحقيقها/٣٠٢ + فهو قول ظاهر السقوط/٣٠٤.

٢٤- ... كلامه الذي يحار المرء في تفسير وقوعه منه على الوجه الذي وقع به/٣١١.

٢٥- وهو كلام فيه من الفساد أنواع وألوان، وأقتصر في ردّه وإبطاله بما يهدم ما سمّاه قاعدة، ويكشف جهله بمصطلح القراءة الشاذة عند ابن هشام/٣١٧.

٢٦- صاحب الكفاف لا يعلم معنى قول ابن هشام «وقرئ شاذاً»/٣١٩.

٢٧- ما لصاحب الكفاف وشذوذ رفع «والطيرُ» وخروجه عن قراءة السبعة والعشرة؟!!/٣٢١.

٢٨- علم العربية تراث عظيم من تراث أمة، وقد عبث به صاحب الكفاف/٣٢٢.

٢٩- ذلك جرأة وتقحم وسوء تدبير/٣٢٢.

٣٠- طالب بإعادة وظيفة الحسبة في مجال العلم والمعرفة وحماية العقول، مُلمحاً بذلك إلى الأخذ على يدنا لحماية الأمة منّا، وإن لم يعيّن

العقوبة من حبس ومدته، وجلْد وعدد سياطه، ونفي ومكانه، ولولا خشية الإملال، وتجنب ما يقزّز النفس ويقبضها، لتابعنا فذكرنا من هذا أفانين.

وقد حَمَل ظلام مقالته إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، آملاً أن تُنشر فيها، فأبت المجلة نشرها، فحملها إلى مجلة اتحاد الكتاب العرب: (التراث العربي)، فأبت المجلة أن تُخدع عن نفسها ورفضت نشرها أيضاً، فكتم ما لحق به مرتين من عار إبائهما، واتجه إلى مجلة الدراسات اللغوية، في الرياض، مستغلاً عدم معرفتها بذلك، زاعماً لها -**فيما نعتقد**- ما زعمه من قبل للمجلتين في دمشق، وما إن نُشرت حتى استنسخها ووزّعها على الناس!! محتملاً نحواً من خمسين ليرة سورية (دولار تقريباً) ثمناً لكل نسخة!! عند ذلك قرّت بلابله وسكن أُكالُه.

وقد بلغت بحوث كتابنا مئتين واثني عشر بحثاً، وبلغ ما (نَقَدَه!!) منها أحد عشر، أدار تسعة منها في **مناقشات البحوث**، لا في البحوث. غافلاً أو متغافلاً في جميع ذلك عن أمور ثلاثة: **الأول**، أسباب تأليف كتابنا وغاياته، والانصراف عنها إلى مسائل جانبية تتعلّق باحترافه إعادة تحقيق الكتب، **والثاني**، اقتطاع النصوص من سياقها، على طريقة ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾، **والثالث**، جعلُه موضوع الخلاف حجّة يحتجّ بها!! وسنسير مع ما (نقده!!) فنظهر حقاً وندفع باطلاً، ونكشف عن جهل وتعالُم، فاللهمّ يسّر وأعن:

١- الحال

تقول أكثر كتب الصناعة: صاحب الحال معرفة، وتأبى مجيئه نكرة أعظم الإباء، وقد بيّنّا في (الكفاف ٢٠١/١) أنّ صاحب الحال يكون نكرة ومعرفة نحو: (جاء عليٌّ مستعجلاً، وجاء ضيفٌ مستعجلاً). ولم يكن هذا الحال عن

شغف بالمعارضة!! بل كان عن طمأنينة إلى سلامته وصحته، بناءً على الشواهد وتحكيم المنطق، والأخذ بآراء فريق من الأئمة، ومنهم سيبويه، بل في مقدمتهم سيبويه. وجاء (الناقد!!) فقال عني:

(جوّز أن يكون صاحب الحال نكرة مطلقاً بلا قيد أو مسوّغ).

قلت: لستُ الذي جوّز ذلك، بل سيبويه هو الذي جوّز ذلك، فقال عني: (جوّز)، إنما يخدع به غير المطلعين ويضحك (عليهم)!! فلقد بيّنتُ المسألة في مناقشة بحث الحال أوضح بيان، وذكرت ما قال العلماء في ذلك، وما حَكَم به سيبويه، وما تعليل حكمه، وما أورد الأئمة من تعليقات في القضية، وأنّ الكثير من النحويين قالوا في معارضتهم لسيبويه: (صاحب الحال **(معرفة غالباً) فإن جاء نكرة فلابدّ من مسوّغ من سبعة مسوّغات)** فقط!! وذكرتُ هناك أيضاً أنّ المراديّ قال في توضيح المقاصد ١٤٢/٢: (حكاه سيبويه وجعله مقيساً بغير شرط). لقد ذكرنا كلَّ هذا في أثناء المناقشة، بل ذكرنا من أقوال الأئمة أشياء بعد أشياء من مثل هذا، ولكنّ هذا (الناقد!!) الأمين، كتم كل ذلك وتخطّاه ليصل إلينا فيقول: (جوّز)!! ومن مصائبنا به، أن ينكر علينا أن نسمي كلامنا هذا مناقشة، وقد كانت مراجعنا فيه أكثر من ثلاثين مرجعاً، ذكرنا **أسماءها وأرقام صفحاتها** في آخر مناقشة بحث الحال، فتراه يقول: (ألّم بشيء من هذه المسألة فيما أسماه مناقشة).

ومن مصائبنا به أيضاً، أنه يختار عبارة من البحث فيقف عندها ويبني عليها، أو جملة من صفحة، أو كلمة من جملة، زايداً في ذلك هنا، ناقصاً منه هناك، فيجعل عملنا العلمي في الردّ عليه، عمل شرطيّ يلاحق مزوّراً. لقد أراد مثلاً أن يهوّن من آراء سيبويه فقال: (على أنّ **تأمّل** كلام سيبويه

ورجع البصر فيه (تامل رجع البصر!!) **ربما انتهي بك إلى أنّ مذهبه أنّ مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ قليل)**. فانظر إلى عشرين كلمة دسّ فيها هذا (الناقد!!) خمسة كمائن، فياضيعة العلم والعلماء!!

ولقد رأى نفسه عاجزاً عن أن يعيب بحث (الحال)، فقفز إلى إعراب الجُمل، فذكر أن صاحب الكفاف!! أتى بمثال لجملة النعت هي: (نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحك)، وتابع فبنى على ذلك فقال: (لما كان صاحب الكفاف قد أطلق جواز مجيء الحال من النكرة، وجب عليه أن يذكر هنا أن هذه الجملة يصح أن تقدّر: (نظرت إلى طفل ضاحكاً)، فتكون حالاً). قلت: هذا مطلب كان الأصل أن يوجَّه إلى سيبويه!! لأنه هو الذي أجاز وهو الذي أطلق، ومع ذلك سنجيب عليه بعد قليل، نيابة عنه!! ثم لما انتهى من هذا، شرع يسخر مما قلناه، فيورد نماذج من الأعاريب والجمل مضحكة حقاً!! كنحو قوله عما ينبغي أن يقوله الأستاذ لطلابه إذا استرشد بكلامنا: (نظرت إلى طفل ضاحك ضاحكاً، يضحك ضاحكٍ، ضاحكاً... وقولك: رأيت طفلاً ضاحكاً، يجوز في (ضاحكاً) على ما يراه صاحب الكفاف أن تكون صفة لطفلاً وحالاً). قلت: كل هذا كان ينبغي أن يوجّه إلى سيبويه، مع مزيد من السخرية يناسب إمامته!! ومع ذلك، فإنّ أمّ المصائب أن يعلّمنا هذا (الناقد!!) ماذا يقال إذا أُلقي بحث الحال على الطلاب، فانظر إلى هذا (الموجِّه!!) ماذا يقول متسائلاً: (أو يرى صاحب الكفاف أنّ من سلامة المنهج وبراعة التعليم أن يقال هذا للطالب؟! أم يقال له: الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال؟!). ونحب أن نسأل هذا (الناقد!!): من أين أتيت بقاعدتك الذهبية هذه التي تقول:

(**الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال**)؟ أَوَقَعْتَ عليها في كتاب سيبويه؟ كلا!! في المقتضب إذاً؟ أو (الأصول) أو الارتشاف أو الهمع أو ابن مالك أو شروح ألفيته، كشرح ابن عقيل، أو الأشموني، أو السيوطي، فلابد من أن تعّين مغاص هذه الدرّة التي لم تثقب، فإن في أيدي الناس آيات من كتاب الله، تطرد قاعدتك الذهبية هذه، وشعراً كثيراً ونثراً كثيراً لا يصح إذا طُبِّقت عليه قاعدتك، فمن أين أتيت بها؟!

(الذي): من ﴿**وهو الذي خلق الليل والنهار**﴾ معرفة، فهل جملة (خلق) حال من (الذي)؟!

ولفظ الجلالة (اللّه): من ﴿**ألم ترَ أنّ الله أنزل من السماء ماءً**) معرفة، فهل جملة (أنزل) حال منه؟! و(كلٌّ): من ﴿**كلٌّ يعمل على شاكلته**﴾ نكرة، فهل جملة (يعمل) صفة لها؟!

و(فتى): من (فإن أهلك فرب فتى سيبكي) نكرة، فهل جملة (سيبكي) صفة له؟!

إن ملايين الملايين من أقوال العرب تطرد خريدة هذا (الناقد!!) المتباصر، صائحة بوجهه: من أين لك هذا؟! فعليه أن يجيب، ولا يزعمنّ أن ابن هشام قالها، فابن هشام لا يقول هذا، والذي قاله هو حرفياً - المغني٤٧٨: (يقول المعربون **على سبيل التقريب**: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية **التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لها، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع**). هذا ما قاله ابن هشام، ولا

يحق لك أن تنسب إليه هذيان قاعدتك!! ولا أن تبتر من كلامه ما بترت على هواك -كفعلك بكتاب (الكفاف)- ولا أن تسطو على قاعدته فتشوهها ثم تدّعيها لنفسك!!

وأما الجواب عن سؤاله: كيف يعرب الأستاذ (نظرت إلى طفل ضاحكٍ ضاحكاً، يضحك ضاحكٍ، ضاحكاً...) فنقول: إنّ الحكم في إعراب الجملة، بل الحكم في إعراب كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو جملة، **هو المعنى في سياق الكلام**، فجملة (جاء طفل يضحك)، **لا يحكم في إعرابها قاعدة عمياء** تقول: (**الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال**)، بل يحكم في إعرابها **المعنى**، فإن دلّ معناها على نعت كقولك: (زارنا قبل بضعة أيام **طفل يضحك في الجدّ والهزل**) كانت الجملة نعتاً، أو دلّت على حال كقولك: (أقبل **طفل يضحك** فقلنا له: **ما يضحكك؟**) كانت حالاً، وإلا فقل لنا كيف أجاز النحاة، الذين تتعبد بأقوالهم على العمياء بغير تفكر ولا تدبر - أن تكون جملة (بلّله) من قول الشاعر: (كلما انتفض **العصفور بلّله** القطر) نعتاً وحالاً؟! أليس جواز نعتيّتها عندهم من أن **معنى (أل) هو الجنس**، كما يقولون؟! وأن المعرف الجنسي يقرب **في المعني** من النكرة؟! ومثله طبقاً، في احتمال النعتية والحالية: ﴿**كمثل الحمار يحمل أسفاراً**﴾.

٢- الفاء

في بحث ا لفاء من كتابنا (الكفاف١/٤٨٠) قلنا: (ترد الفاء على ثلاثة وجوه: الوجه الأول العاطفة، والثاني الرابطة لجواب الشرط)، ثم قلنا ما نصه الحرفي: (**والوجه الثالث: الزائدة، ويكون دخولها في العبارة كخروجها، نحو: أنت فاكتم ما حدّثتك به = أنت اكتمْ.. ومن مواضع ذلك:**

دخولها على خبر المبتدأ، إن كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط، نحو: (الذي يأتي فله درهم)، (كلُّ صادق فهو محترم). هذا ما قلناه في كتابنا، لم نزد فيه كلمة ولا نقصنا منه كلمة.

وها هنا ثلاثة أمثلة لاستعمال الفاء زائدة، أما الأول: فهو: (أنتَ فاكتمْ). ومن الواضح الجليّ، أننا لم نأت به لتقرير قاعدة، ولا هو موضع قاعدة أصلاً، وإنما أتينا به نموذجاً نبين به كيف يكون دخول الفاء الزائدة في العبارة، كخروجها. فلم نعرض لمبتدأ ولا لخبر ولا لغيرهما. وكل الذي كان أنّ العباس بن عبدالمطلب كان استعمل هذا التركيب يوم قصّت عليه أختُه عاتكة، ما رأت في منامها قبل يوم بدر (سيرة ابن هشام٢/٦٠٨) فقال لها يوصيها: (والله إنّ هذه لرؤيا!! وأنتِ فاكتميها). فأحببنا أن يستفيد أبناؤنا من فصاحة هذا التركيب، ويقيسوا عليه.

وأما المثالان: الثاني والثالث، فهما اللذان أتينا بهما تطبيقاً لقاعدة زيادة الفاء في خبر المبتدأ. وقد قلنا: من مواضع زيادة الفاء: (دخولها على خبر المبتدأ، **إن كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط**، نحو: (الذي يأتي فله درهم) و(كلُّ صادق فهو محترم)، ونظر (الناقد!!) إلى ما قلنا، فقدّر أن من سيقرؤون كلامه، لن يكتشفوا افتراءه، لأنهم لن يرجعوا في الأغلب إلى ما قلناه في كتابنا. وجرّأه هذا الظنّ (النبيل!!)، فقوّلنا ما لم نقل. إذ جعلنا نساوي بين (أنتَ) وبين المبتدأ الذي **يتضمن معنى الشرط** نحو: (الذي) و(كلّ). ثم لما اطمأنّ إلى أنّ (نُبل فعله!!) سيجُوز على الناس، زعم أولاً أنّ قولنا: (أنت فاكتم) يساويه في التركيب ويماثله: (أنت فمجتهد)!! وزعم ثانياً أن كلمة: (أنت) مبتدأ، خبره: (فاكتم)!! كأن صيغة الأمر (اكتمْ) يمكن

أن تكون خبراً لمبتدأ، ثالثاً: عاب علينا أننا لم نبيّن أمذهب سيبويه اخترنا أم مذهب الأخفش؟! كأنّ إعلان اختيارنا فرضٌ لا تصحّ القاعدة إلا به!! ثم انتقل من هذا إلى تفصيل الكلام في مذهب كلٍّ منهما، فعُلَ مسافر يريد الإسكندرية، فيتّجه نحو أسوان.

وقد عقب على مثالنا: (أنت فاكتم ماحدّثتك به) فقال ما نصه الحرفي: (فمثل صاحب الكفاف لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ)!! وما الافتراء والبهتان إلا هذا؟! فنحن لم نمثّل لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ، بل **مثّلنا لزيادتها في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط.** وأين هذا من ذاك؟! وهكذا ضحك (على) القراء بتزوير النص وبتره على طريقة ﴿لا تقربوا الصلاة﴾. وشنّع علينا فقال: (وهذا إذا قاس عليه الطالب فقال: أنت فمجتهد). فيا للعار!! لقد اخترنا من كلام العباس، لأخته عاتكة، تركيباً هو من الكلام كالماسة من الحجارة، وذلك قوله لها: (والله إنّ هذه لرؤيا!! وأنت فاكتميها)، وقسنا عليه مثالنا: (أنت فاكتم ما حدّثتك به). فجاء (الناقد!!) فقال: (هذا إذا قاس عليه الطالب قال: أنت فمجتهد)!! قلت: هذا قياسه هو!! وأما نحن، فإنّ طلابنا إذا قاسوا عليه قالوا: (وأنت فاصدق ولا تكن كذاباً، وأنت فاستقم ولا تكن مزوراً غشّاشاً). هكذا يقيس طلابنا، وأما القياس الذي جاد به (الناقد الفاضل!!)، فإنه قياسُ فرنسيّ أو هنديّ أو روسيّ ممن ليس لهم بالعربية صلة، أو هو قياس من يُعرب (اكتمْ): خبراً لـ(أنت)!! وبعد، فقد دعا رسول الله ﷺ لعبد الله ابن رواحة فقال له: (وأنت فثّبتك الله)، فهل يعرب (الناقد!!) (ثبتك الله) خبراً لـ(أنت)؟! وذوو الرأي من قريش قصدوا الوليد بن المغيرة يأتمرون

برسول الله ﷺ فقالوا له: (فأنت يا أبا عبد شمس فقلّ). فهل يعرب (قلّ) خبراً لـ(أنت)؟! والوليد يجيبهم: (بل أنتم فقولوا)، فهل يعرب (قولوا) خبراً لـ(أنتم)؟!.

ثم قال: (يقتضي المنهج العلمي وإعادة صوغ القواعد (يسخر هنا من تمسكنا بهذين المبدأين) أن تُذكر مواضع زيادة الفاء ما كان منها حسناً يقاس عليه، وما كان منها **قليلاً لا يحسن القياس عليه**). قلت: إنّ الذي قاله معناه أن الذي يقاس عليه هو (الحسن)، والذي لا يقاس عليه هو (القليل)، وهذا في علم النحو بدعة، والبدعة ضلالة، في النحو وفي الشرع.

ويجول في النفس سؤال: لماذا لم ينهض هذا (الناقد!!) فيبيّن للناس ما كان من زيادة الفاء حسناً يقاس عليه، وما كان منها قليلاً لايحسن القياس عليه؟! إنه ليأكل خبزنا ويضربنا بسيف جوعه؟! وإن من ألطف اللطائف هذا التناقض المنبث في عبارة واحدة من كلامه لا تزيد على عشرين كلمة، وهو تناقض ملفَّفٌ بالتسرب والتسلل والرَوَغان. وهاأنذا أضع يد القارئ على واحدة واحدة مما ذكرنا:

قال: (**وما فائدة قول** صاحب الكفاف: (الزائدة ويكون دخولها في العبارة كخروجها) وكل زائد كذلك!!). قلت: (الناقد!!) يحكم إذاً بأن ماقلناه لغو، **لا يفيد**. ولكنه ما يلبث أن ينقُض قوله هذا بقوله: (مواضع زيادة الفاء ما كان منها **حسناً يقاس عليه**)، ولم يقل: **مفيداً** بل قال **حسنا**، مع أن الكلام في المفيد لا في الحسن، وشتّان ما بينهما، لكنّ استعمال كلمة **المفيد** يفضح تناقضه، ولذلك تجنبها، وقال: (وما كان منها قليلاً **لا يحسن القياس**

عليه). ولم يقل غير **مفيد** للسبب المتقدم نفسه، وهكذا جعل من مواضع زيادة الفاء: الحسن وغير الحسن. والقليل وغير القليل، وما يقاس عليه وما لا يحسن القياس عليه!! فأين هذا من حُكْمه بأن ما ذكرناه لغو **لا يفيد**؟ أيكون لغواً ما فروعه في التقعيد ستة؟! وانظر بعد هذا كيف يلتوي على الحق فيُسقط من ألفاظه كلمة (**فائدة**)، مع أنها موضع اعتراضه، حتى لقد كلفه فراره منها أن يلجأ مرة إلى مصطلحات الحديث (الحسن وغير الحسن) ومرة إلى المائع من القول (القليل وغير القليل) ومرة إلى ملاواة مصطلحات النحو (ما يقاس عليه وما **لا يحسن القياس عليه**)!!.

وانظر إلى هذه الزئبقة، فإنه لو تكلم كلام النحاة، لقال: الحسن والقبيح، والقليل والكثير، والسماع والقياس، ولكنه لم يقل ذلك لأنه يفضح تناقض منطقه.

وبعد، فكثيرة هي الأشياء التي تدل على حاقّ كينونة الكاتب، فصحة المنطق وسخفه، والصدع بالحق وكتمانه، والرجولة والتخنث، والعلم والتعالم، كل أولئك أدلة تكشف عن كينونة الكاتب، ولأمر ما قال الأديب الفرنسي بوالو: (الأسلوب هو الرجل).

فيا أيها السادة الأساتذة المشتغلون باللغة، إن ما جاء في كتابنا تجدونه في (١/ ٤٨٠) منه، ولقد جعلكم الله قوّامين على لغة كتابه العظيم، فأستحلفكم بالله الذي علّمكم ما لم تكونوا تعلمون، أن تحكموا في ما قلنا وما قال هذا الباغي علينا، فإن كان صادقاً فأعلنوا صدقه، وإن كان غير ذلك رضينا بصمتكم.

٣- الفاعل

ذكرنا في بحث الفاعل (الكفاف ٢٤٤/١)، أنه اسم مرفوع، ... أو مصدر مؤول، ثم عرّجنا على مطابقة الفعل له تذكيراً وتأنيثاً، وجوباً وجوازاً، ولما انتهينا من البحث، ختمناه بملاحظة بخط غامق عنوانها: **مسألة عظيمة الخطر**: قلنا فيها حرفياً:

(تقول مدرسة الكوفة: يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، ففي نحو: (خالدٌ يسافر)، يجيزون أن يُعرب (خالدٌ) فاعلاً مقدَّماً، وأما مدرسة البصرة فتقول: بل (خالدٌ) في المثال (مبتدأ) ولا يجوز إعرابه فاعلاً). ونبّهنا بخط دقيق على أن (التفصيل في بحث جزم الفعل المضارع).

هذا ما قلناه حرفياً في بحث ا لفاعل، وقد تجنبه (الناقد!!) تجنباً، غير أننا في جزء المناقشات (الكفاف ٧٥٨/٢ + ٨٦٨) ناقشنا ما تذهب إليه المدرستان، **نعم، ناقشنا ولم نقرّر قاعدة**، بالقواعد أصلاً -كما بيّنا في مقدمة الكتاب- إنما موضعها الجزء الأول، هذا فضلاً على أن الذي ناقشناه، **ليس قاعدة** وضعناها من عند أنفسنا فتعاب علينا أو تؤيَّد، **وإنما هو رأي لمدرسة**، يعارضه رأي لمدرسة أخرى، فمدرسة تعرب الفاعل فاعلاً ولو تقدم على فعله، ومدرسة أخرى تعربه في التراكيب الشرطية فاعلاً لفعل مقدر وفي غيرها مبتدأ.

فمناقشتنا إذاً لأقوال المدرستين، تعبير عن تفكير، يمن الله به على هذا، ويحجبه عن ذاك، وأما الذم والقدح اللذان وجههما إلينا هذا (الناقد!!)، فدليل على أنه لا يريد أن يفرق بين عنوان (المرسل إليه) وعنوان (المعجبين بالمرسل إليه). فوجه رسالته إلى غير عنوانها، كأننا نحن مدرسة الكوفة!!

وليس لهذا إلا معنى واحد هو في آخر المطاف، أن يصدّنا عن أن (نفكر) أو (نناقش تفكير) هذه المدرسة أو تلك، فليت القارئ يتنبه لهذا ابتداء، فيعلم أين يسير به هذا المرشد السياحي!!

هذا، على أن قائلاً قد يقول: لكنك أعلنت ميلك إلى مذهب الكوفة في هذه المسألة. فنقول: نعوذ بالله من أن نكتفي بالميل!! بل نحن نرجح مذهب الكوفة هنا، ونفضّله ونُعليه ونرفعه فوق ما تقول البصرة، ولو أننا اهتدينا إلى هذا الرأي ابتداءً، ولم تكن مدرسة الكوفة سبقتنا إليه، لكان نعمة من نعم الله علينا، نحدّث بها ونشكره عليها.

وعلى ذلك، لن يتجاوز ردنا هنا ما نحمل تبعته، من رأي رأيناه، أو حكم قررناه.

١- قلنا في مناقشة جزم الفعل المضارع ٧٥٨/٢: «فالعرب أخّروا الفاعل حين رأوا تأخيره أصدق في التعبير عما في النفس، وقدّموه حين رأوا تقديمه هو الأصدق، فقالوا هنا: (سافر خالد) وقالوا هناك: (خالد سافر)، فلكلٍّ موضع، ولكلٍّ في موضعه أداء، وهاهنا مسألة لا يصح تجاوزها وتخطيها، بل يجب التنبيه عليها، وهي أن ا لعبارة لا يغير منها شيئاً أن يختلف فريقان في إعرابها، فعبارة (خالد سافر) هي هي، لا يبدل منها شيئاً أن تقول البصرة (خالد) مبتدأ، وتقول الكوفة: (خالدٌ) فاعل، وبتعبير آخر: إن اختلاف المدرستين أثرٌ من آثار الصناعة النحوية، وحصيلةُ تعارض بين المذاهب، وآراء تقوى وتضعف، وتقديرات تشيل في ميزان المنطق، وترجح. وآية ذلك، أنك لو سألت نحوياً بصرياً: لم حين تَقدّم النطقُ بالفاعل: (خالدٌ)، عددته مبتدأ، وكنت تعده فاعلاً؟ لقال لك: إن الفعل:

(سافر) هو العامل الذي رفع الفاعل: (خالد)، والاسم المرفوع، لا يجوز أن يتقدم على ما عمل فيه الرفع!! ولذلك نعده مبتدأ، فتسلم بذلك قاعدة منع تقديم المعمول المرفوع على عامله، فلا تنكسر).

هذا الكلام الهين اللين، الذي نعتقد أننا أجريناه إلى عقل القارئ -على صعوبته أصلاً- كما يجري الماء في الحلوق، هجانا (الناقد!!)/٢٧٥ من أجله، فقال عني: (ثم قال في جزم الفعل المضارع بعد كلام كثير **لا يدري المرء كيف قاله**..). قلت: الحق أن الذي قلناه، **يدري الإنسان العاقل كيف قلناه**، فأسلوبه بحمد الله واضح، والمسائل التي فيه جلية؛ والذي **لا يدريه**، عليه أن ينظر أسباب عدم درايته له في نفسه وملكاته.

٢- وقال: (وعلى أن الناظر في كلام الأستاذ تتكاثر عليه فيه وجوه الخلل والفساد فلا يدري ما يمسك وما يدع). قلت: ما أيسر رد هذا الذم والقدح بأسوأ منه، شعراً ونثراً، وتضميناً وارتجالاً، واقتباساً وتمثلاً!! ولكننا ندع ذلك ترفعاً عن مثله.

٣- وقلنا أن من حجج مدرسة الكوفة قول الشاعرة الذي أجمعت على صحة روايته المدرستان، وهو: (ما للجمال مشيها وئيداً). فقال: (**روى الكوفيون «مشيها» بالرفع والنصب والخفض**). قلت: هذا من (الناقد!!) غفلة أو تغافل عما أردنا بقولنا: صحة الرواية، وذلك أن صنع الشواهد ونحلها ولي أعناقها والتحريف فيها والتغيير والتبديل الخ... كل ذلك مشهور معروف، لا يُنكره ذو صلة بكتب النحو، وقد نوّهنا به في ٥١/١ من كتابنا، ومن هنا أننا قلنا: أجمعت المدرستان على (**صحة روايته**) لكي نحول بذلك دون أن يقال: الشاهد موضوع، أو هذا روته الكوفة، وأنكرته البصرة.

ولولا ذلك لكانت عبارة (**صحة الرواية**) لا معنى لها، ثم جاء (الناقد!!) فقال: (فأنى لصاحب الكفاف أن **يدعي إجماع المدرستين على صحة روايته وقد روي مشيها بالرفع والجرّ والنصب**؟!). قلت: قابل (الناقد!!) الإجماع على صحة الرواية، باختلاف حركات الإعراب!! ومعلوم أن النحو مؤسس على المنطق والإحكام العقلي، والذي قاله مفتقر إليهما معاً. وذلك أن الإجماع على صحة الرواية عنده -كما يتبيّن من كلامه- هو ضدّ اختلاف الروايات وتعددّها. فالمسألة إذاً هنا، ليست مسألة معرفة علمية، وإنما هي مسألة إحكام التفكير، وسلامة الربط العقلي!! وقد تسألني عن سبب هذا التكبكب فأقول لك: لقد أخذ (الناقد المدقق!!) عبارة (**الإجماع على الصحة**)، وقابلها (**باختلاف الرواية**)، فاستولد من تقابلهما، إنكاره ما أنكر من كلامنا. ثم تابع المسألة مُصراً على توهّمه من حيث لا يشعر فقال: (وليت شعري كيف زعم ما زعم ورأس الكوفيين الفراء روى البيت في موضعين من كتابه معاني القرآن ٢/٤٢٤، ٧٣ بجر مشيها؟). قلت: لو كانت الغاية أن نقول: أجمعت المدرستان على **الرفع** لما قلنا أجمعتا على **صحة روايته**. فلكلٍّ من العبارتين عند المشتغلين بهذا الفن معنى بعيدٌ عن الآخر.

ثم استسلم لسلطان لسانه، حتى أتم ستة أسطر من معجن: (أفما كان...؟)، و(لست أدري والله؟)، و(كيف قرأ؟)، و(كيف فهم؟)، و(كيف صاغ؟)، و(فأين إجماع نحاة المدرستين؟)!! وقد أعرضنا عن هذا ارتقاءً بالنفس وصوناً لوجه العلم!!

٤- وقال: (ظاهرٌ كل الظهور أن لا فرق عند صاحب الكفاف بين قولك قام زيد وزيد قام، فالفاعل عنده فاعل تقدّم أو تأخر). ونقول: نعم، لا فرق

عندنا بين القولين، فالفاعل الذي فعل الفعل، لا يغير من فاعليته شيئاً أن يتقدم أو يتأخر، وليت شعري لو أن هذا (الناقد!!) لم يقرأ -جدلاً- في كتب الأقدمين أنّ (زيد) من عبارة (زيد قام)، مبتدأ، أكان يقول: (زيد) الذي فَعَلَ فِعْلَ القيام مبتدأ، وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زيد؟؟ وهل يقوله اليوم إلا لأن مدرسة البصرة كانت قالت قبل ألف سنة: المرفوع، لا يجوز أن يتقدم على ما عمل فيه الرفع!! ليس عجيباً أن يقلّد الإنسان، لكن العجيب أن يعيب سواه إذا رآه يفكّر ويعقل بعقل نفسه.

٥- أرشدنا (الناقد!!) إلى أوضح المسالك، لنرى الفرق من الوجهة البلاغية بين (قام زيد وزيد قام)!! وقد تغافل عن أنا قتلنا المسألة بحثاً في (الكفاف ٧٦٥/٢) وقلنا عمن ينظر إلى المسألة نظرة بلاغية: (كأن إعراب المعربين، وتقدير المقدّرين، وتخريج المخرّجين، هو الذي يعلو بالقيمة التعبيرية أو يهبط بها!! وكأن قيمة الماسة -في ذاتها- تعلو أو تهبط، إذا قال واصفُها إنها رائعة أو تافهة) الخ... لكن (الناقد!!) لا يحب أن يرى هذا، بل يحب أن يرى ما يرغب فيه. ولذلك انصرف إلى إرشاد القارئ فقال له: (انظر التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز)، (وانظر تقديم المسند إليه في شروح التلخيص، وقول ابن جني في الخصائص)... قلت: هذه كُتُب أئمة محترمين، لكن أقوالهم لا مساغ لها فيما قلناه في (**بحث الفاعل**) في مطلع هذه الكلمة، فعد إليه لتراه حرفياً؛ وأما تنبيهنا للقارئ هناك على أن الكوفة تقضي بأن الفاعل يتقدم على فعله، وأن البصرة ترى أنه إذا تقدم انقلب إلى مبتدأ وأصبح الفاعل ضميراً، فإنما هو في كل حال تنبيه على مسألة يخشى هذا (الناقد!!) أن يطّلع عليها القرّاء، ونرى نحن إطلاعهم

عليها واجباً!! ويرى ابن جني البحث فيها دليل عمق واستنابط.

وعلى أن كلام أولئك الأئمة -عند التحليل- كلام صحيح لا شك، فإنه لا مكان له هنا، فالأديب البليغ يقول، دون أن يفكر في مبتدأ أو فاعل؟ والمتلقي يستمع فيطرب، دون أن يفكر في شيء من ذلك!! ولكن بعد طربهما وتمايلهما، يأتي هذا (الناقد!!)، فيقول لمن يخدعه عن نفسه: إياك أن تعرب هذا الاسم فاعلاً مقدماً على فعله، فإنّ إعرابك ذلك يسيء إلى **بلاغة التعبير**!! فإن أردت الإبقاء، على هذه البلاغة **فأعرب** ذاك الاسم مبتدأ، لا فاعلاً!! وفي قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ لا تعرب (السماء) مبتدأ ولا فاعلاً مقدماً على فعله، بل أعربه فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، واجعل التقدير: (إذا انشقّت السماء انشقّت السماء)!! فإن هذا الإعراب يرفع من بلاغة الآية وقيمتها التعبيرية!!

وبعدُ، ففي قول الله تعالى: ﴿إذا السماء انشقّت﴾، تَقَدَّم الفاعل على الفعل، وهاهنا قيمة تعبيرية ثابتة، لا يغير منها شيئاً أن يدور في ذهن القارئ -إن كان يدور في ذهنه- أنّ السماء مبتدأ أو فاعل لفعل محذوف أو مذكور!! كما أن قيمتها التعبيرية، لم يغير منها شيئاً أن سمعها يوماً عتاة مكة، فسلبتهم ألبابهم ولم يكونوا يعرفون فاعلاً ولا مبتدأ.

هنا قرآنٌ وسحرُ شكل ومضمون -كما يقول نقاد الأدب- وهناك أحكام جلبتها صناعة نحوية، وأخضع لها -**في الإعراب، نعم في الإعراب**- واقع الاستعمال اللغوي قسراً، فانظر أي المذهبين العربي، وأيهما الأعجمي؟ (وهذا ونحوه عالجناه في بحث جزم الفعل المضارع).

٦- أورد (الناقد!!) وهو في سبيله إلى ذمّنا، أن الإمام المرزوقي قال:

(**الضوالّ التي أنا وجدتها**). ثم تساءل فقال: (أيقول صاحب الكفاف (أنا) فاعل والتاء من (وجدتها) حرف دال على المتكلم، ويرى أن قولك: التي وجدتها، وقوله: التي أنا وجدتها واحد؟! هذا لا يكون كما ترى، ولا يصح في المنطق ولا في العقل).

قلت: كل شيء إلا احتكام هذا (الناقد!!) إلى المنطق والعقل، فإن ذلك أضحوكة الأضاحيك!! وأما سؤاله: (أيقول صاحب الكفاف (أنا) فاعل والتاء من (وجدتها) حرف دال على المتكلم؟). ففي الجواب عنه نقول: لقد وقع (الناقد!!) هنا، فيما لا يقع فيه لا كاتب ولا أديب، ولا لغوي، ولا نحوي. وذلك أنه لم ير أن المسألة المبحوث فيها هي في تقديم الفاعل -**وهو اسم**- على فعله، واعتداد الضمير المتصل بالفعل علامة تدل على مثنى أو جمع، نحو (الضيوف حضروا)، بل رأى المسألة مركوزة في تقديم ضمير على فعل. وهكذا اجتمع على المثال الذي أورده، عيبان عقليان: الأول أنه تحدث عن مفرد، والمسألة لا تكون إلا في مثنى أو جمع. والثاني أنه استعمل الضمير (أنا) وكان عليه أن يستعمل **اسماً**، فيقول: (المرزوقيُّ وجدتُها)!! ولو فعل لفتح للعقلاء باباً للضحك لا يُغلق. فالمسألة ليست في أن يكون ضميرٌ **فاعلاً مقدماً** وضميرٌ **علامةً**، بل هي أن يكون **اسمٌ فاعلاً مقدماً** وضميرٌ **علامةً**. صدق الله العظيم: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

٧- رتبنا بحوث كتابنا ومناقشاته ترتيباً ألفبائياً، فجاء بحث الجوازم قبل بحث الفاعل، ولما كان تقدُّم الفاعل على الفعل مشتركاً بينهما، بسطنا القول في ذلك في مناقشات جوازم الفعل المضارع، وقلنا في آخر بحث الفاعل

١/٢٤٥: (انظر التفصيل في جزم الفعل المضارع). ففي الفاعل أوجزنا وفي الجوازم أفضنا، لاتصال الموضوعين، ثم جاء (الناقد!!) فقال عني/٢٧٥: (وأما كلامه في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في نحو: إن الضيوفُ حضروا فاستقبلهم -فنترك الكلام فيه لأنه من مسائل باب الشرط، وله أحكامه الخاصة، والحديث فيه يطول، وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب). قلت: كأن مسائل الشرط مما يقال فيه ﴿لا مساس﴾، وكأن الشرط وحده من دون البحوث الأخرى له أحكامه الخاصة!! وأما أن الحديث فيه يطول، فإن الطول لم يكن في حدود علمنا مانعاً يوماً من الحديث في بحث من بحوث النحو. وإنّ من يُحد النظر في منطقية هذه الأسباب، ليجد الانفصام في أربطتها جليّاً، لا يخفى.

ولنترك هذا كله ونتوقف عند عبارته الأخير: (وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب). فإن الفرار فيها لا يحتاج إلى دليل. فإذا سألتني ما السبب إذاً في فراره؟ قلنا لك بكلمة واحدة: (القرآن)!! فليس لهذا (الناقد!!) مجال هاهنا كمجاله في (مشيُها وئيداً وقال فلان وقال علان). فالذي خلق النحو والنحويين، والبصرة والبصريين واللغة واللغويين قال: ﴿إذا السماء انشقّت﴾ وقال: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾ فقدّم الفاعل على الفعل في كلتا الآيتين وفي غيرهما من كتابه العزيز، ولو شاء أن يقول على حسب تقديرات نحاة البصرة: (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) لما أعجزه أن يقوله!! أتعلّمون الله بلغتكم؟؟!! هذه هي المسألة هنا، لا أنها في تلك الحجج والعلل التي أدلى بها حين ولّى مدبراً ولم يعقّب؛ في قول الزبّاء (مشيُها وئيداً) يستطيع أن

يقول ما يقول، ولكنه في: (إذا السماء انشقت)، لا يستطيع أن يقول ما يقول. فهاهنا قرآن!! ثم قال: (خلّط صاحب الكفاف)، وذلك أنه رآنا **نوحّد القول في مسألة الفاعل** فنورد من الحجج ما هو داخل في باب الشرط نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾، وفي تقدم الفاعل في نحو (زيد قام) و(قام زيد)، وفي اعتداد الضمير علامة على التثنية والجمع، في نحو الضيوف حضروا. وكان يريدنا أن **نقصر** كلامنا على نحو (زيد قام) و(قام زيد)، كما فعل هو حين ترك كل شاهد وكل دليل واستمسك بتسخيف (مشيها وئيداً). **لأن مسائل باب الشرط** -كما زعم- **لها أحكامها الخاصة، والحديث فيها يطول، وأنه ما ترك الذي تركه إلا لأنه ليس بذي أثر فيما يقوله في هذا الباب)!!**

وأخيراً، إن تقدُّم الفاعل على الفعل، تراه العيون، وتنطق به الألسنة، وينتثر في كلام العرب وينتشر، كما ينتثر الرمل في صحاريهم وينتشر!! فإذا ربّعَ فريق من المعربين، أن يقال عن الفاعل المتقدم على فعله، أو الاسم الواقع بين أداة الشرط وفعل الشرط: إنه فاعلٌ مقدَّمٌ على فعله، فلا لوم عليهم أن يُراعوا!! فإنه تهويم الألفة والاعتياد، وطالما عطل هذا التهويم فكراً وخدّر شعوراً!! ولقد رأينا البصريين يصفون شاهد: (مشيها وئيداً) بأنه شاذ، فتساءلنا في (الكفاف): هو شاذ عن ماذا؟! فقال (الناقد!!): (شذوذ هذا الشاهد على رواية الرفع خروجه عن **الأصل المستقر** في هذا الباب وهو أن الفاعل لا يتقدم على عامله)!! قلت: معنى هذا أن رأي البصرة هو (الأصل المستقر وسواه شذوذ، فتأمل!! فهذا من غرائب الأقوال في هذا الفن، وغرائب الأحكام والمصطلحات وغرائب التعريفات). لذلك

نقول لهذا (الناقد!!): إن الله تعالى قدّم الفاعل على عامله فقال: ﴿إذا السماء انشقت﴾، فإما أن كلام الله خارج عن الأصل المستقر في باب الفاعل، وإما أن (الناقد!!) لا يعي ما يقول!!

٤- لعلَّ

قلنا في بحث (لعلَّ) من كتابنا (الكفاف١/ ٥٣٠)، هي من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، ولما لم يستطع (الناقد!!) أن يتعرض لهذا البحث بكلمة، انسل إلى المناقشات، فرآنا هناك نأبى ثلاثة مزاعم زعمتها كتب الصناعة هي:

- أولاً: أن (لعل) تنسب الاسم والخبر كليهما، كنحو: (لعل زيداً مجتهداً) وقد سكت (الناقد!!) عن هذه سكوتاً مصمتاً، فكأنها لم تُقَل.

- ثانياً: أن تكون (لعل) حرف جرٍّ يجر المبتدأ، كنحو: (لعل زيدٍ مجتهد).

- ثالثاً: أنّ (ما) تتصل بها فتكفها عن العمل، كنحو: (لعلما سافر خالدٌ).

فشرع يصول ويجول، ذاهباً آئباً من (قال فلان) إلى (قال علان) ومن (نسخة هذا) إلى (نسخة ذاك) ومن (بين ذلك ابن جني لله دره) إلى (وكلام الجرجاني في بيان ذلك نفيس لله دره)، ومن (وأبو زيد إمام ثقة وكتابه النوادر مشهور) إلى (الصديق الدكتور محمود الطناحي تغمده الله برحمته وجزاه الجزاء الأوفى)، ومن (والجر بلعل لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش والفراء وأبو زيد وقال إنها لغة عقيل) إلى (أحصى أستاذنا العلامة الشيخ أبو عبدالله أحمد راتب النفاخ عضو مجمع اللغة العربية بدمشق -رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه وجزاه جنة وحريراً ١٠٤٧ بيت من شواهد الشعر بإلغاء المكرر!!) هذا هو (ناقدنا!!)، وهذا علمه: طوق من الخرز،

انقطع خيطه فانفرط.

ثم بدأ هجمته فعاب علينا أننا قلنا: (إن كتب الصناعة تغص بشواهد حرفت لإثبات قاعدة باطلة). قلت: نعم، نحن قلنا ذلك، وإنا لنكرره الآن لأنه حقيقة!! ولكننا لم نقله اعتباطاً، بل قلناه ودليله بين يديه، فمن أي وجه يؤخذ هذا علينا؟! لقد سكت (الناقد!!) سكوتاً مصمتاً عما ذكرناه في مقدمة (الكفاف ١/ ٥١) من النماذج المحرفة والنماذج الموضوعة وعن الكذب على رسول الله ﷺ من أجل إثبات قاعدة نحوية فاسدة، وتغافل عن براهيننا على فسادها وكذبها، ولم يتوقف إلا عند قول الشاعر: (لعلّ أبي المغوار منك قريبُ). فقد سوّد حوله ست صفحات في محاولة عبثية لإثبات أن (لعل) حرف جر!! ودونك التفصيل:

أولاً: أبى إلا الجرّ بها، محتجاً بأن قبيلة عقيل كانت تجرّ بها.

قلت: فلْتتفرّد عقيل فتجر بها إن كان ذلك لهجة لها!! إننا لا ننكر ذلك، ولا ننكر أن يذكر العلماء ذلك، فهذه مسألة تُصنَّف في بحوث فقه اللغة، وتحفظ في متاحفها. وأما بعد أن نزل كتاب الله بلغة قريش فطردت لغتُه لغة عقيل وغير عقيل، فإنا ننكر أن يعتدّها اليوم أحدٌ حرف جر، فصخرة القرآن لا تُناطح بقرون عقيل!! ومن قال اليوم: (لعلَّ المتعالمِ عالم)، أو كسر لام «لعل» فقال: (لعلُ المتعالم عالمٌ). كما أراد (الناقد!!) فإنه يملأ الدنيا ضحكاً (عليه) وسخرية منه.

ثانياً: أخذ علينا: (اتهام أهل الصناعة بتعمد تحريف الشواهد ووضعها لإثبات القواعد). قلت: إننا حين قلنا هذا شاهد موضوع، وذاك شاهد منحول الخ... إنما قلناه وبرهنا عليه، فإذا كان (الناقد!!) يأبى ذلك،

فليبرهن على العكس، ولن يستطيع!! وإنما الذي يستطيعه: أن يجعل من دعاواه هذه تهييجاً للعامة، وضحكاً (على) من لا يقرؤون، أو لا يجدون من وقتهم فراغاً ليقرؤوا:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بيِّنات، أبناؤها أدعياءُ

ثالثاً: أخذ علينا أيضاً، (إسقاط القواعد التي استشهدت كتبُ الصناعة عليها بشواهد لها رواية غير روايتها لها، أو لا يُعرف قائلوها). قلت: إن تعبيراً كهذا، إنما يقوله بائعٌ جوّال لعجوز من عجائز الحيّ؟! وأما (الناقد!!) فيحسن أن يقول: (نأبى الشاهد ذا الروايتين، والشاهد المجهول قائله)!! وانظر الآن إلى حججه ومنطقه: فقد علّقنا في المناقشات على بيت الفرزدق:

أعِد نظراً يا عبد قيس **لعلّما** أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

فقلنا هنا: إن كتب الصناعة زعمت أن الفرزدق قال هذا، وأنهم انطلقوا منه إلى أن (ما) تتصل بـ (لعلّ) فتكفها عن العمل. وتابعنا فقلنا: (لكن الرجوع إلى ديوان الشاعر بيَّن أن هذه الرواية مصنوعة، وأن الفرزدق لم يقل ذلك، وإنما قال: (**فربما** أضاءت)، وعلى هذا أسقطنا كفها عن العمل لاتصال (ما) بها). فقال (الناقد!!): (أولاً يعلم صاحب الكفاف أن الاختلاف في أداء ألفاظ القالة قد وقع في الحديث الشريف...؟! فترى اختلاف اللفظ واقعاً في الحديث... لم يزعم زاعم **فيما أعلم**!! أن لفظاً ما هو لفظ رسول الله ﷺ وأن غيره ليس من لفظه).

ونقول لهذا (الناقد!!) المسكين: إن الله لم يقيّض -بعد القرآن- لنص في الدنيا كلها من الحرص على الصحة، ما قيض للحديث النبوي، أفتقيس

قول الفرزدق الذي تدلى من ثمانين قامة ليزني، وقد سار بيت جرير في ذلك كل مسير:

تدلّيت تزني من ثمانين قامة وقصّرتَ عن باع العُلا والمكارمِ

أتقيس قول هذا إلى كلام رسول الله ﷺ؟! وتقيس رواية بيته المشوهة، إلى رواية حديث لرسو الله ﷺ ؟! وتقيس (لعلماء أضاءت لك النارُ الحمار) إلى حديث نبوي ينظم مجتمعاً ويصلحه؟! وتقيس الوضّاعين والنحّالين والكذّابين من رواة الشعر، إلى أئمة المحدّثين؟! كل ذلك، لكي تثبت أن الأخذ بالروايتين صحيح جائز، تُقَرَّر به قواعد العربية؟! وأن صاحب الكفاف أخطأ إذا قال إنّ (لعل) لا تُستعمل حرف جر؟! وإن (ما) لا تتصل بـ(لعل)؟! بئست السوق والله هذه!!

رابعاً: يقول عني وهو ... : (أوَكان شاهداً حين أنشد الفرزدق كلمته؟! أو كلمه الفرزدق فاه إلى فيه.. إنه لشيء غريب عجيب).

وفي الجواب نقول لهذا (الناقد!!) إن الهبوط إلى هذا المستوى من الاستدلال عيب! أما تخشى أن يسألك الطلاب غداً في الصف: أكنت شاهداً حين أنشد امرؤ القيس معلّقته؟! أو كلمك امرؤ القيس فاه إلى فيك؟! عجيب والله أمر ... الذين يظنون أنهم القادرون وحدهم على السخرية، وأن باب التهكم مفتوح لهم، مغلق دون سواهم!! أترتد عن الإسلام، وتنكر نبوة محمد ﷺ أن لم تر الوحي يُنَزّل عليه في الغار؟! إن الفرزدق لم يكلمنا، ولكننا لم نر فصيحاً من الناثرين ولا الشعراء يقول (لعلّما)، لا رسول الله، ولا علياً، ولا زياداً ولا الحجاج ولا الجاحظ ولا الأصفهاني ولا التوحيدي الخ... ودع عنك الشعراء في الجاهلية والإسلام،

ثم رأينا في كتب الصناعة أن الفرزدق قال:

أعِد نظراً يا عبد قيس **لعلّما** أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

فرجعنا إلى ديوانه نستنبئه، فلم نجد فيه **لعلما**، بل وجدنا فيه **فربما**، فعند ذلك وجدنا أنفسنا بين أن نأخذ برواية الديوان: (فربما)، فنغلق باباً، لا يجدي على أحد فتحه، أو نأخذ برواية كتب الصناعة، وما ليس له في العربية نظير، فنرهق أبناء الأمة بذلك عبثاً، فأخذنا بالأولى، وتركنا لعبدة الأصنام، أن يأخذوا بالثانية، فهل يرى (الناقد!!) بعد هذا، ضرورة لمشافهة الفرزدق، وشهود إنشاده؟! إن ... لا يجعل الباطل حقّاً!!

خامساً: إن من الخضوع للحق أن أقول: إني ليؤسفني أن يصدق هذا (الناقد!!) -مرة واحدة- وأكون السبب في يتيمة دهره!! ودونك البيان: جاء في نوادر أبي زيد ما يلي: (قال أبو الحسن... قال أبو زيد ... قال أبو الحسن...) ويتبين من هذا أن عبارة (قال أبو الحسن)، تكررت مرتين، بينهما: (قال أبو زيد). ولما كنتُ في أثناء العمل مستغرقاً، منصرفاً إلى استلال الشاهد من موضعه، تخطيت عن غفلة -وجل من لا يغفل- عبارة: (قال أبو الحسن) الثانية، فأصبح الكلام: (قال أبو الحسن... قال أبو زيد ...) وجُنّ (الناقد!!) فرحاً بهذه اللقطة، فعدّها خطأً علمياً يعاب على صاحبه، ورأياً يؤخذ على من يقرره الخ.. فقال ... تمايل الطرب النشوان: فما قولك إذا علمت أن ما نقله صاحب الكفاف من النوادر ليس كلام أبي زيد، وأن ما نسبه إلى أبي زيد هو مما علقه أبو الحسن في مواضع من النوادر؟! قلت: لعمري إن انتقال البصر من فقرة إلى فقرة، ليس بينهما غير ستة أسطر، لشيء إنساني، حسنٌ أن يُنبه عليه، وعارٌ أن يجعل وسيلة من

وسائل (الردح). ويا طالما وقع هذا ونحوه في كلام الأئمة -وأين نحن منهم؟!- فلم يُعب عليهم. قال ابن ولاد عن نقد المبرد لكتاب سيبويه وقد تخطى بضعة أسطر منه: (موضع ظننا أنه تجاوزه نظره) (المقتضب ١/٩٠). ولم يتخلع ابن ولاد ولا قال: فما قولك إذا علمت أن ما نقله المبرد من كتاب سيبويه هو كذا وكذا!! ولقد أورد الأستاذ صبحي البصام نماذج من سهو أكابر العلماء، استغرقت نحواً من اثنتين وعشرين صفحة من صفحات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ٥٨/٢٣١، من ذلك ما وقع فيه الأصمعي والجاحظ والصغاني والجواليقي وابن السكيت والجاحظ والطبري وابن سيده الخ... وزاد على هذا فأرشد القارئ إلى أنه كان نشر نماذج من ذلك في مجلة مجمع الأردن، وفي مجلة مجمع دمشق، استدراكاً على الجاحظ وابن السكيت؛ فانظر الآن إلى الأفاضل المترفعين عن الدنيّة، حين يعلّقون على هذا ونحوه، فقد قال الأستاذ البصام: (وابن السكيت وإن كان من أركان اللغة يجوز أن يغمّ عنه ما عدل عن معناه الأصلي من ذلك الشعر. وإن كان الجاحظ أديباً كبيراً فإن عجلته في تأليف بعض كتبه ربما عاقته عن التثبت في بعض الأمور).

قلت: كل هذا، والذي وقع في كتابنا إنما هو انتقال بصر من سطر إلى سطر، فتأمل!!

٥- «فعل» الأمر

قلنا في (الكفاف ١/٢٥٢): (الأمر: ما يُطلب به إلى المخاطب فعل ما يؤمر به. وله خمس صيغ)، أوردناها مطبقة على أفعال الفتح والنصر والجلوس، ثم استكملنا البحث بجملة من الأحكام، ونرد فيما يلي على ما

اعترض (الناقد!!) عليه منها. ونبين قبل ذلك مذهبنا في المسألة. **لقد ذهبنا في المناقشات، إلى أن ما يسمّيه النحويون: (فعل أمر)، هو صيغة أمر، لا فعل أمر، وإذْ لم يكن فعلاً، لم يكن له فاعل.** وذلك أن المخاطب الذي نقول له: (اشرب)، لم يفعل شيئاً فيكون فاعلاً له، وأما أن نقول لزيد مثلاً: (اشرب)، ثم نقول: (زيد) فاعلُ (اشرب)، فشيء يدعو إلى النظر، أو إلى إعادة النظر!! وإتماماً لهذا، لا بد من التوقف عند مسائل نوضحها وهي:

١- يقول النحاة: فاعلُ فعل الأمر ضمير **مستتر وجوباً** تقديره (أنت) في صيغة (اشرب)، وهو **ظاهر وجوباً** في الصيغ الأربع الأخرى: (اشربي واشربا واشربوا واشربْن). وهاهنا خلل وتناقض واضحان، نشأا من اعتداد صيغ الأمر أفعالاً، واعتداد ما يتصل بها من ياء أو ألف أو واو أو نون، فاعلين لها، على حين هي صيغ أمر، وما يتصل بها علامات لتعيين المخاطبين.

٢- من المسلم أن الفعل والفاعل يؤلفان جملة، وليس في العربية -في حدود علمنا- **جملة فعل أمر**. فإن وجد هذا -وما تظنه يكون- فشذوذ، اللهم إلا أن يكون ذلك مقول قول نحو: (قلت له: اشرب). ولا عبرة بهذا، فحتى الحرف المفرد قد يكون مقول قول!!

٣- إن اعتداد أفعال الأمر الخمسة صيغ أمر، لا يغير من واقع استعمالها شيئاً!! فالتعبير عنها وإدراكها وفهمها في الحالين سواء، وأما الذي يفرق بينها فاللين هنا والقسوة هناك، والسهولة هنا والعسر هناك، وموافقة المنطق هنا ومخالفته هناك، وكم من البعد والشسوع بين أن نعلم الطالب أن يقول في (اشربوا) مثلاً: (هذه صيغة أمر لجماعة الذكور)، أو

يقول: (هذا فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من **الأفعال الخمسة**!! والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل).

٤- يعرّف النحاة فعل الأمر فيقولون إن زمانه للمستقبل، وليس قولهم هذا منطبقاً على حقيقة صيغته، وذلك أن قولك لزيد وهو في حضرتك تراه ويراك: (اشْربْ)، ليس زمانه المستقبل، وأين المستقبل في قول تلقيه عليه الآن وهو ساكنٌ لا يفعل شيئاً؟! فإذا قيل: إنه سيستجيب بعد قليل لما نأمره به فيشرب، قلنا: إن التعبير عن إطاعته لك في المستقبل، إنما يكون بـ(زيدٌ يشرب أو زيدٌ سيشرب) وكلا الفعلين مضارعٌ لا أمر!!

٥- نرى من المهم أن نذكر، أن ما أوردناه هاهنا، قد ورد في الجزء الثاني من (الكفاف)، أي المناقشات. ولم نعرض لشيء منه قط في الجزء الأول. ومن ثم يكون رأياً نعتقده ونؤمن به وندافع عنه، ولكننا لا نكره أحداً عليه، كما زعم (الناقد!!)، فمن حق المرء أن يرى ويعتقد، ومن حق الآخرين أن يقبلوا أو يرفضوا بأدب وتهذيب، وإن (الناقد!!) ليجري على التعبد بأقوال النحاة، فلما رآنا نقول: **الأمر** ليس فعلاً، وإنما هو صيغة يؤمر بها المخاطب، فقد توازنه كما يقال. ومن هنا أنك ترى في هذه المسألة من اعتراضه، نماذج من القدح والذم، لا يتصور قراءُ النقد العلمي أنها تكون في كلام مهذّب!! ونبدأ المسألة من أولها.

١- في (الكفاف) مزية -ولا فخر- ليست في غيره من كتب قواعد اللغة، هي أننا في الجزء الأول، أتبعنا كل بحث -في الأكثر- بنماذج مستعملة في فصيح من الكلام بليغ، وعلقنا عليها بما يؤيد صحة القاعدة ويوضحها، ولما جاء هذا (الناقد!!) إلى مناقشتنا فعل الأمر، قال متعجباً: أنت تقول هنا (اي

في الصفحة /٨٨١): الأمر لا فاعل له، وكنت قلت عنه من قبل (ص/١٥٨): فاعله ضمير مستتر. وقلت في موضع آخر (ص/١٩) مثل ذلك. وتقول هنا عن الألف والواو والياء والنون: إنها علامات تتصل بصيغة الأمر لتعيين المخاطب، على حين قلت في كلمة (هُزّي) (ص/٦٩): مبني على حذف النون.

وفي الجواب نقول: إن من مبادئ التعليم، ألا تفجأ الطالب بمسألة مبنية على أساس لا عهد له به من قبل، كأن تقول له مثلاً: إن كلمة (سفيه) صفة مشبهة **باسم الفاعل**، وهو لا يعرف أصلاً ما هو اسم الفاعل!! أو تقول له: إن كلمة (ردّاح) **مشتقة** من (ردح)، وهي مبالغة اسم الفاعل (رادح)، على حين لا يعرف ما هو الاشتقاق، وإذ لم يكن (للناقد!!) عهد بالتربية، فقد أحببنا أن نقول له: إن علماء المنطق يسمون هذ: (**مصادرة على الأصل**)، فليته يحفظ ذلك، لعله ينفعه بعد اليوم، إذا أساء إلى كتاب آخر بالباطل. فهل عرف (الناقد!!) لِمَ لَمْ نذكر في الصفحات (١٩-٦٩-١٥٨)، ما سيجيء في الصفحتين (٨٨١-٨٨٢)؟؟ ثم هناك سبب آخر، هو أننا نكره أن نبلغ من العجب، الذي رمانا به باطلاً، أن نفرض رأينا على الناس فرضاً، ولذلك خاطبناهم بما ألفوا، تحرزاً أن يقول أحدهم كما قال (الناقد!!) عنا: (**ولم يصح مما قاله شيءٌ فيقبل**)!!

٢- زعم غير صادق أننا قلنا: صيغة (افعلْ) يؤمر بها المخاطب، ولا فاعل لها **لأن المأمور قد يطيع الأمر وقد يعصيه، ولهذا لا يكون المأمور فاعلاً للصيغة**..!! فيا للعار!! أأنا قلت هذا؟! أمن أجل أن يسود كاتب سمعة كتاب، ويحط من قدر مؤلفه، يكذب؟! كيف رضي هذا (الناقد!!) لنفسه بهذا؟! وليته اكتفى به، ولم يجعله أساساً يبني عليه فرية أخرى، فقد تابع فقال ما

معناه: (إن **صيغة الفعل المضارع** الذي تدخله لام الأمر لا فاعلين لها **أيضاً، لما ذكره** صاحب الكفاف) قلت: إنه يريد أن يقول إن فعل الأمر يساوي ويعدل الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وإذ قد قال صاحب الكفاف إن الأمر لا فاعل له، فقد قضى بأن المضارع المجزوم بلام الأمر لا فاعل له أيضاً. أما إن إخراج الأرانب من المناديل، على مسارح البطالة، ليس عجيباً!!

ثم هاهنا مسألة أخرى تكشف عن تسرب هذا (الناقد!!) وذلك أننا حين فرقنا بين صيغة (اشرب) وصيغة (يشرب)، قلنا ما نصه الحرفي: (إذا خاطبت زيداً فقلت: (اشرب)، فأنت تلقي عليه أمراً، وحظك من أمرك له، لا يزيد على أن يسمعه بأذنه، وقد يطيعك زيد من بعد فيشرب، وقد يعصيك فلا يشرب، ولكنه يظل في الحالتين، هو فاعل (يشرب) إذا أطاعك، وهو فاعل (لا يشرب) إذا عصاك. وأما أن تقول له: (اشرب)، ثم تقول لذوي العقول: (زيد: فاعل اشرب)، فشيء يدعو إلى التأمل والنظر، أو إعادة النظر!!

ونحن ما قلنا (يطيعك ويعصيك)، إلا لنقرب إلى الذهن أن زيداً في الحالتين **مطلوب منه** أن يفعل ما يؤمر به، وأن بين الفاعل، وبين من يطلب إليه أن يفعل ما يؤمر به، فرقاً أغفلته كتب الصناعة. فدونك الآن تلعب هذا (الناقد!!) النزيه!! فلقد حرف المسألة فجعلها مركوزة في: (حظك أن تسمعه وحظك ألا تسمعه، وحظك أن يطيعك وحظك ألا يطيعك!!). على حين لم نقل ذلك إلا لتبيان المسألة وشرحها، وتقريبها إلى الذهن. فأخذ (الناقد!!) شرح المسألة فجعله هو المسألة، وبنى عليه ما بنى!! واستنتج

من كلامنا مساواةً طرفاها هما: (اشرب = لتشرب)، ومنه فإن الصيغتين إذاً -كما استنتج- ليس لهما فاعل!! وفي هذا الاستنتاج الفاسد أمور: أولها أن (اشرب) صيغة أمر، وأن (تشرب) فعل مضارع، ودخول لام الأمر عليه لا يغير من مضارعيته ولا من فاعلية فاعله شيئاً، وأما (الناقد!!) فجعل من لام الأمر إلاهة من إلاهات الأساطير، تقلب المضارع أمراً وتمحق فاعله إذا أقبلت، وتعيده مضارعاً له فاعل، إذا أبرت!! ثانيها أن (يشرب) لا يُستعمل في العربية إلا ومعه فاعله نحو: «ليشرب زيد» وأما الأمر فلا يصح استعمال فاعل معه قولاً واحداً، فلا يقال «اشرب زيد»!! وزعم كتب الصناعة أن العلامة المتصلة بالأمر هي الفاعل، مردود بأن ليس للأمر أصلاً فاعل ظاهر فيقال إن العلامة ضميره، وشيء آخر، أن أمر المخاطب المفرد المذكر ليس له علامة قولاً واحداً، ثالثها: أننا سقنا دليلاً يشرح ويفسر، فجعله (الناقد!!) سبباً يعلل. رابعاً: أنه على الرغم من كل هذه الفروق اللغوية والتركيبية والمنطقية بين: (اشرب ولتشرب)، قفز إلى نتيجة معتبطة فقال: (فأمر المخاطب بصيغة (افعل)، وأمر غيره بلام الأمر داخلة على المضارع، وهما من باب واحد). ونقول لهذا (الناقد!!): إذا كانا سواءً من باب واحد، فلم لا تجعلهما فعلي أمر؟ ولم لا تضيف إليهما أيضاً آمين ومه وصه وإليك ودونك الخ... وتدخلها معهما في باب واحد؟! وهكذا ترى أننا لم نقل ما قوّلنا!! ولا احتججنا بما ادّعى!! وأين الذي قلناه، من زعمه هذا؟!

٣- سخر من أننا (كما قال هو، لا نحن) كشفنا ما خفي على الناس ألفاً ومئتي سنة. وذلك ردح، والردح لا يُجاب عليه!! وأنكر علينا ما لم نفعله،

فـقـال: (أنـى له أن يكره الناس على شيء تراءى له؟). قلت: إن الذي قلناه، هو رأي نعتقد أنه الحق، ولم نشفعه بالعصي والفلق.

وقلنا: إن الإصـرار على أن «اشـرب» فـعل أمـر، هو تعـبـد بما أتت به الصناعـة النحـوية. فقـال: (وأنى له أن يرمي مـخالفـه بالتـعبـد بما أتت به الصناعـة النحوية؟). قلت: إن **كلمـة التـعبـد جرى على استـعمالها النحاة قـروناً**، ومنهم أبو حيـان صـاحب البـحـر المحـيط، فلم يحـرم علينا مـا أحل لسوانا؟! إن هذا لمذهب في (النقد!!) جديد.

٤- خاض (الناقد!!) في مسألة عرج عليها، وليس موضعها هاهنا، وإنما ذكرها ليستقوي بأسماء المراجع على عادته، ونبين ذلك فيما يلي: لقد كنا قلنا: إن الذي تقول كتب الصناعة عنه: (إنه فعل أمر له فاعل)، **ليس فعلاً**، وإنما هو صيـغـة أمر، وإذ لم يكن فـعـلاً لم يكن له فـاعل، وذوو العقـول، إذا أرادوا نقض هذا الكلام، ردوه بحجة تبين أنه فعل أمر لدليل كذا وكذا، وله فاعل بدليل كذا وكذا. وأما (الناقد!!) فإنه لما عجز عن تقديم حجة، حشد أسماء المراجع التي تقول: **أن الفعل لابد له من فاعل**، كأن موضع النقاش هو هذا!! ولا يظّنن ظان أننا نفـتـري على هذا (الناقـد الفـذ!!) فـقـوله ومـا استـقـوى به من أسـمـاء كتب الصناعـة موجود في الصفـحـة/٢٨٧-٢٨٨ من المجلة. ودونك نموذجاً من ذلك، أخذه من كتاب اللمع لابن جني وهو: (قال الإمام أبو الفتح ابن جني في اللمع/٨٨: «اعلم أن الفـاعل عند أهل العـربيـة **كل كل اسم ذكرته بعد فعل** وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم...». فـاسـألوا هـذا (الناقـد!!): أهـذا مـوضـوع النقـاش؟! ولا يظّنن ظان أيضـاً أن هذا منه نادر، بل هو من سماته العامة، يظهر في جميع ما يكتب، بل هاهنا

ما هو أفحش من ذلك، فدونك: نحن قلنا إن **الأمر** صيغة ليس لها فاعل، لأنها ليست فعلاً أصلاً. فقال: (والمسند إليه **يسمى فاعلاً** سواء أفعل أم لم يفعل)، نعم هذا ما قاله حرفياً!! فانظر من أين جلب هذا الحكم، وأين وضعه، وما علاقته بما نحن فيه. وسنغض الطرف عن أنه يتكلم في فعل وفاعل **عموماً**، على حين يدور الحوار **خصوصاً** حول صيغة أمر ليست فعلاً، ومن ثم ليس لها فاعل. بعد هذا نتجه إلى ما قال العلماء في الفعل والفاعل (المسند والمسند إليه)، ليتبين القارئ من أين جاء (الناقد!!) بما احتطب:

لقد نظروا في نحو (شرب زيدٌ حليباً) فقالوا (زيد) فاعل، لأنه فَعَل فِعْل الشرب، ثم نظروا في نحو (**مات زيد**)، فرأوا فعلاً، بعده اسم ليس فاعلاً لفعل (مات)، إذ زيد لا يفعل فعل الموت، فقالوا: زيد **فاعل سواء أفعل أم لم يفعل**. لأن الجملة في العربية لا بد لها من مسند (مات) ومسند إليه (زيد). وقالوا في التفريق بين صنفي الفاعل: (زيد) في نحو (مات زيد) فاعلٌ نحوي، وأما في نحو (شرب زيدٌ) فهو فاعل حقيقي. فانظر إلى (ناقد!!) لا يكاد يُبين، وحجة توضع في غير موضعها، لبيان غير ما هي له!! اللهم إنك من تبتليه بـ(ناقد!!) كهذا، فقد عاقبته في الحياة الدنيا، فاعفُ عنه في الآخرة.

٥- ثم وقفنا عند حركة صيغة الأمر فقلنا: (يلازم آخر الأمر السكون إذا لم يتصل به شيء، نحو: (اشرب)، فإن اتصل به ما يدل على المخاطب، جانست حركة آخره ما يتصل به)، وفي آخر نموذج وهو (اشربن)، قلنا: لزم الأمر السكون، لمجانسته سكون النون عند الوقف، فقال: (فهذا شيء اخترعه الأستاذ)!!.

قلت: كلا، هذا شيء لم يخترعه الأستاذ!! والذي تراه كل عين مبصرة، لا يقال عنه: (ذا شيء اخترعه الأستاذ)، وإذا شاء الله (لناقد!!) ألا يرى، فما ذنب الأستاذ؟! لقد كنا جرينا في كتابنا كله على سَنَن قراءة كتاب الله من الوقف على الساكن، ولم نخالف عن ذلك قط، ونبهنا مرة ومرة ومرات على أن لزوم ذلك في العربية واجب، وساقنا الحرص على سلامة القراءة، إلى إنشاء بحث في (الكفاف ١/٢٦٤)، جعلنا عنوان: (من أحكام القراءة)، قلنا في الفقرة الأولى منه: (**قاعدة كلية لا تتخلّف: لا يبدأ في العربية بساكن، ولا يوقف علي متحرك...**) ولما رأى (الناقد!!) أن هذا منطبق على ما قلناه في صيغة الأمر، كاد يفقد صوابه، ودونك شيئاً مما قاله في نحو صفحة واحدة، قال: (شيء اخترعه الأستاذ). قلت: بل هو مما قال فيه الله تعالى: ﴿وهذا لسان عربي مبين﴾، وقال: (**كاد** يستعصي عليه إسناد الفعل إلى نون النسوة). قلت: إن ما يستظل بظل العربية لا يستعصي إلا على (ناقد!!) يعرب (اكتمْ) من (أنت فاكتم) خبراً لأنت، وقال عني: (استخرج من جعبته حلاً). قلت: بل استخرجناه من أصول قراءة كتاب الله تعالى. وقال: (فما لأحكام القراءة وبناء الأفعال ونظم الكلام؟!). قلت: لا يتساءل عن هذا إلا من يظن أحكام تلاوة القرآن لا تنطبق على علم العربية. وقال: (إنه لشيء عجيب غريب). قلت: ليس شيء من العربية يبنى على كتاب الله ويكون عجيباً وغريباً. وقال: (فما باله لم يعامل الأمر في بنائه كما يعامل الفعل المضارع في إعرابه؟!). قلت: بناء الأمر في مقابلة إعراب المضارع، وطلب معاملة هذا كذاك تخلع، يكشف عن مستوى المتخلع!! وقال: (أويصح هذا في عقل أو منطق؟!) قلت: العقل والمنطق صنوف، ولو استوت العقول

ومنطقها ما سأل (الناقد!!) هذا السؤال. وبعد، فما أوردنا هذه النماذج من كلامه وقد جاءت في نحو صفحة واحدة، إلا لنبين للقارئ ما عليه هذا (الناقد!!) خُلُقاً وعلماً واحتراماً، ولنكشف عن طرائقه في البحث، وإلى أي حضيض جرّنا الردُّ عليه. ومهما يدر الأمر، فإن الذي قلناه في بحث (أحكام القراءة) وسخر منه هذا (الناقد!!)، إنما قلناه تحت مظلة أحكام القرآن، فإذا أنكر شيئاً مما قلناه، فليبين مواضع مفارقته لتلك الأحكام.

وقال هامزاً لامزاً: (كيف استقام للأستاذ أن يقول لطلاب المدارس..). قلت: لقد أراد بذكره طلاب المدارس، أن يهون من شأن كتابنا بأنه مكتوب لهم!! وأقول: إن كتابنا بفضل من الله، لا بقوة منّا، أخرج قواعد العربية من القواقع التي لا يستطيع بعض النقّاد أن يعيشوا خارجها، فتوجه إلى كل قارئ يسخر من أسلوب (أكلوه البراغيث)، وأسلوب (أما أنت منطلقاً انطلقت)، ويضحك من وجوه الصفة المشبهة التي أحصتها كتب الصناعة فبلغت اثني عشر ألفاً ومئتين وستة عشر وجهاً، بيّنّاها وفصّلناها ونقلناها عن الأئمة في (الكفاف٢/٨١٥)، ويأبى هذا الكتاب أساليب: (واظهرهوه، واظهرهاه، واظهرهموه، واظهرهماه، وا انقطاع ظهرهوه، ومررت بظهرهو قبل، وا انقطاع ظهرهيه -وا غلامكيه، وا غلامكاه)، ولو أن سيبويه عَرَضَها في كتابه!! فسيبويه إنسان وليس إلاهاً، وينفر من سماجة (لزيد صوت صوت حمار)، كائناً من كان عابد هذا الوثن السخيف!!

وعجب (الناقد!!) أن قلنا في أثناء كتابنا عن الألف والواو والياء والنون إنها مرة ضمائر، ومرة حروف تثنية وجمع، ومرة حروف لتعيين المخاطبين، قلت: ما يمنع من أن يكون لكل منها عمل في موضع دون موضع؟ وهل يريد

هذا (الناقد!!) إخراج العربية عما استقرت عليه، لكي يتاح له أن يشتمنا ويذمنا؟ وهل يحرم علينا -من أجل هواه- أن نقول أيضاً: إن الألف تكون همزة وصل في نحو استخراج، وألفاً منقبلة عن همزة في نحو راس، وألف رفع في المثنى نحو سافر الولدان، وألف فاعل في شربا ويشربان، ومنقلبة عن واو في قال، وعن ياء في باع الخ...؟! أخيراً، ختم (نقده!!) بثلاث من خوالد حكمه، الأولى قوله: (أما الكلام في زمان فعل الأمر، فحديثه يطول). قلت: تاجر عضّته الأزمة ففر من دائنيه!! أيها المولّي هارياً، قف فإن (فعل الأمر!!) ليس له زمان.

والثانية: قوله: (والأمر مستقبل، على هذا إجماعهم. قال ابن مالك...) قلت: نعم، على هذا إجماعهم، ولكن أنت ماذا تقول؟! أليس لك وجود؟! أليس لك عقل فتُعمله في المسألة؟! والثالثة: قوله: (وعلى أن بعض المشتغلين بالعربية قد كتب في **الأفعال ودلالتها على الزمان**، فإن هذه المسألة وتحقيق القول فيها وبيانها البيان الشافي الكافي، من المسائل العلمية التي لم تنل ما تستحق من عناية، فعسى أن يتصدّى لها بعض ذوي الكفاية من المشتغلين بهذا العلم). قلت: أليس ما سوّدته من الصفحات، قد كان في **فعلي الأمر والمضارع وزمانهما**؟! فإذا لم تكن من ذوي الكفاية والقدرة على البحث فيهما فلم ولجت فيما لا تُحسن ولا تستطيع؟!

٦- لّما

قلنا في بحث (لّما) في (الكفاف ٥٣٨/١): (لما على وجهين: الأول، حرف يجزم الفعل المضارع... نحو: (حضر المدعوّون ولّما يحضر خالدٌ). والثانى: ظرف زمان معناه (حين)... نحو: (لما زارني أكرمته). وأما في المناقشات

(الكفاف ١١٤٥/٢)، فقلنا إن بعض كتب الصناعة تذهب إلى أن (لّما) لها وجه ثالث، هو أن تكون حرف استثناء، نحو (لم يأتني من القوم لّما أخوك)، أي: (إلا أخوك). وذكرنا أن بين الأئمة اختلافاً في هذا، ففريق يأخذ به وفريق يأباه، فمن الذين يأبونه الجوهري فإنه قال: (وقول من قال، «لّما» بمعنى «إلا»، فليس يُعرف في اللغة) (الصحاح ٢٠٣٣/٥). لكن الفيروزآبادي يرد قول الجوهري فيقول: (وإنكار الجوهري كونه بمعنى «إلا» غير جيد) القاموس المحيط/١٤٩٦ . والزجاجي يذهب إلى أن استعمال (لّما) بمعنى (إلا) قياسي، ولكن المرادي في الجنى الداني/٥٩٤ يأبى قول الزجاجي، فيقول عن (لّما) هذه: (هي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يُقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه). ثم يختم كلامه عن هذه الأداة بقوله: (ينبغي أن يتوقف في إجازة ذلك، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته)، بناء على ما تقدم ونحوه، أعرضنا عن هذا الوجه الثالث، الذي يجعل (لّما) بمعنى (إلا)، وعلّقنا في نهاية المناقشة على قول المرادي بقولنا تفكيهاً: ليت المرادي عاش إلى اليوم، فيعلم أن ما أجازه الزجاجي، لم يرد بعدُ عن العرب ما يشهد بصحته!! هذه هي المسألة في (لّما)، وكان يمكن أن تنتهي هنا. غير أن ما قدرناه من احتمال وجود معترض متمسك بما ألف، جعلنا نناقش القضية من وجهة علمية عقلية في ظل ما توهمه النحاة وما قرروه وما زعموا أنه أصولها، فقلنا: جاء عن العرب قولهم: (نشدتك بالله إلا فعلت كذا وكذا، وناشدتك بالله إلا فعلت كذا وكذا، وأنشدك بالله إلا فعلت كذا وكذا). ويتضح المقصود من هذه التراكيب، إذا علمنا أن (نشدتك بالله معناه: سألتك بالله = أستحلفك بالله). ولما كان متعذراً أن يُغاص على أصل

هذه التراكيب، وأن يُكشف عن سيرورة تطورها التاريخي، كان الموافق للحقيقة اللغوية أن تُستعمل كما وُرثت. لا أن يُذهب في تأويلها المذاهب، ويُتَحَكَّم فيها كما يُتَحكَّم في عجينة صلصالية، فانظر الآن إلى هذه الأداة ماذا فعل بها، فقد قيل: (ناشدتك الله إلا سافرت = ما ناشدتك بالله إلا أن تسافر).

فأما لفظ الجلالة فمنصوب على نزع الخافض، وأما (إلا) فواقعة في استثناء مفرغ، ولذلك لا عمل لها، وإذ قد كان هذا الصنف من الاستثناء، لابد له من أن يكون منفياً، فقد قدر حرف ناف هو: (ما)، أي: ما أنشدك إلا كذا... وتبقى بعد هذا كله مسألة لا بد من حلها، هي أن فعل (نشد)، من حقه أن ينصب مفعولين: فأما مفعوله الأول فهو الضمير (الكاف من أنشدك)، ولكن كيف السبيل إلى مفعول ثان؟ لو كان قبل (سافرت) حرف مصدري لهانت المسألة، إذ يُسبك منهما مؤول يكون هو المفعول الثاني، ولكن ليس هاهنا حرف مصدري!! فما الحيلة؟ الجواب أننا نقدر اعتباطاً، حرفاً مصدرياً يجلب من الفراغ، فتحل العقدة، وهكذا كان: فنفي مقدر، وحرف جر مقدر، ومصدر مقدر مسبوك بغير سابك، وحرف يسمى حرف استثناء، على حين هو حرف قصر!! كل هذا من أجل تبيين (حقيقة!) استعمال (لّما) في التراكيب التي عرضناها، وذلك أن كتب الصناعة لما رأت العرب تقول مثلاً: (ناشدتك الله لما سافرت)، ورأت أن التحكم الذي استطيع في تركيب (ناشدتك الله **إلا** سافرت) غيرمستطاع في تركيب (ناشدتك الله **لّما** سافرت)، قالت: (لّما) لها ثلاثة وجوه، أحدها أنها تكون استثنائية!! وبتعبير آخر: (لّما) **في هذا التركيب هي**: (إلا)!! أستغفر الله

من قولي: (**في هذا التركيب**) ، فإنها عند بعض الأئمة هي (إلاّ) نفسها في الكلام كله!! وبتعبير نحوي: استعمال (لّما) بمعنى (إلا) قياسي، فالزجاجي يجيز لك أن تقول مثلاً: (لم يأتني من القوم لّما أخوك). وختمنا هذا التحقيق فقلنا: (وبعدُ، فتحت راية العقل والمنطق اطّرحنا كون (لّما) بمعنى (إلا)، وفي ظلها عجبنا أن تظل كتب القواعد تقول في أيامنا هذه: (من وجوه (لّما) أن تكون استثنائية). ونقول: إن ما قدّمنا بيانه، لا يقدره قدره، إلا من تأدب بقول الله: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ وأما (الناقد!!) فقد قال: (هذا كلام مطول لا محصل له، وصاحب الكفاف كما علمت جريء على أن يقول شديد المجازفة فيه. وليت شعري كيف يطرح كون لما بمعنى إلا تحت راية عقله ومنطقه). هذا قوله، تجده في الصفحة/٣١٥ من المجلة، لم نزد فيه حرفاً ولا نقصنا منه حرفاً، ولنا عليه أمور:

١- أنه نمط من النقد طريف، لا يقول فيه (الناقد!!) شيئاً عما ينقده.

٢- قال -ولم يصدق-: إنني اطرحت كون لما بمعنى إلا تحت راية عقلي ومنطقي، وإنما اطرحت ذلك تحت راية عقل أئمة العلم ومنطقهم، ومنهم الجوهري والمرادي وأئمة عرض صاحب «الدر المصون» آراءهم في أكثر من عشرين صفحة، فهذا (الناقد!!) إذاً بين اثنتين، إما أن يصدق!! وإما أن ينكر إمامة هؤلاء الأئمة، ثم ما له يأخذ علينا أن نفكر تحت راية العقل والمنطق، والله فضل الإنسان على البهيمة بالعقل والتفكير؟! ثم هاهنا مسألة لا يجوز إغفالها، وهي: أن كتابنا ذو غاية لولاها لما ألفناه، تلك هي **تقديم قواعد العربية إلى طلاب العلم** من أبناء الأمة، مصوغة صوغاً جديداً، خالصة من كل ما يحيط به من تشعُّب الآراء، وكل ما يلابسها من

التحيز لهذا المذهب أو ذاك، وهذه المدرسة أو تلك، وبكلمة موجزة، **استلال القاعدة من النحو**. فإذا اعترضتنا روايتان للشاهد، أو قراءتان للآية، أخذنا بما ينطبق على القاعدة الكلية، وتركنا الوجوه الأخرى لمن شاء من المتفقهين والمتخصصين والنحاة واللغويين الخ...

٣- أورد (الناقد!!) آيات ثلاثاً، استشهد بها على أن (لّما) جاءت فيها بمعنى إلا. وهي: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ + ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ + ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾، ثم قال: («لما» في هذه الآي بمعنى (إلا) **بلا اختلاف**، قال الرماني في معاني الحرف ١٣٣: وقد قدر **جلة النحويين** على ذلك قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾). قلت: عجيب أن يقول (الناقد!!) في سطر واحد: (**بلا اختلاف** + **قَدَّر جلّة النحويين**)؟! نعم، إن هذا لعجب، فقول الرماني: (**جلّة**)، يعني بالضرورة، وجود مخالفين لهم، ليسوا من الجلة، وكيف يوافق هذا قوله: (**بلا اختلاف**)؟!.

٤- أخيراً مسألة الآيات الثلاث، التي ادّعى أن معنى (لّما) فيها هو (إلا) **بلا اختلاف!!** فإن دعواه هذه باطلة، بطلان أن يجيء تموز في شباط، ويكفي لفضح ما فيها من البهتان، أن يطلع القارئ على ما ورد في (رصف المباني/٣٥٢) حيث يقول المالقي بعد أن عرض للآيات المتقدم ذكرها: (**وقد قرئ ذلك كله أيضاً بالتخفيف، فيخرج عن هذا الباب**). وتابع فقال: (فإن خُفِّفت الميم من (لّما) فللآيات إعراب آخر يطول ذكره، وقد استوعبه أبو عليّ الفارسي في «البصريات»، وأبو محمد مكي في مشكل إعراب القرآن)، فأين يختبئ هذا (الناقد!!) من قول المالقي، وأين يستتر مما قاله ابن

السمين الحلبي في (الدر المصون٦/٣٩٧-٤١٦) حين عرض لهذه الآيات وآية ﴿وإن كلاً لمّا ليوفينهم﴾، حيث أنفق في تبيان وجوهها **والاختلاف فيها** عشرين صفحة، وكان كلما عرض لكلمة (لّما) هنا وهناك من كتابه، قال: (وقد تقدم في (هود) تشديد لّما وتخفيفها وما قيل في ذلك) (الدر المصون ٢٦٤/٩) + (وتقدمت شواهد ذلك مستوفاة في هود) (الدر المصون ٧٥٢/١٠). فإذا لم يكن هذا اختلافاً فكيف يكون الاختلاف؟!! وانظر إلى استنصاره الرماني - الذي لم يكتب في ترجمة (لّما) بمعنى (إلا) أكثر من ثلاثة أسطر- وإلى إهماله ما جاء في مراجع الأدوات كالجنى الداني ورصف المباني ومغني اللبيب، يتكشف لك أنه إنما فعل ذلك، كي لا يطلع قارئ مقالته على مجيء هذه الأداة مخففة، هذا، ونورد فيما يلي، شيئاً من رؤوس ما نقله صاحب الدر المصون من آراء الأئمة في تخفيف هذه الأداة وتثقيلها **واختلاف آرائهم** في ذلك، فيتكشف لك مدى صدق هذا (الناقد!!):

١- منونة، أصلها (لّماً)، ثم بُني منها وزن (فَعلى)، فهي إذاً اسم لا حرف. (وفيها آراء منها أن التنوين أبدل ألفاً في الوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف). ٢- مخففة، (لَما)، باعتبار اللام هي الفارقة، و(ما) اسم موصول. ٣- مخففة، (لما)، لامها الأولى موطئة للقسم، والثانية واقعة في جواب القسم، و(ما) زائدة. (وهذه وجه من ثلاثة وجوه!!). ٤- مثقلة (لّما) بمعنى (إلا). ٥- مثقلة، (لّما)، والأصل فيها (لَمِن ما): «من» حرف جر، «ما» اسم موصول، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (لمما) فتوالت ثلاث ميمات فحذفوا إحداها فقيل: (لما) (وهنا آراء شتى متعارضة متخالفة). ٦- مخففة، في الأصل (لما)، ثم شُدِّدت. (في هذا اختلاف). ٧- مثقلة، (لما) زائدة. ٨- قال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيل في (لمّا)، فقال

الفارسي: ولم يُبعد فيما قال. ٩- مثقلة، (لمّا)، وهي الجازمة للمضارع، حذف مجزومها لفهم المعنى. ١٠- قال المبرد عن تشديد (لمّا): (هذا لحن، لأن العرب لا تقول: إن زيداً لما خارج).

وبعدُ. فمن ذا الذي يلومنا، غير هذا (الناقد!!) إن نحن اطرحنا كون (لمّا) بمعنى (إلا) وقلنا ونحن نعيد صوغ قواعد العربية: (لمّا على وجهين: جازمة للفعل المضارع، وظرف زمان بمعنى حين)؟ ومع ذلك، نعده أن نذكر لهذه الأداة وجهاً ثالثاً هو (إلاّ)، حين يأتينا نبأ اتفاق الأئمة عليه!!

٧- الإبدال

قلنا في بحث الإبدال من كتابنا (٦١/١): (الإبدال إحلال حرف في الكلام محل حرف، كنحو سُمبُلة قمح، وهَراقَ الدمَ، وامّبرى له، فإنها في الأصل: سنبلة، وأراق، وانبرى. فالإبدال إذاً مسألة لغوية تتعلق بنُطق الحروف، لا بتركيب الكلام).

وناقشنا المسألة في الجزء الثاني (٥٩٣/٢)، سيراً على خطة الكتاب، فقلنا: الإبدال نبتة، غُرست في غير تربتها، ولو أن كتب النحو والصرف وضعت الأمور في نصابها، لقضت أن يغلق باب الإبدال فيها، وأن يودع متحفاً لغوياً، يرجع إليه الباحثون والمؤرخون وذوو الاختصاص، وقلنا إن **معاجم لغتنا حملت هموم ترجمة كل كلمة فيها إبدال**، فأغنت الناس عن حمل ثقل تفكيكها، وتركيبها، مثال ذلك أنها تورد صيغة (اتّعد) في مادة (وعد)، وصيغة (اتصل) في مادة (وصل) الخ.. فلم نحمل الناس ثقل تفكيكهما وتركيبهما، ومعرفة من أين نبأت همزة الوصل فيهما، وما أصل تائهما الأولى ثم أصل تائهما الثانية الخ..؟

هذا كلام لم يُعجب (الناقد!!)، فانظر إلى ما فعل:

أولاً: استيقن أن قولنا في الجزء الأول من كتابنا: (الإبدال ليس من النحو) حق يتعذر رده، فلم يعرض بكلمة واحدة لبحث (الإبدال) مع أنه الأصل!!

ثانياً: ابتعد عن كلمة الإبدال ابتعاداً، فلم يذكرها بحرف واحد!! بل بلغ به الأمر أن جعل عنوان (نقده!!) للبحث: (صيغة افتعل)، ولم يسمّه: (الإبدال)!! فتأمل ناقداً يكتم اسم ما ينقده.

ثالثاً: افترى علينا فزعم أننا قلنا: (فلا حاجة لقاعدة صوغ افتعل مما فاؤه واو)!! وإنما الذي قلناه حرفياً هو: (سقطت حجة فتح باب لها اليوم **في كتب النحو**). وجزى الله الشاعر خيراً، إذ قال:

من كان يخلق ما يقو لُ فحيلتي فيه قليلهْ

ودونك نصًّا حرفياً فقد قلنا: (فإذا قال أحد المكابرين: إن ثلاثين فعلاً، تستحق أن تُصاغ لها قاعدة، قلنا: قد كان يكون هذا القول وارداً، لو أن المعاجم لم تترجمها، فأما وقد ترجَمَتْها، فقد **سقطت حجةُ فتح باب لها اليوم في كتب النحو**، بعد سقوطها من وجهين: قلة عددها، وإهمال استعمالها). ونقول اليوم: لقد مر ابن منظور (ت-٧١١هـ.) بمسألة إبدالية فقال: (وقد اضطرَّ فلانٌ إلى كذا وكذا، **بناؤه افتعل** (لسان العرب ٤/٤٨٤)، ولم يزد على ذلك حرفاً واحداً، فهل يرضى ابن منظور بهذا قبل سبع مئة سنة، وقد بنى كتابه على خمسة أصول لخمسة أئمة تقدموه، ويأباه (الناقد!!) اليوم؟ إن هذا لعجيب!!

رابعاً: قلنا إن الأفعال التي تبدأ بالواو، ويُصاغ منها (افتعل) هي سبعة

وخمسون فعلاً، منها سبعة وعشرون -في الأقل- لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل، كنحو: (اتخف- اتّدن - اتّشق - اتّضمن - اتّسر). وقد توقّف عند قولنا عن هذه الأفعال المهجور استعمالها: (لا يُتصور ولا يُتخيّل أن تُستعمل)، فأفرط في الطعن:

قال عني متسائلاً: (علام عوَّل فيما أرسله من حكم: أن اتّحف -اتّدن - اتّشق- اتّضن- اتّطأ، لا يتصور ولا يتخيل أن تُستعمل؟!!) ونُجيب عن هذا فنقول: إن إيراد المعاجم لها، دليل - لا شك فيه- على أنها كانت تُستعمل فيما مضى من الزمان وسالف العصر والأوان ثم هُجرت. ولولا أنها هُجرت، لرأيتها متداولة في كتب اللغة والأدب شعراً ونثراً، فأين؟!! وطاب له التخلع،، فقال: (أوَ التصور والتخيل -وحظ عباد الله منهما متفاوت- مقياسان يقاس بهما استعمال ألفاظ اللغة؟!).

وفي الجواب عن هذا نقول: لما كانت مظان اللغة وكتب الأدب شعراً ونثراً، لم تحفظ لنا ولو نصّاً واحداً فيه استعمال إحدى هذه المفردات، ساغ أن يتصور المرء ويتخيل عدم استعمالها في المستقبل، ومثل ذلك في الاستقراء أن يقال: لما كان تاريخ العلم لم يحفظ لنا أن سفيهاً كان فيما مضى موضع احترام، ساغ أن يتصور المرء ويتخيل عدم احترام السفهاء في المستقبل، ولو أن صغيراً من الصبيان قرأ ما كتبنا في كتابنا، لأدرك أن المسألة كلها مركوزة في سؤال: أنحمّل الطالب أثقال تحليل هذا الوزن وتركيبه، أم نترك ذلك للمعاجم، وهي لم تقصر في ترجمة كل مادة جاءت على وزنه؟ ولأدرك هذا الصبي أيضاً أن ما تكبكب فيه هذا (الناقد!!) ذو علاقة بأكال إعادة التحقيق، لا ببحث الإبدال!!

أخيراً هاهنا مضحكة علمّية، لا يحق لي أن أنفض يدي من مسألة الإبدال، ولم أكن أوردتها للقارئ. وذلك أن هذا (الناقد!!) قال عني مغضباً نافد الصبر فيما يبدو: (لا أدري ما أصنع بقوله هذا مع نص المعجمات على استعمال ما لا يتصور ولا يتخيل أن **تستعمل** عنده!!!!) (إشارات التعجب الأربع من عنده، يريد أن يعبر بها عن ضيق صدره بي)، ثم أورد شواهده وحججه على أنها تستعمل!! فقال: (ففي القاموس: **اتّخفت رجله**: زلت - **اتّدنه**، **فاتّدن**: انتفع- وشقه (أي اللحم) يشقه: **قدّده كاتشقه-اتضن**: اتصل - وطأه... **فاتّطأ**) وعلّق على هذا فقال: (فهذه الخمسة الأفعال- التي ذكرها صاحب الكفاف من الأفعال السبعة والعشرين التي قال: إنها لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل -**مستعملة**).

قلت: إن هاهنا مصيبة علمية، وكارثة عقلية، هي أن (ناقداً!!)، يصرح بأن **ورود الكلمة في معجم**، دليل وبرهان على أنها **مستعملة** في الكلام!! فيا أبا الفتح ابن جني جاءك من يثقّب طبولك!!

وبعد، فإننا -ونحن نختم الكلام في القضية- نذكر بمسألتين. الأولى أن البحث أصلاً قد انطلق من قولنا: (الإبدال ليس موضعه كتب النحو بل موضعه كتب اللغة). فعن أي شيء يدافع هذا (الناقد!!)؟ أيريد أن يقول: بل الإبدال موضعه كتب النحو؟! والثانية أننا قلنا: (اتركوا مسائل الإبدال للمعاجم)، فهل قولنا هذا يعني أسقطوها من المعاجم؟! فعمّ - إذاً- يدافع هذا (الناقد!!)؟! ثم نحن قلنا: (لاتُتعبوا طلاب العلم)، فهل يقول هذا (الناقد!!): بل أتعبوهم؟!! إن من المصائب أن تحاور من لا يعرف ما يريد!!

٨- المنادى

الناس جميعاً أئمة وعامة، أساتذة وطلاباً، مؤلفين وقراءً، مجمعون على أن بحث النداء أشق بحوث النحو قاطبة، وأن توابع المنادى أشق ما في بحث النداء مطلقاً، حتى لقد استغرق ذلك من كتاب سيبويه (ت-هارون) أربعاً وثمانين صفحة، ومن النحو الوافي لعباس حسن مئة وخمس عشرة صفحة، ولقد من الله علينا فجعلناه في ثلاث صفحات، أكثر من نصفها أمثلة ونماذج، وقد تعرّض (الناقد!!) من هذا البحث -عدا هجائنا وذم كتابنا- لأمور، إليكها وتعليقنا عليها.

لقد كنا قلنا في بحثنا لتوابع المنادى: (الكفاف١/٣٤٧): (وتعتري هذه التوابع أحوال يكون فيها التابع مبنياً مرةً، ومعرباً مرةً، ومنصوباً مرةً، ومرفوعاً حملاً على اللفظ مرة، ومنصوباً على المحل مرة، ومحتملاً للوجهين مرة بعد مرة، ولا يظنن ظان أننا نقمش هذه المفردات والمصطلحات قمشاً، بل كل كلمة منها لها شروحها وتفاصيلها. ويغني عن كل هذا قاعدة كلية تقول: (قدِّرْ قبل التابع (يا) محذوفة، تصب إن شاء الله)، وأتينا بنماذج عشرة مختلفة الأحوال والأعاريب تطبيقاً لهذه القاعدة، فجاء (الناقد!!) فقال معلناً/٣١٧: إنه يريد أن يهدم هذه القاعدة، وقد تعرض لنا في أثناء هدمه!! لها، بصنوف من الذم والتجريح، غالبنا النفس أشد المغالبة، كي ننجو بها من معاقبته بمثل ذلك، وفيما يلي نماذج من (نقده!!) وذمه:

أولاً: ادّعى وجود نقص وخلل في البحث فقال: (وأما المعطوف المقترن بأل فلا يصح تقدير (يا) قبله لأن ما فيه أل لا ينادى بـ(يا)، ولا بد من

استعمال أيها أو أيتها في ندائه، ولهذا ما اضطر صاحب الكفاف إلى تقدير (يا أيها) في الصة المقترنة بأل. ومعلوم أنه لا يصح حذف (أيها)، فلا يقال: الطالب ادرس، وأنت تريد يا أيها الطالب).

قلت: تغافل (الناقد!!) عن أننا قلنا في (الكفاف ٣٤٦/١): (لا ينادى المحلى بأل إلا إذا أتي قبله بإحدى أداتين هما: (أيها- أيتها)، نحو: (يا أيها الرجل - يا أيتها المرأة)؛ كما تغافل أيضاً عن أنا لما أوردنا النماذج على تطبيق القاعدة، عدنا فذكرنا القارئ بذلك مرة بعد مرة، كلما كان في المثال (أل)، فقلنا منبّهين: (بعد (يا) المحذوفة اسم محلّى بـ(أل) فيُضمّ وتسبقه (يا أيها) حكماً). فما لهذا (الناقد!!) يخوض في نداء ما فيه (أل) وقد نبهنا عليه في المتن والحواشي خمس مرات؟! وهل النقد اصطياد عيوب من الهواء؟!

ثانياً: زعم أن **من التوابع ما لا يصح تقدير (يا) قبله**/٣١٧. ونقول: مكانك!! **ليس في كلام العرب تابع للمنادى لا يصح تقدير (يا) قبله**. فحتى التابع المؤكد في نحو: (يا أيها الناس كلكم) لا يمتنع فيه ذلك، بل يصح أن يقال مثلاً: (يا أيها الناس، يا كلَّ الناس، آمنوا بالله)، فإن أبى قولنا هذا (الناقد!!) فليقل أي التوابع ذاك الذي لا يصح تقدير (يا) قبله؟! ومن الإمام الذي قضى بذلك؟! كل تابع للمنادى على الإطلاق، يصح تقدير (يا) قبله، ومن مد يده إلى اللغة ليسلبها أحكامها قطع لسانه، إذ كان اللسانُ وسلْبُ اللغة هنا، كاليد وسلب أموال الناس هناك. صحيح أن **إعراب التابع قبل** تقدير (يا) يختلف عن إعرابه بعد تقديرها، ومن البديهيات أن يختلف، لكن الكلام يظل صحيحاً في الحالتين، وما أبعد الفرق -عند من يبصر- بين أن

يتغير إعراب الكلمة، وبين أن يكون الكلام غير صحيح!

وأما الذي يطالبنا به هذا (الناقد!!)، من إبقاء التابع نعتاً قبل تقدير (يا) وبعد تقديرها، فإنه كالمطالبة بجمع الماء والنار في يد، ومن ذا الذي يقول: (يا طلاب العلم **يا أيها المجدين!!** حافظوا على أوقاتكم)؟ هذا لا يقوله إلا ذو بطالة، وأما العربي المبين فيقول: (يا طلاب العلم -**يا أيها المجدّون**- حافظوا على أوقاتكم) فيكون كلامه صواباً وإن لم يكن نعتاً (صفة)!!

ثالثاً ادّعى/٣١٧ أننا جعلنا الوقوع في الناس، وسخريتنا منهم منهجاً التزمناه في كتابنا. قلت: إن من يدعي، قد يكون صادقاً أو كاذباً. و(البينة على من ادّعى)، فليبرهن هذا (الناقد!!) -إن كان صادقاً- على صدق ما ادّعى من وقوعنا في الناس وسخريتنا منهم.

والدعاوى، ما لم تقيموا عليها بيِّنات أبناؤها أدعياءُ

رابعاً: قلنا (**قدر قبل التابع يا محذوفة تُصب إن شاء الله**). ومن كان ذا عقل يعقل به، فإنه يفهم من هذا النص، أننا نخاطب من يخشى أن يُخطئ إذا احتاج إلى ذكر تابع بعد المنادى، وما كنا نريد بهذه القاعدة، حل مصاعب توابع المنادى مصعبة مصعبة!! وهي مصاعب قال عنها الأستاذ عاصم البيطار (النحو والصرف/٢٠١): (وفي كتب النحو أبحاث **طويلة جداً** في توابع المنادى، **وخلافات مضنية، ونظرات شديدة التباين**). وقال عنها الدكتور محمد خير الحلواني (النحو الميسر ٢/٥٧٠): (هذه الفقرة أصعب ما في بحث النداء، فكلام النحاة عن توابع المنادى متداخل، ويعوزه التنظيم، وقد حاولت هنا جاهداً أن ألخصه وأنظمه، ولكني صفيته من الآراء **المختلف فيها، والمسائل المنقرضة**). وهذان أستاذان اعترف لهما (الناقد!!) بالفضل.

لقد كنا نريد بهذه القاعدة الكلية، أن نيسر على الناس معرفة ما يقولون إذا كانوا يجهلون سبله، وأن يقولوا فلا يُخطئوا، كل ذلك شريطة أن يكون ما نيسره، مستظلاً بشاهد يؤيده، أو إمام ينصره، وإلا فمنطق تحكمه هويات العقل، وجاء (الناقد!!) متغافلاً عن غايتنا، فزعم أن قاعدتنا هذه لا تصدق على عبارتين هما: (يا طلاب العلم، المجدّين حافظوا على أوقاتكم) و(يا واسع المغفرة والمجيب دعوة الداعي اغفر لي). وزعمُه دعوى باطلة، فقولك: (يا طلاب العلم، المجدّون، حافظوا)، على تقدير «يا أيها المجدّون» صحيح لا يُدفع، وقولك: (يا واسع المغفرة والمجيبُ)، على تقدير (يا أيها المجيب اغفر) صحيح أيضاً، وذلك أن نداءك فئة من الناس مرتين: (مرة بعد مرة)، وأنت لا تريد أن تصفهم، بل تريد أن تناديهم نداءً بعد نداء، شيء تقبله اللغة، وإن من ينظر في أمثلة كتب الصناعة، ليرى من صنوف النداء عجائب وغرائب نحو: (يا زيدُ صاحبُنا -يا زيدُ رجلاً صالحاً- يا زيدُ وغلاماً - يا زيدُ أخانا - يا زيدُ وأخانا - يا زيدُ خيراً من عمرو - يا زيدُ وخيراً من عمرو- يا زيد ورجلُ) (توضيح المقاصد ٣/٢٩٤). نعم من رأى ذلك لم ينكر (يا طلاب العلم، المجدون، حافظوا) و(يا واسع المغفرة والمجيبُ اغفر لي). اللهم إلا أن يكون (ناقدنا!!).

على ذلك نقول: إن نصب (المجدّين) و(المجيب) صحيح لمن أراده، لكن الرفع (المجدّون) و(المجيب)، صحيح أيضاً لمن أراده، ولكلٍّ وجهٌ وإعراب، وهذا وذاك جائزان، ومن أبى ذلك فمكابر بغير دليل.

ثم إن ما عرفه هذا (الناقد!!)، وأراد كما صرح أن **يهدم به قاعدتنا**، ليس سراً من أسرار اللغة، بل يعرفه كل من قرأ توابع المنادى، ونحن منهم

-ولا فخر!!- نعرفه أيضاً مثلما يعرفه سائر الناس، ولكننا لا نريده، **لأننا لا نريد أن نرهق طالب العلم بما يمكن تجاوزه بقاعدة كلية**. وأين ما سعى إليه هذا (الناقد الهدام!!)، من هذه الغاية ومقاصدها؟ وأما الإعراب -في المسألة التي نحن بصددها، وفي كل مسألة أخرى- فعمل فكري عقلي يأتي بعد انتظام الكلام في العبارة، مؤسَّساً على التركيب والعكس غير صحيح، وبعد، فالمسألة هاهنا أن هذا (الناقد!!) كان قرأ في كتب النحو، أن المنادى المضاف، حكمه النصب، وأن نعته يكون منصوباً مثله، فاشتق عقله من ذلك، **قاعدة معكوسة لا أساس لها تقول: إن المنادى المنصوب لا يكون بعده إلا نعت منصوب!!**

خامساً: يبقى من المنادى مسألة، ما كانت لتكون موضع بحث أصلاً، لولا أن (الناقد!!) ظنّها توصله إلى عيب يعيبنا به، فيظهر للناس عالماً ويُظهرنا جهلاء، ولذلك تكلف أن يكتب في المسألة صفحات!! وذلك أننا تأييداً لقولنا: (قدّر قبل التابع يا محذوفة) ذكرنا أن الآية: ﴿ولقد آتينا داود منّا فضلاً يا جبالُ أَوِّبي معه **والطيرُ**﴾ (سبأ ٣٤/١٠) لها قراءتان: الفتح والضم: (**الطيرَ**)، وأن قراءة الضمّ (الطيرُ)، حجةٌ تشهد لقاعدتنا، إذ يصح تقدير (يا محذوفة) أي: (يا جبال ويا أيتها **الطيرُ**). ويتبين للقارئ أنّ ما قلناه لا سبيل إلى عيبه أو رده بوجه من الوجوه، فهاهنا قاعدة، وشاهد قرآني يؤيدها. لكن ابن هشام علق على قراءة الضم فقال: (وقُرئ شاذاً (والطيرُ)، وحين رأيت ذلك، طفقت أنظر في كتب القراءات باحثاً عما يؤيد قول ابن هشام أو يرده. وقد وجد (الناقد!!) هنا أنّ الفرصة سنحت للهجوم علينا، لا على القاعدة. فقال/٣١٩: (**وصاحب الكفاف لا يعلم معنى قول**

ابن هشام (وقرئ شاذاً)، ثم بدأ يشرح سرّ جهلنا فقال: (**وذلك أن قول ابن هشام "وقرئ شاذاً" يعني أنّ قراءة هذا الحرف بالرفع شاذة خارجة عن قراءة السبعة**). هذا قول (الناقد!!) العالم بالقراءات، نقلته لك حرفياً. ولا يقدر على إنكار كلمة واحدة منه، وفيه: أنه رمانا بالجهل، لوجه الشيطان، بدون استحياء. وأنه حين تصدّر للشرح والتفسير أضحك الثكلى.

وبيان المسألة، أنّ القراءات سبع وعشر وأربع عشرة. والإجماع بين العلماء منعقد على أنّ **القراءات السبع لا شذوذ فيها**. ولما كانت قراءة الضمّ، قد رُويت عن أبي عمرو وعاصم، وكان هذان الإمامان من القراء السبعة، امتنع أن توصف قراءتهما - أي: قراءة الضم - بأنها شاذة. فيها أيها (الناقد الجهبذ!!) إنّ قراءة الضم، ليست شاذة. بدليلٍ أنها رُويت عن هذين الإمامين من السبعة، ووصفُ ابن هشام لها بأنها شاذة غير صحيح. وهجاؤك لنا كان ظلماً وبغياً.

ويا أيها الإمام النحرير لقد تصدّرت للشرح والتفسير، فقلت بالنص الحرفيّ مفسِّراً قول ابن هشام: (**يعني** أن قراءة هذا الحرف بالرفع شاذة خارجة عن القراء السبعة)!! نعم!! أنت تفسك، في الصفحة/٣١٩/ السطر/١٣/ قلت ذلك، ولا مفرّ لك! فكيف تكون قراءة الضمّ خارجة عن قراءة السبعة، وهي قراءة اثنين من القراء السبعة: عاصم وأبي عمرو؟ لو أنّ ما يُكتب على الورق يصيح، لقلنا لهذه السطور صيحي بوجه هذا (الناقد الأمين!!) وقُولي له: ألم تقل حرفياً عن قراءة الضم في الصفحة/٣٢١ من مقالتك: (ووردت من بعض الطرق **عن أبي عمرو وعاصم من السبعة**)، ألم تقل هذا؟ بلى قلته. ثم أليس هذان الإمامان من السبعة؟ بلى هما من

السبعة!! فما لك إذاً تزعم أنّ وصف ابن هشام لقراءتهما بالشذوذ وصفٌ (صحيح أظهر فيه الحق، وكان صادقاً كلّ الصدق)؟! إنّ هاهنا اضطراباً عقلياً، يساوي بين ما هو كائن، وما هو غير كائن!! فكيف رضيت لنفسك أن تتكبكب في هذا الدرك، من أجل أن تسيء إلى كتاب، وتهجو مؤلفه؟!

إنّ زعم ابن هشام أنّ قراءة الضمّ شاذّة، غير صحيح قولاً واحداً. وإنك لتقرّ بذلك في نفسك، وتأباه بلسانك. وإن ابن هشام، وإن علا في العلم كعبه، إنسان يخطئ كما يخطئ كلّ إنسان، والذي لا يخطئ -في حدود علمنا!!- هو الله الذي خلق الخطأ والمخطئين، ومن زعم غير ذلك فقد عبد غير الله. قول ابن هشام: (قراءة الضم شاذة)، غير صحيح. ومتابعتك له إزراء بالعقل الإنساني وسجود لغير الله، وهجومك علينا افتراء، وما قلتَه للناس في مقالتك تضليل.

ألا يكفيك أنّ ابن هشام نفسه، وقف عند الكلمة نفسها في أوضح المسالك ٨٧/٣، فلم يقل إنها شاذة بل قال: وقرئ بالرفع واختاره الخليل وسيبويه. ألا يكفيك هذا؟!

وأما استقواؤك بهذا وذاك وذلك من الكتب، وأصحاب الكتب، فإنه لا يجعل الباطل حقاً. وحذفُك بعض النص وإبقاؤك بعضه لا ينفعك شيئاً، بل يشهد عليك بالروغان من وجه الحقّ، ومن ذلك ما فعلته حين نقلتَ عن أوضح المسالك لابن هشام ٨٧/٣ فقلتَ: (وقد قال ابن هشام في أوضح المسالك: **(قراه السبعة بالنصب... قرئ بالرفع) فهذا تفسير قوله**). قلت: أيّ تفسير هذا؟! لقد ذبحتَ ابن هشام من الوريد إلى الوريد. ولكي نبيّن للناس فعلتك، نورد نصّ ابن هشام حرفياً، قال: (**قراه السبعة بالنصب،**

واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع واختاره الخليل وسيبويه، وقدروا النصب بالعطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منّا فضلاً﴾). فهذا يا أيها الناقد الأمين ما قاله ابن هشام، وأما أنت فقلت: **قال ابن هشام: (قرأه السبعة بالنصب... قرئ بالرفع. فهذا تفسير قوله)**. أيها الناس، أيجوز هذا في دين العلم؟! نعم يجوز، إذا كان (الناقد!!) لا يتّقي رباً ولا عبداً!!

سادساً: قال عني/٣١٩ (ثم سخر من النحو والنحاة ولا سيما ابن هشام) قلت: أما السخرية من النحو، فما أسهل تكذيب قائلها!!

فأول كلمة بدأنا بها كتابنا كانت قولنا في وصف النحو: «صرح ممرّد» وقلنا تحت هذا العنوان: (إن ما أورثنا آباؤنا من كنوز العلم والمعرفة - لا شكّ - عظيم. وأقول عن اطمئنان: إنّ علم النحو - وإن كان أحدها - قد لعمري أحاط بها؛ وما أنت بالمغالي ولا المتزيّد إن قلت: ليس عند الأمة علمٌ، يمثل معارفها وحضارتَها، ويعبر عنهما، كما يمثلهما ويعبر عنهما علم النحو. فمن أيّ نواحيه تأملته، رأيته وعاءً لدين الأمة، وشعرها ونثرها وأمثالها، وتفلسفها ومنطَقَتها، وتوزّعها السكاني، واختلاط الشعوب فيها، وتربية أبنائها وتعليمهم، ومجالس عليتها ومناظرات علمائها، وبلاط خلفائها وقصور عمّالها. وليت شعري، ما الجانب الذي لم يمثله علم النحو؟ فسمِّه إن شئت، مرآة حضارة أمة، ولا تخشَ لوماً ولا تثريباً. ومن قال هذه دعوى عريضة، قلنا له: دونك البرهان:.....).

فمن هذا الذي سبقنا إلى هذا الوصف في الدنيا شرقها وغربها؟ هذا - في حدود علمنا - لم يقله أحد منذ خلق الله الكتابة والقراءة إلى يومنا

هذا، أفمن يعلن هذا يسخر من النحو؟!

سابعاً: وأما السخرية من النحاة، فما في الدنيا أبداً، نعم ما في الدنيا أبداً، كتابٌ مدحهم وأثنى عليهم وأبدى من الاحترام لهم مثل ما مدحهم كتابنا وأثنى عليهم، ففي (الكفاف ١٨/١) قلنا: (لقد كان آباؤنا أنفقوا حياتهم في سبيل هذه اللغة النبيلة، فأعملوا الفكر فيها وقنّنوا في خلال ذلك قواعدها فجزاهم الله خير الجزاء). وفي الصفحة نفسها قلنا في الحديث عن القواعد: (وأما الفكر الذي صال فيها وجال، حتى لم يبق صولانٌ ولا جولان، فنحفظه ليرى أبناؤنا عظمة آبائهم!! وترى الأمم الأخرى هذا الصرح الفكري المعجز، كلما أقيمت للفخار سوق!!) وهذا كلام يكعّ (الناقد!!) أمامه كعّاً. وفي الصفحة نفسها (١٨/١)، عند حديثنا عن أن **النحو لا ييسّر**، وأنّ عظمته تقتضي أن نحفظه ونصنع لأنفسنا **قواعد** تناسب عصرنا قلنا: (كل عبارة خُطت في هذا السفر النحوي العظيم، إنما هي خيطُ لحمة أو سَدى في ديباج نسيجه. فانظر ماذا تنسل وماذا تبترا!! واعلم في كل حال، أنك بما تفعل، إنما تقطّع أوصال كائن حضاري، لو ملكت مثله أمةٌ من الأمم الراقية، لحرصت عليه حرصها على إنسان عينها، ولعاقبت مرتكب تيسيره!! عقاب من يسيء إلى أمة!!). وهذا أيضاً كلامٌ يكعّ (الناقد!!) أمامه كعاً.

وقلنا في الصفحة (٥١/١): (أئمة النحو محترمون عندما مبجلون. ويا طالما قلنا عوداً وبدءاً، لمن لنا بهم صلة علمية: إنهم بالحقّ عباقرة. وإنّ ما استطاعوه تتقطع دونه الرقاب. وإنما حظنا، وحظٌّ من سيأتي بعدنا، أن نقرأ فنفهم ما أنشؤوه ابتداءً من عند أنفسهم، أو نعلّق على شيء منه، أو

نوضحه. فثقافتهم اللغوية، واستظهارهم القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال منذ يكونون أطفالاً، وانقطاعهم إلى اللغة، وتفرغهم لها، وإنفاقهم أعمارهم فيها، كل ذلك أشياء لا يسمح التلفاز بها اليومَ، ولا أشرطة الأغاني، وكثافة المستحدثات، والاستمتاع بما صنَعَه الحاسوب من جدّ وهزل وبين بين إلخ...) فكيف يجرؤ هذا (الناقد!!) أن يتهمنا بأننا نسخر من النحو والنحاة؟ ومع ذلك. هبنا سخرنا، فما يمنع من السخرية إذا وُجدت أسبابها؟ أنحن أمام آلهة؟!

وأما عن السخرية من ابن هشام فقال: (ثم سخر من النحو والنحاة ولا سيما ابن هشام)!! قلت: ولِمَ تخصيص ابن هشام بالسخرية؟ هذه فرية، والحق أنّ (الناقد!!) لا يحرص على إجلال ابن هشام، بل يبحث عن ذريعة يتذرع بها للحملة علينا والإساءة لكتابنا، فظن أنه وجدها!!

ثامناً: توقف عند قولي: إنني دهشتُ حين رأيت ابن هشام يقول: (وقرئ شاذاً و(الطيرُ)، فزعم أنّ قولي هذا يكشف عن جهلي (بمصطلح القراءة الشاذة عند ابن هشام). فلولا جهلي ما كنتُ إذاً دهشت. فاللهمّ علمنا، فإنّ الخير بيدك. ثم حاول أن يفضح جهلنا فقال: (ويكشف جهله (الضمير يرجع إلي) بمصطلح (القراءة الشاذة) عند ابن هشام) قلت: هناك إذاً مصطلحات في القراءات عند ابن هشام يسير عليها المشتغلون بالعلم، ونحن نجهلها؟؟!! فاللهمّ بصِّرنا!!

أخيراً: هاهنا مسألتان: لا يتمّ البحث إلا بذكرهما. الأولى أنه قال عني في خلال الحديث عن شذوذ رفع "الطيرُ": (كأنه ظنّ أنّ شذوذه في القراءة قريب من شذوذه في العربية). قلت: إي والله العظيم!! لقد كنت يوماً مثلك،

أرى الشاذ في القراءة بعيداً عن الشاذّ في العربية، إلى أن رأيت ابن جني يصف قراءة ابن محيصن: (ثم أطرُّه)، فيقول عنها في (المختسب ١٠٦/١): (هذه **لغة مرذولة**، أعني إدغام الضاد في الطاء). فعند ذلك علمت أنّ الشذوذ في القراءة قريب من الشذوذ في العربية، وأنّ من المتعالمين من يهرف بما لا يعرف.

وأما الثانية، فإنّ ابن جني ألف كتابه (المحتسب)، ليبين وجوه شواذّ القراءات، ومع ذلك لم يذكر أنّ قراءة (والطيرُ) بالضمّ شاذة، فإما أن يضع هذا (الناقد!!) يده بيد ابن هشام فيقول: قراءة (الطيرُ) شاذة، وابن جني جاهل، وإما أن يضعها بيد ابن جني ويقول: ابن هشام جاهل، ولا ثالثة!!!

٩ - "كان"

يختلف الأئمة في رواية بيت من الشعر للعباس بن مرداس، ففريق يرويه:

أبا خراشة **أمّا كنت ذا نفرٍ** فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضَبُعُ

والنحاة يُرجعون رواية (**أما أنت ذا نفرٍ**)، إلى رواية (**أما كنت ذا نفرٍ**)، بل يركبون في سبيل إرجاعها إلى ذلك كلّ مركب، ويخوضون كل مخاض. وفيما يلي نموذج من ذلك قبسناه من كتاب حديث في النحو، للتأمل والعبرة، فدونك قول المؤلف حرفياً: (تُحذف وحدها "أي كان"... في مثل قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقتُ). أصله: (انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً). ثم قُدّمت اللام التعليلية وما بعدها على (انطلقتُ) للاختصاص، أو للاهتمام بالفعل. فصار (لأن كنت منطلقاً انطلقتُ). ثم حذفت اللام الجارّة اختصاراً ثم حُذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان)، فصارا: (أن أنتَ منطلقاً)، ثم زيدت (ما) للتعويض من (كان)، وأُدغمت النون من (أن)

في الميم من (ما)، فصار (أما أنتَ) وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة **أمّا كنت** ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضَبُعُ

أي: لأن كنت ذا نفرٍ فخرت) اهـ.

وقد أخذ علينا (الناقد!!) ها هنا أموراً، سنتناولها واحداً واحداً، ولكن نرجو أن يتنبه القارئ إلى مسألة تعدل في قيمتها كل مسألة، وهي أن جميع ما سيورده، لا علاقة له بحذف (كان) وإبقاء اسمها وخبرها!! وتلك مصيبة، أن يحدثك محدثُك بغير ما جاء من أجله!! والذي هو أقبح من هذا، أن تكون هذه المصيبة عامة تشمل كل ما سوّده في مقالته للإساءة إلى كتابنا، وقد بلغ ذلك عشرات الصفحات مما لا علاقة له ببحوث كتابنا، بل علاقته بما ألِفه هذا (الناقد!!) واعتاد الخوض فيه، من **إعادة التحقيق**، وستراه فيما يأتي يتكلم عن ديوان العباس، ويصف مخطوطته، ويذكر الكتب التي عالجت البيت، وسيشتمنا في خلال ذلك كله، وسيعيب ما نستمسك به من إعلائنا لرواية الديوان إلخ... ولكنه لن يتجاوز ذلك مثلاً **إلى أن رواية (أما أنت منطلقاً انطلقتُ) إن صحت فقد عفا عليها الزمن، كما عفا على تحنيط الموتى أيام الفراعنة!!** أو إلى أنّ تاريخ الكلمة العربية منذ توفيّ العباس بن مرداس (ت/١٨هـ.) إلى أن توفي بالأمس محمد مهدي الجواهري، **لم يحفظ لنا أنّ عيّاً واحداً، أو فصيحاً واحداً قال مثلاً: (أما كنت مسافراً سافرتُ)**. بعد هذا التنبيه نورد ما عابه (الناقد!!):

١ - أخذ علينا أننا لم نذكر اسم الكتاب الذي قبسنا منه تحليل التركيب، الذي أوردناه آنفاً. قلت: لم نُغفل ذكره، إلا لأنّ كتب الصناعة جميعها تذكر هذا التحليل!! من كتاب سيبويه إلى كتب القواعد في أيامنا

هذه، على إفاضة طفيفة، أو إيجاز طفيف. كما ترى في (جامع الدروس) للغلاييني، و(النحو الميسَّر) للدكتور محمد خير الحلواني، وغيرهما وغيرهما وغيرهما. وهناك سبب آخر، هو خشيتنا أن نُرمى بمثل اللغو الذي تتصف بها كتابات هذا (الناقد!!) فقد كتب مثلاً ستّ صفحات حول خطأ في إعراب كلمة (كل) وقع فيه زميله، وتسعاً وعشرين صفحة حول استعمال (أكلوه البراغيث). ومن نظر في حواشي ما أعاد تحقيقه، عرف اللغو كيف يكون!!

٢ - قال إنه بسط القول في هذه المسألة في مقالة له. وأعاد قول ذلك وكرره. قلت: إن غاية هذا (الناقد!!) أن يعيب كتابنا (الكفاف)، فما علاقة ذلك بما بسط القول فيه؟!

٣ - قال إن البيت عُزي إلى عدد من الشعراء منهم العباس بن مرداس. وختم هذا البيان بقوله: (وقد روي "إما كنت ذا نفر" في بعض مصادر اللغة والأدب). قلت: هذا كلام سببه أُكالُ إعادة التحقيق، فما علاقة البحث في "كان" بهذا الذي يقوله؟! أنحن في إعادة تحقيق بيت من الشعر لنعرف أعُزي إلى هذا أو ذاك من الشعراء. أم تفرد هذا الشاعر به؟! فأين الضبط العقليّ، وأين منطق البحث؟ وأين معرفة ما يقال هنا ولا يقال هناك؟

٤ - قال، كي يُضائل من قيمة رواية الديوان التي فضّلناها على الروايات الأخرى، (فكيف وديوان العباس الذي تولى جمعه وتحقيقه الدكتور الفاضل يحيى الجبوري لا أصل قديم له، فنشره الدكتور عن مخطوطة حديثة يتيمة ناقصة كثيرة الخطأ).

قلت: إن روايتي البيت أشهر من أن تحتاجا إلى أخذ وردّ، سواء وجد

للديوان أصل قديم أو لم يوجد، وكانت له مخطوطة حديثة أو لم تكن، وكانت للمخطوطة نظائر أو هي يتيمة، وناقصة أو تامة، وكثيرة الخطأ أو قليلته، وإنما يحتاج إلى هذا ونحوه **معيدُ تحقيق!!** وأين هذا مما نحن فيه من حذف (كان) وبقاء عملها؟! ومهما يَدُر الأمر فإن للبيت روايتين، ونحن نأخذ بإحداهما ونُعرض عن الأخرى. فلم الردح والشغب؟

٥ - لقد أخذنا برواية (أما كنت)، لأن كتب الصناعة تُرجع (أما أنت) إلى (أما كنت)، مما يدلّ على أنّ (أما كنت) هي الأصل. ثمّ لأنها رواية كتب اللغة والأدب كالجمهرة والاشتقاق وديوان الأدب والحيوان للجاحظ. إذ هي كتبٌ تورد من الشعر ما فيه سموٌّ أدبي، ولُصوقٌ بحُرّ كلام العرب، لا لما فيه من **طرائف** كتب الصناعة!! ومنها طُرفةُ حذفِ (كان) وإبقاء اسمها وخبرها!! فهذا ونحوه، **لا نلتفت إليه في كتابنا أصلاً**. فإذا ذكرناه فلنفضح مستواه، ونبيّن أنّ من الخير إسقاطه واطراحه!! وأما (الناقد!!) المحترف **إعادة التحقيق**، فتساءل - كأنّ ما يشغله يشغلنا -: (كيف بك إذا علمت أن هذا البيت الشاهد لم يرد في أصل الديوان، وهو بيت مفرد زاده ناشر الديوان برقم ٤٩ ص ١٠٦ عن بعض مصادر العربية واللغة والأدب). فانظر كيف ترك المسألة التي هي محور البحث، وانصرف إلى (لم يرد في أصل الديوان) و(بيت مفرد) و(زاده الناشر) و(مصادر العربية). **فأين هذا مما ابتغاه كتابُنا من تيسيرٍ على الناس، وتجنبٍ لما عفا عليه الزمن؟ وتقريب العربية إلى أبناء الأمة؟** لقد جمع الدكتور يحيى الجبوري شعر العباس، وحققه ووضعه بين أيدي الناس وسماه: (ديوان العباس بن مرداس)، ورضينا بما رضيه هذا الأستاذ الفاضل، فما لهذا (الناقد!!) يريد أن يُلزمنا

بما تُلزمه إياه حرفتُه؟؟ ثمّ إن كان يظنّ أننا يمكن أن نقدم رواية (أما أنت) على رواية (أما كنت) أو نساويها بها، أو نأخذ بها، فنقول لطلابّ العلم: أعملوا (كان) مذكورة ومحذوفة، فقد أخطأ خطأً بعيداً. ذاك أن لكتابنا غاية، تعلو علواً كبيراً على غاياته، فهو يبتغي الكسب من إعادة تحقيق كتاب، ونحن نبتغي تأليف كتاب لأبناء الأمة يقرب إليهم قواعد لغتهم، ويميط عنها لطائف!! كتب الصناعة، ولو كلفنا ذلك من العمر والعمل ما لا يقدر بثمن. فأين هذا من ذاك؟!

٦ - وقلنا عن الأخذ برواية (أما كنت ذا نفر) والإعراض عن رواية (أما أنت ذا نفر): (ومن هنا أن نبذنا المسألة كلها وأعرضنا عنها إعراضاً، ف (كنت) ماض ناقص، وتاء الضمير اسمه، و(ذا) خبره. وفكها الله!!). فقال (الناقد!!): (هو قول ظاهر السقوط، وأنى لك أن تنبذها وتعرض عنها وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك وهي مسألة من مسائل العربية)؟ قلت: ليت هذا (الناقد!!) الذي يتردى رداء الدفاع عن مسائل العربية، يُفهم قراء مقالته، ماذا يريد بعبارته التركية!! التي قال فيها: (وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك وهي مسألة من مسائل العربية)؟ ثم انظر إلى هذه المأساة الأخلاقية في آخر كلمته، إذ يقول: (أو ليس كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة **وإعراضه عنها - طعناً في جلة من علماء العربية** الذين رووا ما سمعوا من العرب، ومنهم الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه وأهل الكوفة؟!). قلت: دع عنك أنه يستعدي العامة على مؤلفٍ **(فكّر فأبدى رأياً)**، وانظر إلى (ناقد!!) يقيم ميزاناً، في كفة منه (**عدمُ الأخذ ببيت من الشعر**)، وفي الأخرى (**طعنٌ في جلة من علماء العربية**)!! وقل لي من بعد

ذلك ماذا يُرجى لطلاب هذا المعلّم، من صحة الأحكام غداً، حين يزِنون الأمور بميزان العقل؟ ثم ماذا يُرجى لهم، من الطموح إلى حرية التفكير وحرية التعبير؟

ملاحظة: ختم (الناقد!!) مقالته هذه، بهجائنا في سطرين، هما آية من آيات الفصاحة والبلاغة، يصعب أن يقع المرء على نظائر لهما في كتب الأدب وروائع الأدباء. وقد غلبني الإحساس الفني، فقلت أوردهما هاهنا، وإن كانا في شتمنا وهجائنا، فحرامٌ أن أحجب عن القارئ جمالهما أنانيةً وحباً للذات، فدونك ذلك. قال عني وهو يخاطب القارئ: (وقد علمتَ أنه غير مشتغل بمثل هذه الأشياء التي تمتلئ بها كتب الصناعة مما يعود على المشتغل بها بمعرفة أصول من أصول العربية التي عليها مبنى كلام العرب، ومن أصول النظر فيها).

هذا ما قال، فاحفظ ذلك واستمسك به، عملاً بنصيحة الجاحظ فإنه يقول: (وإذا مرّ بك الشعر الذي يصلح للمثل والحفظ، فلا تنس حظك من حفظه). وكلام هذا (الناقد الفذ!!) إلاّ يكن شعراً فإنه يدنو من الشعر، فلا تنس حظك من حفظه، فإنه فلتة!!

١٠ - حذف واو الفعل المثال في المضارع

جريت في غير هذا البحث، على أن أتجنب النقل الحرفي من نصوص (المناقشات) ما استطعت، لكنني هذه المرة لما رأيت (الناقد!!)، يتخطى مناقشاتي في الكتاب، فيقول عني للقارئ تعمية وتضليلاً: (**وقال ص ٨٨٨ فما بعدها**)، أدركت أنه يريد صرفَ القارئ عما قلته في مناقشتي للبحث، ابتداء من (**ص ٨٨٥**). ولذلك رأيت أن أنقل نقلاً حرفياً ما طَمَسه، وأراد

صرف القارئ عنه. فيكون ذلك فضيحة ناقد يخشى أن يطلع الناس على أقوال خصمه وحججه!! فدونك نصّ المناقشة (٢/٨٨٥ - ٨٩٢):

(أمهات كتب النحو والصرف وموسّعاتُهما بين يديك؛ لا تطّلعُ في كتاب منها، على قاعدة تصريف الفعل المثال الواويّ - ولا نحاشي منها كتاباً - إلا رأيته يقصر همه على أن "يصف" لك حروف هذا الفعل وحركاته، وأثر ذلك في حذف واوه وإثباتها.

فإذا تحدث مؤلفوها (يَعِد ويَصِل ويَرِد) مثلاً، قالوا: حُذفت الواو لوقوعها بين الياء وكسرة، والأصل (يوعد - يوصل - يورد...). قال سيبويه معللاً ذلك: (الكتاب - هارون ٤/٥٢): (كرهوا الواو بين ياء وكسرة). وقال ثعلب (مجالس ثعلب. ٣٦٠): (لم يجتمع الواو مع الكسرة والياء). وقال المبرد (المقتضب ١/٨٨): (اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل)، سقطت في المضارع. وذلك قولك: وعد - يعد، ووجد - يجد، ووسم - يسم).

وإذا تحدثوا عن (يوجَل ويوحَل ويوجَع) مثلاً، قالوا: لم تحذف الواو، لانفتاح عين المضارع. قال المبرد (المقتضب ١/٨٩): (فإن كان الفعل فعِل كان مضارعه صحيحاً (أي: لا تحذف واوه) إذا كان على يفعَل، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة).

ولولا خشية الإطالة والإملال، لأوردنا ما قالوه حين تُضمّ عين المضارع، في نحو: وضؤ - يوضؤ فهو وضيء (ذو حسن) ووضع - يوضع فهو وضيع (ذو نسب لئيم)، وحين تنكسر القاعدة، إذا كان الحرف حلقيّاً في نحو: (وهب - يهب، ووضع - يضع) فتحذف الواو مع أن المضارع مفتوح العين.

نعم، ولولا خشية الإطالة والإملال لأوردنا لك أيضاً من كل ذلك ما شذّ، وما كان له وجهان (انظر الصفحة/ ١٣٥ من الجزء الأول من شرح الشافية، حيث ترى ما يتمنى أن يقع عليه أعداء لغتنا، والمشنعون عليها من تفريع وتشعيب وأحكام وشذوذ...) وإن أول ما تعنيه أقوالهم هذه، أن يكون القارئ - حين يُقبل ليتعلم كيف يستعمل مضارعَ الفعل المثال - **قد كان عَلِم علماً قبلياً**، ما هو من الأفعال المضارعة مكسورُ العين، فَيحذف واوه، وما هو مفتوحها أو مضمونها فيُثبت تلك الواو!! فإذا علمت أن هذا في العربية **مستحيل**، لأن حركة عين الثلاثي فيها سماعية لا قياسية، فعند ذلك تتبين أن ما يُظنّ قاعدةً ليس بقاعدة!! وإنما هو حديثٌ **يصف**!! ما يراه الناظر، ولكنه لا يُقر قاعدة. وبتعبير آخر: لا يُعلم المرء كيف يَبني، وإنما **يصف**!! له بناءً قائماً، لا يمكن أن يشاد مثله، إلا بمعرفة عنصر (مجهول)، **تتعذر** معرفته!!

خذ مثلاً: "منع - نصر - جلس" فهذه الأفعال الماضية، وزنُها جميعاً "فَعَلَ"، ولا يعرف عربيٌّ أن مضارع الأوّل مفتوحُ العين: (يمنَع)، والثاني مضمومُها: (ينصُر)، والثالث مكسورُها: (يجلِس) إلا بالسماع. فإذا قال لك نحويّ: إن المضارع المثالُ تُحذف واوه، إذا كان مكسور العين، وكنت (تجهل) ما هو من تلك الأفعال مكسورها، فإنّ ما يقوله، لا يُرسي لك قاعدةَ استعمال هذا النموذج من الأفعال، وإنما **يصف** لك ما رآه لتتطلع وتتفرج... فأما أن يكون هذا علماً، فقد يكون، وأما أن يكون تعليماً فلا. وكيف يكون تعليماً قولُ المعلّم للطالب: استظهر من اللغة كل فعلٍ مثال، واعرف من ذلك ما عينُ مضارعه مكسورةٌ أو مضمومة أو مفتوحة، ثم تعال بعد ذلك

لنعلّمك؟!

ولعلّ من استكمال البحث أن نذكر أن معترضاً قد يعترض فيقول: إن هذه المعرفة القَبْلية - التي تُنكرها - لا بدّ منها في كل قاعدة. وهي من قبيل قول النحاة في بحث الفاعل مثلاً: (الفاعل اسم مرفوع). ولا بد لمن يريد أن يلمّ ببحث الفاعل من أن يكون عرف قبل ذلك - معرفة قبلية - أن الفاعل اسم مرفوع.

وفي الردّ على هذا ونحوه نقول: إنّ رفع الاسم باعتباره فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً إلخ...، ونصبه باعتباره مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو مفعولاً به أو تمييزاً إلخ...، وجرّه باعتباره مضافاً إليه أو نعتاً لمجرور إلخ... كل ذلك، مسائل عقلية، يحكمها الوعي ويبت بها الإدراك؛ وأما مسألة حذف الواو، من الفعل المضارع المثال لأنه مكسور العين، وإثباتها لأنه مفتوحها أو مضمومها، فمسألة يحكمُها الرجوع إلى المعاجم، كلّما أراد المرء معرفة صحّة استعماله فعلاً مثالاً؛ وإلاّ، فباستظهار كل فعلٍ مثال، ومعرفة حركة مضارعه، وحفظها عن ظهر قلب. فالفرق بين المسألتين إذاً شاسع: ففي هذه إعمالُ عقل، وفي الأخرى استظهار ذاكرة.

بعد كل هذا يحقّ لسائل أن يسأل: أليس لمضارع المثال قاعدةٌ تحكم استعماله؟ وفي الجواب نقول: إن القاعدة موجودة، حفظتها لنا الأمهات، ولكن سوء حظ طلاب العلم، شاء أن يكون مقرروها كوفيين!! والكوفيون عند من يتعبدون بأقوال البصريين (كخ!!)، ولذلك طُمست القاعدة، فكأنها لم تكن، وكأنها لم تُقل.

وإننا عارضوها عليك، فترى أنها حُوربت ظلماً، فلم يلتفت إلى ظلمها

أحد.

القاعدة كما صُغناها تقول: (تحذف الواو من مضارع الفعل المثال الواوي إذا كان متعدياً). وهذا يعني أن الواو لا تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا تثبت لانفتاح ما بعدها مرة، وانضمامه مرة، أو لأنه حرف حلقي مرة ثالثة... وإنما تحذف لأن الفعل متعدّ، ينصب مفعولاً به. وسترى بعدُ أنها قاعدة، تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فَلَقُ الصُّبح، ودونك البيان:

قال ابن الأنباري (شرح القصائد السبع الجاهليات/ ٢٨٧): (وقال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع (أي: المتعدي وغير المتعدي) فالواقع قولك: يزن الأموال، ويلد الأولاد، وغير الواقع: وجل - يوجل، ووحل - يوحل).

وإنك لترى في كلام الكسائي وضوحاً لا يلابسه غموض، وحسماً وصرماً، قاطعين باترين. ثم يأتي الفرّاء فيزيد القاعدة تثبيتاً وترسيخاً، ويعلن شمولها وإطلاقها بغير تحرز. قال ابن جني (المنصف ١/١٨٨): (وقال الفراء إن الواو حُذفت من يَعدُ ويزنُ لأنهما متعدّيان. قال: وكذلك كل متعدّ. قال: ألا ترى أنهم قالوا: وجل - يوجل ووحل - يوحل، فأثبتوا الواو لّما كان وجل ووحل غير متعدّيين).

والفراء بلغ من الاعتراف له بالإمامة أن قيل فيه: (لولا الفراء ما كان نحو)، ولكنه كوفي!! ونحو الكوفة كخّ!! فليُطرح قولُه وليُطمس، وليُسخر منه أيضاً إذا ذُكر!!

قال ابن جني وهو يورد سخرية المبرد من أقوال الفراء (المنصف ١/١٨٨): (وتعجب أبو العباس (يعني: المبرد) من هذا القول، **واستطرفه**

وقال: إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع. ألا ترى أنهم قد قالوا: وقع - يقع، ووضع في السير - يضع، ووقدت النار - تقد، ووبل المطر- يبل، ووأل مما كان يحذره (أي: نجا) يئل، ونحو ذلك، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعدّ. وأمّا يوجل ويوحل، فلم تثبت فيه الواو من قِبَل أنه غير متعدّ، إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذفُ).

ومع أن إجلالنا للمبرد لا حدود له، فقد دَفَعنا حُبُّ الاستيقان إلى النظر في (لسان العرب) لتكون النقطة فوق حرفها! ولّما عُدنا من الجولة، لم يكن ما في الجعبة مؤيِّداً للمبرد!! ودونك حصيلة ذلك، لتكون شاهداً في القضية وحَكَماً:

١ - وضع يضع:

وهو فعل يعرف حتى أقلّ الناس صلة باللغة أنه متعدّ. قال الشاعر (اللسان ٣٩٦/٨):

فضيح السيفَ، وارفع السوط حتى لا ترى فوق ظهرها أمويّا

وقال تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ (الرحمن ٥٥/١٠)، وما أكثر الشواهد!!

ولكنّ المبرد مع ذلك يقول إنه فعلٌ غير متعدّ!! ولما أن أراد أن يبرهن على صدق ما يقول، أورد من معاني هذه المادة - وقد بلغت نحو اثني عشر معنى - استعمالاً واحداً يتيماً، مقصوراً على حالة واحدة يتيمة، هي إسراع الناقة في سيرها. وذلك قوله: (وضع يضع في السير). وإنما أتى المبرد بالجارّ والمجرور: (في السير)، لأن الاستعمال الذي استظهر به، إنما هو استعمالٌ فرعي، لا يأتي في الكلام، إلا ومعه هذا الجارّ والمجرور حصراً.

ويؤيّد ما ذهبنا إليه، قولُ الفيروزآبادي وهو يترجم هذا الاستعمال فيقول: (ووَضَعَت الناقةُ: أسرعت في سيرها، **كأوضعت**). فقد نبّه بقوله: (كأوضعت) على أنّ (وضعت الناقة). وإن كان وارداً في اللغة، فإن الاستعمال قد جرى على (أوضعت). فـ (وضعت) إذاً مشبَّه، و(أوضعت) مشبهٌ به!! فتبيّن بذلك ما هو الأصل في الاستعمال، وما هو محمول على الأصل تشبيهاً له به. ويخلص المرء من هذا إلى أن المبرد لم يكن فيما قاله يبتغي تصحيح قاعدةٍ أخطأ فيها الفراء ومن قبله الكسائي، وإنما كان يبتغي العلوّ عليهما، وتسخيف رأيهما، بكل ما تصل إليه يده من سلاح!!

٢ - وقع يقع:

وهو فعل يأتي لازماً ومتعدّياً. ولا نظن لغويّاً يسلّم للمبرد أن هذا الفعل الذي استظهر به، هو فعل لازم. فكتب اللغة ومعاجمها موجودة بين أيدي الناس اليوم، لتُحِقّ الحق، وتضع الأمور في نصابها. ففي اللسان: (وقعته أقعه، إذا كان كويته تلك الكيّة) يعني: كويت أمَّ رأسه. (ووقع الحديدَ والمديةَ والسيفَ والنصلَ يقعها وقعاً: أحدّها وضربها).. (يقال: قع حديدك)... (ووقعت السكين: أحددتها).

(وحافرٌ وقيعٌ: وقعته الحجارةُ فغضّت منه. وحافر موقوع، مثل: وقيع. ومنه قول رؤبة: (بكل موقوع النسور أخلقا). وقدمٌ موقوعة...).

وبناءً على ما ذكرنا، يصحّ أن يقال: إنّ فعلاً تجتمع له كل هذه النصوص وهذه الشواهد، لتنصر تعديتَه وتعضدها، لا تنطبق عليه دعوى أنه فعلٌ غير متعدّ.

الحق إذاً، أن فعل (وقع يقع)، يأتي في الكلام لازماً مرة، ومتعدياً مرة

أخرى. هذا هو الحقّ، والحقّ أجلّ من الرجال!!

٣ - وقد يقد:

وهو الفعل الثالث الذي صرّح المبرد أنه فعل لازم. ولكنّ هذا الحكم أيضاً لا تؤيده لغة العرب. وإذا كان شاعرٌ كالأخطل يستعمله متعدّياً، فلا التفات إلى لغوي مهما يعل كعبه إن قال: إنه فعل غير متعدّ. قال الأخطل يمدح صاحب رسول الله جرير بن عبدالله البجليّ (ديوان الأخطل/ ٧٢٨):

إنّ جريراً شهابُ الحرب يُسْعِرُها إذا تـــواكَـلَها أصـــحابُه وَقَـــدَا

وفي متن اللغة ٥/٧٩٣: (وَقَدَت... النارُ: هاجت، ووَقَدَها: هاجَها ورفعها بالوقود).

ومن هذا ترى أن (وَقَدَ يَقِد) فعلٌ لا شكّ في تعديته. وحجّة المبرد لا تنصرها لغة العرب، ولو قال قائل: إنها حجة تنكرها لغة العرب، لما تجاوز الحقيقة، ولا عدا عليها.

٤ - وبل يبل:

وهو الفعل الرابع من خمسة الأفعال، التي زعم المبرد أنها غير متعدية، واستظهر بها ليفسد مذهب الفراء. ومن يتتبّع مادّة (وبل) في مظانها، لا يجد ما يؤيّد زعم المبرد، بل يجد ما يبطله. ودونك شيئاً من ذلك:

ففي اللسان ١١/٧٢٠: (ووبلت السماءُ الأرض وبلاً... وأرض موبولة).

وفي القاموس/ ١٣٧٨: (وبل الصيدَ: طرده شديداً)... و(وبله بالعصا: ضربه).

وفي اللسان ١١/٧٢١: (ووبله بالعصا والسوط أيضاً ضربه، وقيل تابَعَ عليه الضربَ... ووبَلتُ الفرسَ بالسوط). وفي النهاية لابن الأثير ١/١٦:

(وفي حديث الاستسقاء: فألّف الله بين السحاب فأُبلنا، أي: مُطرنا وابلاً، وهو المطر الكثير القطر. والهمزة فيه بدل الواو مثل أكّد ووكّد. وقد جاء في بعض الروايات: (فألّف الله بين السحاب فَوَبَلَتنا)، جاء به على الأصل).

قلت: بعد هذا كله، يحقّ للمرء أن يسأل: أين ما زعمه المبرد من أن فعل (وبل يبل) لازم، ولا يكون متعدّياً؟!

٥ - وأل يئل:

وهذا آخر الأفعال الخمسة التي استظهر بها المبرد. وهو - من بينها - الفعل الوحيد غير المتعدّي.

وإن صاحب قضية - كما يقول القضاة والمحامون اليوم - يقدّم بين يدي دعواه خمس حجج، واحدة منها له، وأربع عليه، لمدّعٍ محكومٌ عليه بالخسران، فإن قيل: إن المدعي هو المبرد!! قلنا: والمدّعى عليه هو الفرّاء!!

والحقّ لا يُعرف بالرجال - كما قال عليّ - فاعرف الحقّ تعرف أهله!!) اهـ.

هذا ما قلناه، وقد طمسه (الناقد!!) الأمين، وأما هجاؤه لنا، وذمّه لكتابنا، فدونك:

١ - كتب مقدمة!! للمسألة (ص/٣٠٥ - ٣٠٦) بلغت عشرين سطراً، **ليس منها كلمة إلا وهي مأخوذة حرفياً من كلامنا**. فضلاً على أنه أعاد خلال كلمته كثيراً من تفاصيل ذلك، وهذا باب طريف من أبواب كتابة البلغاء!!

٢ - عزا أقوال الكسائي والفراء إلينا، وحاسبنا عليها، فذمّنا وهجانا بالنيابة عنهما كأننا هما!

٣ - عاب علينا أننا نطمئنّ إلى ما يلوح لنا سواء أتقَدَّمنا إليه أحد أم اخترعناه. ونقول: إن من فضل الله علينا، أن هدانا إلى اتباع قول الكسائي والفرّاء. ونسأله تعالى أن يُكرمنا باختراع مثله، اللهم آمين، وما ذاك عليك بعزيز.

٤ - بعد هذا تصدى للقاعدة نفسها فقال: (وهذه القاعدة... غير صحيحة، وتسقط بأدنى نظر، وبطلانها ظاهر ظهور الشمس). قلت: إنّ من مضحكات الدنيا أن يعجز المبرّد عن إسقاطها، ثم يسقطها هذا (الناقد!!) **بأدنى نظر**. ولعمري، إن من يقول هذا لا بدّ أن يكون المبرّد عنده سخيفاً بليداً تافهاً. فلنر كيف أسقط (الناقد!!) هذه القاعدة **بأدنى نظر!!**

لقد سلك إلى ما يحلم به طريقين مغلقين. الأول طريقه التقليدي، طريقُ إعادة ما قاله القدماء، وترديد (قال فلان وقال فلان). وليس هذا هنا بالحجة، **لأن الذي (قالوه) هو نفسه موضوع الخلاف. ومن الغفلة أو التغافل، جعلُ موضوع الخلاف حجة!!** فتأمّل، فإنّ المسألة تستحقّ التأمل!!

والطريق الثاني مغلق أيضاً، وذلك أنه قال: (ولو نظر صاحب الكفاف في المعجم نظرة سريعة، لوقف على أفعال لازمة كثيرة من هذا الباب محذوفة الفاء "الواو" في المضارع). ثم ذكر عدداً من الأفعال وجدها في المعاجم، وزعم أنها لا تنصب مفعولاً به، ومع ذلك حذفت واواتها. قلت: إن رؤية كلمةٍ في معجم، لا تدخل في حيّز (**أدنى نظر**)، إذ النظر هنا نظر عقلي، لا نظر بصري أداته العين. هذه واحدة. وأما الثانية، فأننا تعقبنا الأفعال التي ذكرها، فلم نجدها كما قال!! بل وجدنا منها اللازم والمتعدي. فإن كان ذلك عن عمد كان غشاً، أو عن جهل فـ ﴿من يضلل الله فما له من هاد﴾. فلقد

زعم هذا (الناقد!!) المؤتمن، أن الأفعال الآتية لازمة، وهي متعدية، فإليكها ومعانيها ومراجعها:

(وكل - وكل إليه الأمرَ - القاموس /١٣٨١) + (وغر - وغرته الشمسُ (اشتد وقعها عليه) - متن اللغة ٧٨٥/٥) + (وصد - وصد النسّاج بعض الخيط في بعض - اللسان ٤٦٠/٣) + (وزف - وزفه: استعجله - اللسان ٣٥٦/٩) + (ورى - وراه أصاب رئته - القاموس /١٧٢٩) + (ورك - ورك فلاناً: ضربه في وركه - القاموس/١٢٣٥) + (ودق - ودق له شيئاً: بذله له - متن اللغة ٧٢٩/٥) + (ودف - ودف له العطاء: أقلّه - القاموس/ ١١١١) + (وبر - وبر النخلَ: أبره - متن اللغة ٦٩٦/٥) + (وجب - وجبه عن كذا: ردّه - اللسان ٧٩٦/١) + (وحى - وحى الكلام إليه: كلمه بكلام يخفيه عن غيره - متن اللغة ٧٢١/٥) + (ودس - أرض مودوسة (متعدّ بدليل استعمال اسم المفعول) - القاموس/ ٧٤٧) + (وقش - وقش منه وقشاً: أصاب منه عطاء - اللسان ٣٧٣/٦) (والوقش هنا: اسم ذات، لا مصدر وقد أدرجه (الناقد!!) في الأفعال اللازمة، ظانّاً أنه مصدر).

وبعد، ففي إسقاط واو مضارع الفعل المثال قاعدة بصرية وأخرى كوفية. فأما البصرية فتقول: (المضارع المثال تسقط واوه **بشرط متعذر تحقيقه**، هو معرفة حركة عين المضارع) وإنما قلنا: (متعذّر تحقيقه) لأن حركة عين الثلاثي سماعية، لا قاعدة لها.

وأما الكوفية فتقول: (المضارع المثال تسقط واوه إذا كان متعدّياً) وقد شذّ عن القاعدة بعض أفعال. فأين ما زعمه (الناقد!!) من إسقاط قاعدة الكوفة **بأدنى نظر؟!** الذي يبدو أنّ قاعدته البصرية هي الساقطة بأدنى نظر!!!

١١ - المستثنى بإلاّ

ذكرنا في (الكفاف ٢٢/١) أنّ كتب الصناعة، لطول ما أعملت الفكر في الاستثناء، قد جعلت الإحاطة به، واستيعاب أحكامه، واستظهار مصطلحاته، أقربَ إلى المستحيل! فهو عندهم صنوف: **متصل ومنقطع، ومفرّغ - أو ناقص - وتام ومثبت ومنفي. ثم إنّ النفي يُحمل عليه النهي والاستفهام الإنكاري. ثم من المستثنيات ما يُنصب وما يتبع على البدلية. ثم هناك تقدم المستثنى على المستثنى منه. ثم هناك أدوات الاستثناء التسع. ثم قبل جميع ذلك ما هو العامل الذي ينصب المستثنى؟ أهو العامل قبله من فعل وشبهه؟ أم هو الأداة نفسها؟ أم هو العامل قبلها بمعونتها؟ ثم إنّ نصب المستثنى صنوف أربعة: واجب النصب، وجائز، وراجح، وجائز مرجوح، فهذه اثنتان وعشرون مسألة**، لكلٍ منها تفاصيل وأحوال، لا بدّ من الخوض فيها حتى يعرف طالب العلم ما هو الاستثناء. وبعون من الله - لا بقوة منا - أعدنا صوغ بحث المستثنى فجعلناه في كلمات معدودات، فقلنا: المستثنى بإلاّ: اسمٌ يُذكر بعد (إلا)، مخالفاً ما قبلها، نحو: (جاء الطلابُ إلا خالداً). **وهو منصوبٌ، قولاً واحداً**. غير أنه إذا سبقه نفي أو شبه النفي (النهي والاستفهام)، جاز مع النصب، إتباعه على البدلية مما قبله نحو:

(ما جاء الطلابُ إلا **خالداً** + **خالدٌ**: (بدل من الطلاب)

(ما مررت بالطلابِ إلا **خالداً** + **خالدٍ**: (بدل من الطلاب)

بعد أن عرضنا ما قلناه، دونك الآن ما ذمّنا به (الناقد!!):

١ - استعظم استعظام من جاءته سكرة الموت، وهو في غفلة منها، أن

نقول إننا **صغنا** قواعد المستثنى بإلا **صوغاً جديداً لا عهد** لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به. ومع أنّ قولنا هذا هو عين الحقيقة، فإننا لم نقصد به زهواً ولا عُجباً. وإنما أردنا **بالجديد**: المستحدث، لا ما يفهمه الأطفال يوم العيد من بنطال جديد، وحذاء جديد، كما أراد (الناقد!!) أن يفهم، وأما تعبير "لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به" فأين موضع الزهو فيه؟ يقال: (عهدي بفلان وهو شاب) و(متى عهدك بفلان) و(عهدي بفلان قديم) إلخ... فمن أين أتى (الناقد!!) بمعنى الزهو فألبسه العهد؟؟ أمن زنابيل العلم المكدسة في كسر بيته؟؟ ثم ها نحن أولاء نعلن هاهنا مرةً أخرى، أن كتب الصناعة... لا عهد لها **بهذا الصوغ** الجديد. وإنها لحقيقةٌ، لولاها لم ننفق من الجهد والوقت ما أنفقنا. فليذكر هذا (الناقد!!) من سبقنا إلى ذلك؛ وأما الافتراء و... فليسا بشيء!! ولقد جعل من هاتين الكلمتين: (جديد - لا عهد لها)، ما يجعل صاحبُ (صندوق الدنيا) من أبي حشيشة، ليغري أطفال الحارة!! فكررهما في ظلمات مقالته مرات بعد مرات!! كأنهما هما الموضوع المعالج. ثم هب المؤلفَ كان صاحب ازدهاء!! فما علاقة زهوه بنقد كتابه؟!

٢ - عاب علينا أننا أدرجنا بحث "المستثنى" في حرف الميم، ولم ندرجه في حرف الألف!! وإنما يعيب ذلك من عجز أن يفهم أنّ ترتيب المستثنى في حرف الهمزة تضليل لا مسوغ له - إن كان للتضليل مسوغ - وأننا نريد أن يضع طلاب المعرفة أيديهم على المسألة فوراً، لا أن ينظروا في الألف فيروا "الاستثناء" وإلى جانبه إشارة إلى "المستثنى" ترشدهم إلى أن البحث في الميم، وأننا نريد بما فعلنا أن نقول إلماحاً: إنّ المستثنى بإلا هو كل شيء في

هذا الباب، فاستغنُوا به عما وراءه فإنه الكفاف. وأنّ فتح باب الاستثناء يقتضي البحثَ في **اثنتين وعشرين مسألة** - ذكرناها آنفاً - لا يجدي البحث فيها فتيلاً، ويقتضي المرء قراءة نحوٍ من خمسين صفحة في كتاب (النحو الوافي) على سبيل المثال.

هذا ما ابتغيناه، وقد عجز (الناقد!!) أن يهتدي إليه!! ومن هنا أيضاً أن قال عائباً: (لم يذكر صاحب الكفاف تعريفاً **للاستثناء وأركانه وأنواعه**)!! فبمَ يوصف من هذا تركيبه العقلي؟! وهذا فهمه؟! وهذا إدراكه لما يقرأ وما وراء ما يقرأ؟!

٣ - قلنا عن المستثنى بإلا: (هو اسم يُذكر بعد إلا مخالفاً ما قبلها...) فرمى قولنا هذا بالنقص، فقال: (وتمام الكلام وصحته أن يقول: مخالفاً ما قبلها "**في الحكم**"). قلت: إن الغفلة الفكرية عند هذا (الناقد!!) تصوِّر له أنه وحده الذي يقرأ، وأن ما يعرفه ويقع عليه، لا يعرفه ولا يقع عليه إلا هو!! فليعلم إذاً أن ما قرأه قد أهملناه عمداً، لأنّ (**الحكم**) ذو مقاصد مختلفة، فالذي قبل "إلا" في نحو (جاء المسافرون إلا خالداً) مثلاً، هو المستثنى منه أي: "المسافرون" **وحكمه** الرفع لأنه فاعل، فهل يخالفه إلى الجر؟! فإن قيل بل يخالفه إلى النصب، قلنا فما المخرج في نحو: (رأيت المسافرين إلا خالداً)؟! هل يقال: (رأيت المسافرين إلا خالدٌ أو خالدٍ)؟!! فإن قال (الناقد!!) بل **الحكم** هنا هو "مجيء" المسافرين، قلنا: إنّ المجيء ليس قبل "إلا" بل هو قبل المستثنى منه (أي: قبلَ ما قبلَ إلا!!!). وإغفال هذا أعظم من إغفال عبارةٍ مُبهمَة!!

٤ - كنا قلنا **في مقدمة** (**الكفاف** ١/٢٤). نعم، في مقدمة الكفاف، لا

في بحث المستثنى بإلا/ فالذي في المقدمة محسوب على الأستاذ سعيد الأفغاني -رحمه الله - ونحن معه فيما قال، وقد بنينا البحث على قوله، ولكنه هو صاحبه - والذي قاله (الناقد!!) هنا، ظاهره الهجوم علينا، وباطنه الهجوم على الأستاذ الأفغاني رحمه الله. فانتبه!! ونعود. قلنا في مقدمة الكفاف: (وتُطِلُّنا سنة ١٩٥٦م، فنطّلع على كتاب كان ألفه أستاذنا سعيد الأفغاني، رحمة الله عليه، يقول فيه عن "الاستثناء المفرَّغ": (وأما التفريغ فأنّ العامل قبل الأداة تفرّغ للعمل فيما بعدها). وعلى هذا فليس الكلام استثناءً وإنما هو حَصر فقط). واستأنفنا فقلنا عنه رحمه الله: (قال ذلك وما درى ما سيكون لملاحظته هذه من أثر في توجيه بحثنا بعد نحو من أربعين سنة). ولما رآنا هذا (الناقد!!)، نعترف لذلك العالم الجهبذ بالفضل، وندعو له بالرحمة، جنّ جنونه، لما يكنّ له من البغضاء (بالوكالة!!)، وحين رآنا نبني البحث على ما قاله أستاذنا، من أنّ "الاستثناء المفرّغ ليس استثناء" جعل همه أن يحمل على الفكرة بأعنف العنف.

والقضية، أنّ كتب الصناعة اصطلحت على أن تسمّي نحو "ما جاء إلا خالد" استثناءً مفرَّغاً، ولكن من أين له الاستثناءُ؟ وكيف يكون استثناءً وليس له أحكامه، ولا له مستثنى منه، ولا له أداة استثناء، ولا له مستثنىً يُنصب أو يتبع على البدلية؟! فالأستاذ الأفغاني - ونحن من بعده - حين نفى أن يكون الاستثناء المفرغ استثناء، إنما أراد أنه **ليس فيه ما يُنصَب على الاستثناء، لا أنّ مصطلح: "الاستثناء المفرّغ" لا وجود له في كتب الصناعة!!** هذا بديهيّ، وإلا لقاله، فإنه رحمهالله لا يشكو العِيّ، ولا رماه بالعِيّ أحد، بل العكس هو الصحيح!! ولقد سوّد (الناقد!!) صفحات في "مصطلح"

الاستثناء المفرَّغ، ونَقَلَ كلاماً كثيراً على عادته في قال فلان وقال علان، ولكنه لم يذكر كلمة واحدة عن أن فيه نصباً على الاستثناء، ولا كان يجرؤ أن يذكرها!! وكل ما نقله من كلام سيبويه وغيره من الأئمة، إنما هو **شرح وتفسير لمعنى هذا المصطلح**، وأما النصب فلا نصب. فتأمل هذا النموذج من النقد!!

وهكذا لم يبق لهذا (الناقد!!) إلا أن يشتمنا ويهجونا، وقد فعل. وسنورد شيئاً من ذلك، فترى أنه يتعلق بحبال الهواء كي يصعد!! ويستمسك ببعض اللجة كي يطفو!! فقد قال الأستاذ الأفغاني عن الكلام حين يكون مبنياً على التفريغ: (وعلى هذا، فليس الكلام استثناءً وإنما هو حَصر فقط)، وقلنا بعده: حصر أو قصر، ليشمل ذلك مصطلحَي النحاة والبلاغيين. فلم يبق لهذا (الناقد!!) همٌّ إلا الحملة على من يقول بذلك. وإنما الذي قال به، هو الأستاذُ الأفغاني ونحن من بعده!! فانظر إلى الذمّ والقدح عن (طريق التسلسل)!! وقد بدأ فقال: (وقول صاحب الكفاف "ليست تراكيب استثناء... وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة - تراكيب قصر أو حصر..." فيه ما فيه، وما أدرى كيف قاله). قلت: هذا ليس كلامَنا ابتداءً، وإننا لنؤمن به، بل لا نؤمن بسواه، وإنما هو كلام الأستاذ الأفغاني، و(الناقد!!) يريد أن يحمل عليه عن طريقنا.

ثم انطلق يعيد ما قاله البلاغيون عن القصر فقال: انظر كذا وانظر كذا حتى ذكر عشرة مراجع بأرقام أجزائها وأرقام صفحات البحث فيها، وهكذا تراه بسبب تنظيمه العقليّ!! قد نقل المسألة من بحث الاستثناء إلى كتب البلاغة وإلى ما قاله البلاغيون في القصر حقبة بعد حقبة، وكأن

آراءهم فيه ذات علاقة ببحث المستثنى بإلا!!

إن هاهنا مسألة لا بدّ من أن ننبه عليها، وهي: أنّ هذا (الناقد!!) ما تناول مسألة من المسائل التي جعلها موضوعاً لنقده، إلا انحرف عن خطّها وجعل كلامه في أمر فرعي لا يقدّم في حقيقة المسألة ولا يؤخّر!! ففي (لعل) جعل البحث في أنها حرف جرّ. وفي (لّما) جعل البحث في أنها حرف استثناء. وفي المستثنى بإلا، الذي نحن بصدده، جعل البحث في الاستثناء المفرّغ. وفي الفاعل، جعل البحث في تنبيه ذكرنا فيه أن مدرسة الكوفة تجيز إعراب الفاعل فاعلاً، وإن تقدم على فعله إلخ... ولعمري، إنها لآفةٌ تستحقّ الدراسة!!.

٥ - قلنا في (الكفاف ١/٣٠٠) تحت عنوان **تنبيه ذو خطَر**:

(إذا كان الكلام قبل (إلا) غير تام، وكان معتمداً على نفي أو شبهه، فهو حَصرٌ أو قَصر، لا استثناء. فالتراكيب التالية: (ما جاء إلاخالدٌ، وما رأيت إلا خالداً، وما مررت إلا بخالدٍ) ليست تراكيب استثناء، ٠وإن كانت كتب الصناعة، تجعلها من تراكيب الاستثناء وتخلطها بها. وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة - تراكيبُ (قصر أو حصر). ومنها قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسول﴾ أي: (محمد ﷺ رسول، مقصور على الرسالة)، لا أنّ كلمة (رسول) مستثناة من (محمد)!! يدلّك على صحة ما نقول، أنّ (خالد) في التركيب الأول فاعل، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور بالباء، ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء). ورأى قولَنا هذا، فطفق يشغب:

أولاً قال عني: (كذا قال!! ولست أدري كيف قاله!!). قلت: هذا نموذج من النقد جديد طريف، أن يكون النقد كناية ونفياً واستفهاماً فقط: كذا

وليس وكيف!!

ثانياً قال: (وما من قائل خطر أو يخطر بباله ما أراده الأستاذ: كلمة رسول مستثناة!! وكلّ الناس يقولون إن كلمة رسول خبر لمحمد، ويذكرون هذه الآية فيما يذكرونه من شواهد على وجوب تأخير الخبر). قلت: أول ما في هذا الكلام عاميته: (وكلّ الناس يقولون...)، وثانيه: تجافيه عما توجبه الأمانة العلمية، فقد زعم غيرَ صادق أننا أردنا: **أن كلمة رسول مستثناة!!**، على حين نصصنا حرفياً على العكس فقلنا: (**لا أنّ كلمة "رسول" مستثناة...**) ومثل هذا كثير في كلامه، لا يكلفه من العناء إلا أن يحذف حرف النفي (لا)، فيقول: (أنّ كلمة...)، عوضاً عن (لا أن كلمةَ...). وثالثه: أنه بنى على هذا المفضوح من عدم أمانته، بناءً آخر تخيّله فقال: (وقول الأستاذ "مستثناة من محمد" خطأ محض!! فكيف يستثنى رسول وهو اسم صفة من محمد وهو اسم ذات؟! ولو استثني منه - ولا يصح في عقل - لم يتم الكلام). قلت: مَن لنا بورقٍ وحبرٍ يصيحان بوجه هذا (الناقد!!): إنّ قولك هذا لبهتان، فصاحب (الكفاف) لم يقل هذا، وها هو ذا الكفاف، فأرنا أين قيل هذا؟!

٦ - ذكرنا في مقدمة (الكفاف ٢٤/١)، لا في الكفاف نفسه، (أننا يوم كنا نعلّم قبل نحو خمسين سنة، كنا نقول للطلاب: تغافلوا في نحو: (ما جاء إلا زهير) عن النفي و(إلا)، ثمّ أعربوا تصيبوا). وهي لعمري قاعدة صحيحة صادقة، لا تُعاب ما دامت لغة القرآن. لكن هذا (الناقد!!)، نظر إليها فلما رأى صحتها وبساطتها وسلامتها، طفق يشغب، فمرة يقول: (وهذا الكلام الغريب العجيب الذي قاله صاحب الكفاف في هذا الباب -

وقد عرفت حاله وما فيه - كان من أوائل ما فتح عليه...)، ومرة أخرى يقول: (كأنّ الأستاذ لم يقرأ حين كان يدرّس الطلاب شيئاً من كلام النحاة في باب الاستثناء من كتبهم، وقد نقلنا لك كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي في أن ما بعد إلا في الاستثناء المفرّغ بمنزلته قبل أن تلحق إلا... فتهدى بفطرته وعلمه إلى قاعدة محكمة ألقاها على الطلاب: تغافلوا...إلخ! ويمضي نصف قرن على ما قال **ولم يزد فيه ما ينبُه على** أنّ ذلك مما قرره إمام النحاة وغيره!!). قلت: إنّ من الطبيعيّ أن يعجز هذا (الناقد!!) أن يعيب قاعدتنا هذه **وفيها ما فيها من الصدق والبساطة عند التطبيق**، وألا يبقى في جعبته إلا أن يقول: إن إمام النحاة كان قرر مضمونها!!

٧ - نبهنا القارئ فقلنا: (**ملاحظة**: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، فيسمُّون ذلك (الاستثناء المنقطع) نحو: (وَصَلَ المسافرُ إلا أمتعتَه). فقال مشاغباً: يَرِد عليه أن صاحبه لم يرد له كلام فيما كان من "جنس ما قبله" فيذكر هنا "ما لا صلة له بجنس ما قبله. وأنه ذكر "الاستثناء المنقطع" ولم يتقدّم له لفظ فيه استثناء "غير منقطع". قلت: أَذِكْرُ ذلك ضربة لازب؟! فإن قال: نعم، قلنا هذا يكون ضربة لازب، إذا كان المعلّم هو هذا (الناقد!!)، يعلّم الطلاب **بحث الاستثناء** في خمسين صفحة، فيها ظلماتُ اثنتين وعشرين مسألة، كما قررتها كتب الصناعة حرفاً حرفاً!! وأما إذا عُلموا أن **المستثنى منصوب قولاً واحداً** كما قلنا!! فإنهم في غنىً عن عمى تعابير كُتبِ الصناعة وشروطها!! أَوَلا يغني عن "جنس (ومنس!!) ما قبله" هذا الوضوح والجلاء في مثالنا: (وَصَلَ المسافرُ إلا **أمتعتَه**)"؟ لقد رأيتُ الإمام

أبا الفضل الميداني صاحب مجمع الأمثال (ت/٥١٨)، قد بلغ من اللطف والأنس وخفة الظلّ، أن استغنى عن جنس هذا (الناقد!!) وعن استثنائه المنقطع، بكلمتين اثنتين، فلم يعب ذلك عليه معاصروه ولا من بعدهم. وذلك أنه في تحليل المثل العربي القديم: (أودى العَيرُ إلا فَعِلاً!!)، قال: (ونصب "فَعِلاً" على الاستثناء **من غير الجنس**) مجمع الأمثال ٢/٣٦٤. ومن معجن الشغب نفسه أنه عاب قولنا: (إذا كان الكلام قبل "إلا" غير تام...)، فقال: لم يتقدّم لصاحبه ذكر معنى التمام، ولا الكلام التام في هذا الباب فيذكر بعد ذلك "غير تام". قلت: ما من عبث أنّ سبّ الناس النحو وسخروا من النحويين وقصّوا مضحكات أخبارهم. ولا عن عبث أن استطاع التخطيط الاستعماريّ الخبيث، الاستفادة من لزوجة ما في هذا المعجن، وتجشؤ عاجنيه وخابزيه!!

٨ - جرينا في خاتمة كل مناقشة على أن نذكر، أسماء المراجع والمصادر وأرقام الصفحات، التي **استفدنا منها**، لنيسِّر على الباحث الراغب في التعمق، سبُلَ الرجوع إلى ما يريد من ذلك. ولما كان أُكال مصطلح "الاستثناء المفرّغ"، ما يزال يعمل عمله في عقل هذا (الناقد!!)، فإنه عاد إليه مرة أخرى فعاب علينا أننا لم نذكر من المراجع كذا وكذا، قال: (ليس فيما ذكره كتاب سيبويه، ولا شروحه، ولا المقتضب، ولا الأصول، ولا كتب أبي عليّ، ولا كتب ابن جني، ولا الجمل، ولا شروحه، ولا ارتشاف الضرب، ولا همع الهوامع، وغير ذلك من أصول علم اللغة التي لم ينظر فيها الأستاذ). قلت هاهنا مسائل: الأولى أن إلزامنا الرجوعَ إلى هذا المرجع أو ذاك، دون ذلك وذيّاك، **بدعة** في النقد مضحكة، لم يقلها عاقل قطّ. ولو حُكِّمت لكان

الغلاييني أوّل معيب، ولكان عباس حسن معرقاً في العيب!! والثانية: أن المتنفجين المتسلّقين، يجرون على الاستكثار من ذكر المراجع، إذ ليس لهم ما يعتدون به، إلا أن يجتروا رجيع من تقدّم، ثم يقولوا: (قرأنا كذا) و(قال فلان كذا)!! وحاش لله أن نتابعهم، فالبَكَم خير من هذا المصير!! والثالثة: أننا قد نقرأ عشرين كتاباً ولا نذكر منها في مراجعنا كتاباً واحداً، ذاك أننا لا نذكر من الكتب إلا ما نقلنا منه، أو استفدنا، أو استأنسنا، أو رجّحنا، أو خالفنا أو عارضنا إلخ... وبكلمة واحدة، لا نذكر مما نقرأ إلا ما كان **له أثر مباشر في تأليف البحث**. وأما الاستكثار من ذكر المراجع والمصادر والرجال للاستقواء بها وبهم، فإنما يلجأ إليه النَقَلة والعجزة، ونسأل الله الذي يُعزّ ويُذلّ، أن يرفع قدرنا عن حضيضهم.

٩ - أخيراً، وازن (الناقد!!)، بين بحث المستثنى بإلا في (الكفاف)، وبين ما جاء في كتاب (قواعد اللغة العربية) الذي ألفه الشيخ مصطفى طموم وصحبه، ثم قضى بأن البحث عند طموم (أحكم صوغاً، وأدقّ عبارة، وأوجز لفظاً) وحُكمه هذا **اختبارٌ معلن، لعقله وفهمه وذوقه**، ولذلك آمل أن ينظر القارئ في بحث المستثنى في (الكفاف) وفي كتاب طموم، ويوازن بينهما، ثم يحكم. على أننا بيّنا ما هو الاستثناء المنقطع، ولم يعرّج عليه طموم، وذكرنا قاعدة تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأهملها طموم على أهميتها في الاستعمال. وبلغت كلمات البحث عندنا نحواً من مئة، وعند طموم نحواً من مئة وخمسين. فأيهما اللفظ الأوجز، والصوغ الأحكم، والعبارة الدُّقَّى؟!

هذا على أنّ لنا على بحث طموم ملاحظات، دونك منها اثنتين فقط لضيق المجال: أولاً أن (مخالفة الحكم لما قبل إلا) غير معيَّنة عنده، فهي

تنطبق على حكم الرفع والنصب والجرّ، وعلى العامل في المستثنى. وهذا خلل في التعريف ينكره علم التربية. ثانياً أن الأمثلة في كتب التعليم، إنما يؤتى بها لإيضاح ما قد يكون غامضاً من القاعدة. ومثالُ طموم: (**لكل داء دواء إلا الموت**)، بطبيعة تركيبه، غير محقق للغاية المبتغاة منه. وبيان ذلك (الداء هو المرض)، والموت ليس (داءً - مرضاً) فيستثنى من (الأدواء - الأمراض) الأخرى، ولا يعبَّر عن الموت بأنه (داء - مرض) إلا على المجاز، والمجاز لا يؤتى به في التعليم - عموماً - وسيلة إيضاح لتبيان غامضةٍ، وشرحِ قاعدة!! والمؤلف حين استهوته الحكمة في المثال،كان كمن نسي الطالبَ وكلّم نفسه. ولو قال: (سافر الناس إلا خالداً) لفهم الطالب من أقرب سبيل أن خالداً خالف الناس في السفر. على أن المجال لو اتسع، وشئنا أن نقف عند كل عبارة من بحث الأستاذ طموم فنبين ما عليها لفعلنا، ولكننا آثرنا - مضطرين - أن نجتزئ بما يبيّن صدق النظر وخداعه، لعل ... يعلمون ما يقولون.

الخاتمة

وبعد، فلقد خاض (الناقد!!) - كما رأيت - في إحدى عشرة مسألة، لم يترفع خلالها عن صنف من صنوف الهجاء والذمّ والقدح، كأنّ له ثأراً عند الكتاب ومؤلِّفه، فالمؤلف جاهل لا يعرف شيئاً، وكتابه مجموعة مخارق وخبائث. ونظرت أريد الدفاع عن نفسي وكتابي، فرأيت ردّ الشتم بالشتم، والذمّ بالذمّ، سُبَّةَ تُزري بالعلم وأهله. فطفقت أنظر في طريقة، أدفع بها ظلام حقد هذا (الناقد!!)، ولا أنحدر إلى ما انحدر إليه. فلم أرَ خيراً من أن يذّم نفسه بنفسه، وأن يفضح تعالمه بجهله أنه جاهل!! فدونك علمَه

وفهمَه وذوقَه من خلال خمس وعشرين كلمة من كلماته، تقوّمه وتثمنه في سوق العربية!! ستٌّ منها في بدء مقالة له، وتسع عشرة في ختامها. وبيان ذلك:

أنّ زميلاً له كان أعرب كلمةَ (كُلّ)، فافترسه بمقالة، بلغت ستّ صفحات!! نشرها في مجلة "بناة الأجيال" الدمشقية (العدد ٣٣ لعام ٢٠٠٠)، ومع أننا لا نحامي عن أشلاء زميله، فإننا ننتصر لمكارم الأخلاق، فنزعم أنّ للزمالة والصداقة حرمة، كما أنّ للعلم حرمة!! وقد بدأ المقالة بفضيحة علمية، وختمها بفضيحة علمية. أمّا فضيحة البدء فأنه اقتبس من كلام العرب، مثلاً مشهوراً هو قولهم: (ما هكذا تورد يا سعد الإبل) فجعله عنواناً لمقالته، وهو لا يعرف أين يستعمل!! وقد كان قاله مالك بن زيد مناة بن تميم، إذ تزوّج وبنى بامرأته، فأورد الإبل أخوه سعد، فلم يُحسن القيام عليها والرفق بها، بل اشتمل بكسائه ونام والإبل في الورد... وقد بيّن الأئمة معنى هذا المثل، وموضع التمثل به، قال الزمخشري في شرح المثل: (يُضرب فيمن يريد إدراك الحاجة بغير مشقة) المستقصى ١/ ٤٣٠، ورأى أبو هلال العسكري أنّ من الناس من يتمثلون به في غير موضعه، فنبّه على الصحيح في التمثل به فقال: (أي ما هكذا يكون القيام في الأمور). ورأى عليّ كرم الله وجهه، تقصير القاضي شريح في استقصاء النظر في أمر قوم اتُّهموا بالقتل، بهذا المثل. فعلق أبو هلال على هذا شارحاً استعمال عليّ للمثل فقال: (أراد قصّر ولم يستقص، كتقصير صاحب الإبل في تركها واشتماله ونومه). جمهرة الأمثال ١/ ٩٣. وأما البكريّ في فصل المقال/ ٣٤٧، فأورده في باب عنوانه: (باب إدراك الحاجة بلا تعبٍ ولا

مشقة)، ومنهم الميداني الذي قال مصححاً موضحاً مجمع الأمثال ٢/٣٦٤: (قالوا: يضرب لمن أدرك المراد بلا تعب، والصواب أن يقال: يضرب لمن قصّر في الأمر) اهـ.

ويتبين مما تقدّم أنّ (الناقد!!)، لم يستعمل المثل فيما وضع له (وهو التقصير في الأمر)، بل استعمله لمن يخطئ عن جهل كما أخطأ زميله. ومع أنّ هذه كيّةُ جهلٍ تسم جبهته، فإنّ شأنها يهون، إذا قيست إلى ما تدهدى إليه في فضيحة الخاتمة!! حيث يقتبس فلا يعرف معنى ما اقتبس، ويستعمل "الكلمة" وهو يجهل معناها وقيمتها، فلا يدري كيف تُستعمل، ولا أين تُستعمل، ولا سبب استعمالها. ودونك البيان:

ختم مقالته بدعاءٍ صبّه في قالبِ ما دعا به الجاحظ ربّه في أوّل كتابه: (البيان والتبيين) وقد أراد بذلك إظهار علم، فكان عار جهل، وأراده تظاهراً بالتواضع، فكان فضيحة تفاخر، وأراده دعاءً له، فكان دعاء عليه. ﴿ومن يُضلل الله فما له من هاد﴾. قال الجاحظ: (اللهم إنّا نعوذ بك من التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العُجب بما نُحسن)، وقرأ (الناقد!!)، هذا الدعاء المتواضع النبيل، فظنّ بأبي عثمان التكبر والزهو والتعظم!! فقال: **(أعوذ بالله من التكلف لما لا أحسن، كما أعوذ به من العُجب بما أحسن)**. وإنما أُتي (صاحبنا!!)، من أنّ الجاحظ استعمل صيغة الجمع (نعوذ - نحسن)، فظنّ جهلاً منه، أن في ضمير الجمع معنى التعظيم كما يقال اليوم لأصحاب السلطة: حضرتكم وسيادتكم ودولتكم... فأبى لنفسه أن يكون أحمق مغروراً كالجاحظ!! فاستعمل الإفراد، وما علم - ومن أين له أن يعلم؟! - أنّ الجاحظ إنما قال ذلك تواضعاً لله، إذ جعل نفسه كاتباً من

كُتاب، وأديباً من أدباء!! وأنه لو أفرد فقال - كما قال (الناقد!!): (أعوذ وأُحسن)، لكان في ذلك إبرازٌ لنفسه وإفرادٌ لها أمام الله، فتأمل!! هذه واحدة.

والثانية: أنّ الجاحظ دعا الله فقال: (اللهم إنا نعوذ بك من العجب بما نُحسن)، وأما (الناقد!!)، فإنه لما أراد أن يقلّد الجاحظ!! لم يَدعُ الله ولم يتجه إليه فيقول: (اللهم)، ولم يخاطبه فيقول: (بك)!! بل خاطب القارئ، وذكر الله على أنه (هو)، ثم على أنه ضمير غائب فقال: (هذا آخر ما أردت قوله... وأعوذ (بالله) من التكلف لما لا أحسن، كما أعوذ (به) من العُجب بما أُحسن).

والثالثة: أنّ الجاحظ استعاذ بالله ولجأ إليه قبل أن يبدأ كتابه، ليكون ذلك وِقاءً له ما امتدّ كتابه. وأما (صاحبنا!!) فقد استعاذ بالله بعد انتهائه من مقالته!! متى أراد الله أن ينكس امرءاً أراه أسافل الأشياء أعاليها!!

والرابعة: أنّ الجاحظ سيّدُ من يعلمُ أن السلاطة والهذر قد يعتريان الكاتب، حين لا يكون لشيء سلطان عليه، إلا سلطان نفسه، فعاذ بالله أن يعتريه شيء من سلاطة اللسان والهذر. وأما (الناقد!!)، فقد خشي إن هو دعا الله، أن يستجيب له، فيقيه إياهما، فأسقط ذلك من دعائه. فكان له ما أراد!!

والخامسة: أنّ الجاحظ كان يعلم وهو يقدم على كتابه (البيان والتبيين)، أين موقعه من إحسان الكلام، فلما دعا الله دعاه مخلصاً صادقاً!! وأما (الناقد!!)، فتكلُّفه وعدمُ تكلفه، وإحسانُه وعدمُ إحسانه، وعُجبُه وعدمُ عجبه، قد كان في إعراب كلمة (كلّ) فتأمل!! فهل رأيتَ كيف يكون العقل

والخُرق والعلم والجهل، والإبصار والعمى؟! فليحمد الله هذا (الناقد!!) على أن فضائح الجهل لا تُلوِّن بسوادها وجوهَ المتعالمين!! اللهمّ لا تجعلنا سخرية الساخرين. اللهم لا تكشف لنا ستراً، اللهم أعزّنا بالتواضع، اللهم أرنا نقصنا فنعرف به كمالك!!

ولقد، استطاب هذا القَرِم، لحمَ ذلك الحمل الوديع (زميله)، فأحدّ أسنانه لافتراس كبشٍ لا يُفترس!! هو أستاذ أساتذته (سعيد الأفغاني رحمه الله!!) وهو من تعلم فحولةً وضخامة، قد أجمع علماء الأمة، على احترام رأيه، وإجلال علمه، وعلو منزلته، وقد كان سخّف لغة (أكلوني البراغيث) وسفّهها، فجَعَل هذا (الناقد!! المفتون) همه أن يصطاد ذاك الجهبذ، فيُثبت أنه مخطئ في ما يذهب إليه، وأنّ لغة أكلوه البراغيث من كلام العرب:

قال الأستاذ الأفغاني وهو يعلق على هذه اللغة - موجز قواعد اللغة العربية/٢١٧ -: (**هناك شواهد شعرية قليلة**... ورواية عن بعض العرب أنه قال (أكلوني البرغيث) وقد أراد قوم أن يخرجوا هذه اللغة... ولا حاجة إلى التخريج، فهذه الروايات إن صحت فهي شاذة ولغتها رديئة، ولم يخطئ من نبزها بلغة: أكلوني البراغيث).

هذا الكلام المنطقي الرصين، وجد فيه (الناقد!!) مسلكاً يسلكه، فنشر مقالة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٩٩/٦٨ عنوانها "لغة أكلوني البراغيث" استغرقت هي ومراجعها تسعاً وعشرين صفحة. جعل نصب عينيه فيها، أن يسفه رأي الأستاذ الأفغاني رحمه الله، فقال:

١- (**وهذه العبارة** أعني (أكلوني البراغيث) من كلام العرب). قلت: هذا منه نزَقٌ واختراع، وإلا فليقل ما النصّ الذي وردت فيه **هذه العبارة** بعينها،

ونرجو الله الرحيم بهذه الأمة، ألا يصحّ كلام هذا (الناقد!!)، فصحته تجيز أن يقال مثلاً: (الجدران سقطوا والكلاب جاعوا والحمير ركضوا)!! قياساً على: (البراغيث أكلوا)، فيكون ضمير جمع ما يعقل، ضميراً لجمع ما لا يعقل!!

٢ - قال: (وليست من صنع النحاة). قلت: وهل قال الأستاذ رحمه الله إنها من صنع النحاة؟! إنه لم يقل ذلك، بل قال: (فهذه الروايات إن صحّت فهي شاذّة ولغتها رديئة) لكنّ حقده خيّل إليه أنّ الأستاذ قاله، وهو لم يقله!!

٣ - قال: (ولم ينبزها بذلك أحد). قلت: إنّ النزق والإطلاق في قوله: (لم ينبزها أحد)، دليل صارخ على البغضاء وضيق الصدر بما قال الأستاذ رحمه الله، وإذا لم تكن تسميتها بـ (لغة أكلوني البراغيث) نبزاً، فما النبز إذاً؟!

ولقد يظنّ ظانٌّ أن هذا (الناقد!!) ينصر هذه اللغة، ولذلك كتب عنها تسعاً وعشرين صفحة، فنقول له كلا ليس الأمر كذلك، وإنما كَتب ما كَتب ليشتهر بأنه يقارع (سعيد الأفغاني)!! لا لينصر تلك اللغة، ففي الصفحة /٤١٥ قال: (لغة "أكلوني البراغيث" لغة قليلة شاذة)، ثم عاد في الصفحة/٤٢٠ فقال: (لغة "أكلوني البرغيث" إذاً لغة قليلة شاذة). فإذا كان الأمر كذلك، فلم كتب تسعاً وعشرين صفحة حولها؟! أكتب ذلك ليبرهن على أنها منبوزة؟! أم كتبه ليؤيّد الأستاذ الأفغاني فيما ذهب إليه؟! أم كتبه ليكشف سراً لغوياً ليس للمشتغلين باللغة عهد به؟!! إنّ المرء لا يبلغ من الشهرة ما يريد، بالبغي والافتراء، وذمّ العاملين والحَملة عليهم، وإنما يبلغ ذلك بأن يعمل كما عملوا، ويكدح كما كدحوا.

وبعد، فقد آن أن ننفض يدنا من مقالة هذا (الناقد!!)، وما حشد فيها من صنوف التعالم، معبّراً عنه بسرد أسماء الكتب!! ومن قوة الحجة معبراً عنها بتكرير قال فلان وقال فلان!! ومن تأكيد الوجود معبراً عنه بمضحكات من صنوف التمسّح بذوي الشهرة، كفلان صديقنا وفلان أستاذنا، وبصنوف زهو كزهو الغراب، نحو لولا كذا وكذا لم أتكلف النظر في (مثله!!)، وتبرؤلٍ كتبرؤل الديك بين دجاجات الخمّ، نحو لو أراد مريد لكتب في ذلك كتاباً يكون (حجمه!!) مثلَي حجم (الكفاف)!! وما احتشد فيها من صنوف البعد عن أخلاق العلماء، ومجانفة الحقيقة، ومفارقة الأمانة، والجهل الفاضح، والتنكر لمبادئ النقد العلمي، وتصيّد الفرص لتسفيه من هم أساتذةُ أساتذته، بالباطل!!

وليت شعري، من أنت؟! وما الذي عندك؟! إن كنت كتبت مقالة في صحيفة أو مجلة، كنحو مقالتك في (أكل البراغيث)، من ميّت القول ومهجور الكلام، فقد كتب من هو خير منك خيراً منها. أو كنت أعدت تحقيق كتاب كان أفاضل العلماء من قبل حققوه مرةً ومرةً ومرات، فإنّ من هو خير منك، قد حقق ما لم يكن من قبل حُقق. ودع عنك هذا، وليس عندك من البضاعة سواه!! فإن الأدلة على قوامك النفسي تشهد بأنك لست هناك، ووالله إنّ من فتيان طلابي لمن هو أحزم منك رأياً، وأسدّ منطقاً!! وأما في العلم ففي تركيب: (أنت فاكتم) أعربتَ (اكتم) خبراً لـ (أنت)؟! وفي التقعيد للجمل قلت: (الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال)، وقد بترتَ قاعدتك العمياء هذه من نصٍّ مبصرٍ لابن هشام، وسطوت عليه فكتمت اسمه، كأنّ ما قلتَه - على ما فيه

من فاحش الخطأ - من قدح زناد فكرك!! كلّ هذا وأنت تقعّد **قاعدة واحدة** فقط، من قواعد اللغة!! فكيف لم تردعك أخلاقك عن الافتراء على مؤلف أنفق من عمره - على علو سنه - سبع سنوات أعاد فيها صوغ **قواعد اللغة كلها** بحوثاً وأدوات؟! وحلل نحواً من تسع مئة نموذج من فصيح الكلام، ليزيد بها وضوح القاعدة، ويعين طالب العلم على فهمها. أما خطرت بذهنك كلمةٌ نبيلة تشكر فيها هذا الإنسان العامل، على ما عمل، فتنسيه بعضاً مما شقي فيه؟! ثم من بعد ذلك تأتي البيوت من أبوابها، فتذكر بمهذب من القول، ما تظنه مآخذ على كتابه؟! لقد ظننت الشهرة تُجتلب بالتسلق على أشجار من تقدمك، فتسلقتها تسلق اللبلاب، وإنما تُكتسب الشهرة بالعمل، لا بذم العاملين!! ولقد أشار عليك ذوو الحكمة أن تستعمل عقلك فأبيت!! ولولا احترامنا مبادئ لم تحترمها، وفيماً حضارية لم تلتزمها، لعرفت كيف تعصف بريحك الأعاصير!! فاشكر لقيم الحضارة التي أسأتَ إليها، أن حمتَك مبادئُها!! فالردح و... لا يَدخلان في السخرية، والكذب والافتراء لا يعدان في النقد، و..... ، لا يعدّ في العلم فوزاً!! اللهم إنّ الجهل عمى، فلا تكتبنا في الجاهلين، وإنّ التعالم كذب مزوّق، فلا تكتبنا في المتعالمين، وإن الدبيب سيما العقارب، فلا تكتبنا في الدابّين، وإن الزحف سيما الأفاعي، فلا تكتبنا في الزاحفين.

وأما كتابي، فاللهم إنك تعلم أنني لم أكتبه لمغنمٍ كما يفعل المغتنمون، ولا ألفته لمأربٍ كما يفعل المتأرّبون، بل قربته قرباناً لوجهك الكريم، عند حَرَم لغة قرآنك العظيم، وأنني راجع إليك اليوم أو غداً، وقرباني بين يديّ. فتقبل اللهم قرباني.

المراجع والمصادر

- **أسرار العربية**، ابن الأنباري، ت. محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي ١٩٥٧.
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، ت. د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٥م.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله (ابن الشجري) ت. د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١٩٩٢.
- **الإنصاف**، ابن الأنباري، ت. محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ط/٣، ١٩٥٥.
- **أوضح المسالك**، ابن هشام، ت. محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٤، ١٩٥٦.
- **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي، ت. د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط/١، ١٩٦٩.
- **تاريخ ابن عساكر**، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **التلخيص**، القزويني، ت. عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، ١٩٣٢.
- **الجنى الداني**، الحسن بن قاسم المرادي، ت. قباوة وفاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/٢، ١٩٨٣.
- **جواهرالبلاغة**، أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١٢، ١٩٦٠.
- **حاشية الخضري**، الشيخ محمد الخضري، دارالفكر، بيروت، ١٩٧٨.
- **خزانة الأدب**، عبدالقادر البغدادي، ت. عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/١٢، ١٩٧٩.
- **ديوان امرئ القيس**، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دارالمعارف بمصر، ١٩٥٨.
- **ديوان جرير**، ت. د. نعمان طه، ط/٣، دار المعارف، الجزء الأول عام ١٩٦٨، والجزء الثاني عام ١٩٧٠.
- **ديوان حاتم الطائي**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، ت. د. عادل جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٢، ١٩٩٠.

- **ديوان حسان بن ثابت**، ت. عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٢٩.
- **ديوان العباس بن مرداس**، ت. د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٩١.
- **ديوان الفرزدق**، ت. كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- **ديوان كثير عزة**، ت. د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١.
- **ديوان النابغة الذبياني**، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٥، ١٩٨٥.
- **رصف المباني في حروف المعاني**، المالقي، ت. د. أحمد الخرّاط، دار القلم بدمشق، ط/٢، ١٩٨٥.
- **شذور الذهب**، ابن هشام، ت. محيى الدين عبدالحميد.
- **شرح ابن عقيل**، ت. محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/٧، ١٩٥٣.
- **شرح ابن عقيل**، ت. محيى الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط/٢.
- **شرح أبيات سيبويه**، أبو جعفر النحاس، ت. أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط/١، ١٩٧٤.
- **شرح عيون كتاب سيبويه**، هارون بن موسى القرطبي، ت. د. عبد ربه، مطبعة حسان، ط/١، ١٩٨٤.
- **شعر الأخطل**، صنعة السكري، ت. د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط/٢، ١٩٧٩.
- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، ت. أحمد عبدالغفور عطار، دارالعلم للملايين، ط/٢، ١٩٧٩.
- **العوامل المئة**، عبدالقاهر الجرجاني، ت. د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٨.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب، ت. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٩٨١.
- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- **المبسوط في القراءات العشر**، ابن مهران، ت. سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **متن اللغة**، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨.
- **مجالس ثعلب**، أحمد ابن يحيى ثعلب، ت. عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٠.
- **مجالس العلماء**، الزجاجي، ت. عبدالسلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت، ط/٢، ١٩٨٤.
- **مجمع البيان**، الفضل بن الحسن الطبرسي، أبو الحسن الشعراني، طهران، ١٣٨٢هـ.
- **المحتسب**، ابن جني، ت. علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤.
- **محيط المحيط**، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، ١٩٧٧.
- **معاهد التنصيص**، عبدالرحيم بن أحمد العباسي، ت. محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧.
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **مغني اللبيب**، بن هشام، ت. د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط/٢، ١٩٦٩.
- **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرد، ت. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ١٩٦٣.
- **المنصف**، ابن جني، ت. إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصطفى البابي الحلبي، ط/١، ١٩٥٤.
- **الموجز في قواعد اللغة العربية**، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط/٣، ١٩٨١.
- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ت. د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة الإسلامية.
- **نهج البلاغة**، ت. د. صبحي الصالح، دارالكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، ط/٢، ١٩٨٠.